
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

من أصناف الاسم : المصغَّر

ومن أصناف الاسم المصغّر

ص ــ فصل : الاسم المتمكّن إ ذا صُغّر ضُمّ صدره و فُتح ثانيه ، وأُلْحِق ياء ســاكنة ثالثة، ولم يتجاوز ثلاثة أمثلة : فُعَيْل و فُعَيْعِل و فُعَيْعِيل كفُلَيْسٍ ودُرَيْهِم ودُنَيْنِيرٍ .

ش ــ قوله : (**المصغّر**)

التصغير : [1]وصف الاسم بالصّغر ؛ فإذا قيل : رُجَيْلٌ فكأنه قال : رجل صغير ، إلا أنّهم أَضْربوا عن الوصف فصغّروا ميلاً إلى جانب الإيجاز والتخفيف[2] .

قوله : (**المتمكّن**)

---

(1) الصِّــغر ضــد الكبر ، وصَغُر صغرًا : قلّ حجمه أو سنه ، فهو صغير ، وصغّره ــ بتضعيف الغيــن ــ جعلــه صغير الحجم . ينظر : لسان العرب ، ابن منظور ، ط : دار صادر ــ بيروت ــ 1955 ف ، مادة ، ص غ ر .

أمّــا تعــريفه عند النحاة فقال الرضي : ((يعني المصغر ما زيد فيه شيء حتى يدل على تقليل)) شــرح شــافية ابن الحاجب للرضي ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد و آخران ــ بيروت ــ 1982 ف ، 1/ 190 ، وفــي الــنحو الوافــي ، عــباس حســن ، دار المعارف بمصر ، ط : 2 ، 1968 ف ، 4 / 229 : ((تغيير يطرأ على بنية الاسم وهيئته))

(2) أغراض التصغير خمسة :

الأولى : تصغير ما يتوهم كبره ، نحو : جُبَيْلٌ تصغير : جَبَلٌ .

الثانية : تحقير ما يتوهم عظمته ، نحو : سُبَيْعٌ تصغير : سَبُعٌ .

الثالثة : تقريب ما يتوهم بعده في الزمن أو في المكان نحو : قُبَيْل العصر ، وفُوَيْقَ الدار .

الرابعة : تقليل ما يتوهم كثرته نحو : دُرَيْهِمات ، جمع دريهم ، تصغير : درهم .

الخامســة : تصــغير التعظيم نحو : دُوَيْهَةٌ تصغير : داهية . حول أغراض التصغير ينظر : شرح المفصــل ، ابــن يعيش ، مكتبة المتنبي ، القاهرة ، 5 / 113 ، 114 . وينظر أيضا : المقرب ، ابن عصــفور ، تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري و عبد الله الجبور ، ط : 1، 1972 ف ، 2 / 80 ، ويــنظر: ارتشــاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق : رجب عثمان محمد ، نشــر: مكتبة الخانجي ــ القاهرة ــ ط : 1، 1988 ف ، 1 / 351 ، وينظر : شرح ابن عقيل على ألفــية ابــن مالك ، عبد الله بن عقيل الهمداني ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط : السعادة ــ بمصر ــ بدون تاريخ ، 2 / 477 .

احترازًا من الأسماء المبهمة [1] فتصغيرها مخالف لتصغيره[2] على ما سيجيء[3].

قوله : (ضُمَّ صدره)

إنما ضُمّ صدره ليكون اللفظ مشاكلا للمعنى ، لأن المَخْرَجَ يَصْغُر بانضمام الشفتين ، فتصغُر حركة صدر الكلام .

والوجه الثاني [4] : أنّ المصغَّر يدل على المكبَّر كما يدل المبني للمفعول عن الفاعل ، وصدر المبني للمفعول مضموم كضُرِبَ و يُضْرب ــ بضم الضاد والياء ــ فيُضم صدر المصغّر .

فإن قلتَ : فعلى ما ذكرتَ يلزم أن يُكسر ثانيه كما في ضُرِب المبني للمفعول ؟

قلتُ : امتنع كسر ثانيه لئلا يلزم عود المهروب عنه ، وهو " فُعِلَ "ــ بضم الفاء وكسر العين ــ إذْ هو مهمل في الأسماء غير مستعمل [5] ؛ فلما ذهبت الكسرة من العين تعينت الفتحة للخفَّة .

فإن قلتَ : فلم زيدت الياء ؟ ولم زيدتْ ثالثة ؟

قلتُ : أما الأول فلئلا تلتبس صيغة المصغَّر بما جاء على " فُعَل " من الأسماء ، ألا ترى أنك لو صَغَّرْتَ "الطَّلْعة" [6] على طُلَعَة لالتبست هذه بِطُلَعَة[7] وهي: المرأة الكثيرة التطلع.

---

(1) في (ب) الاسم المبهم .

(2) من شروط الاسم المصغر : أن يكون اسمًا معربًا ، فلا تصغر المضمرات مثل : أنا ، هو ، أنت . . . الخ ، وشذّ تصغير بعض أسماء الإشارة والموصولات ، وأن يكون الاسم قابلا للتصغير . ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، إحياء الكتب العربية ــ بدون تاريخ ــ 4 / 156 ، وينظر : شرح الشافية للرضي 1 / 229 .

(3) سيجيء في آخر التصغير . ينظر : هذه الرسالة ، ص : 95 .

(4) الوجه الأول هو : ليكون اللفظ مشاكلاً للمعنى .

(5) ليس في الأسماء : فُعِلٌ إلا دُئِلٌ . ينظر : شرح ابن عقيل 2 / 532 .

(6) في النسخ : وهي بالفارسية : ديداررووي ، وأسقطتها إذ لا فائدة منها .

(7) ومنه : ((نفس طُلَعة ــ كهُمَزَة ــ تكثر التطلع إلى الشيء)) مختار القاموس ، الزاوي ، الدار العربية للكتاب ، 1984 ف ، مادة : ط ل ع .

وأما الثاني[1]: فلأنّ الحرف الثالث في " فُعِلَ "عند بنائه للمفعول ينقلب ياءً ، إذا كـــان[2] حرف لين كـــ" دُعِيَ " و "رُمِيَ " ؛ فناسب أن تزاد الياء ثالثة ، لأنها[3] لو زيدت ثانية لانقلبت واوًا لضمة الصدر كما في : موقن .

قوله : (**ولم يتجاوز**)

وإنمـــا لـــم يـــتجاوز ثلاثـــة أمثلة [4]، لأن الأسماء ثلاثة أقسام : ثلاثي ورباعي وخماسي، فناسب أن تقع أمثلة المصغر على ثلاثةٍ .

ص ــ وما خالفهنّ فلعلّة ،وذلك ثلاثة أشياء : محقّر أَفْعَالٌ كأُجَيْمَال ، وما في آخره ألف تأنيث كحُبَيْلَى وحُمَيْرَاء ، أو ألف ونون مضارعتان كسُكَيْرَانٌ .

ش ــ قوله : (**فَلِعلّةٍ**)

وهي المحافظة على بناء القلة ، وعلى ألف التّأنيث مقصورة أو ممدودة ، وعلى ما يضارع ألفي التأنيث .

والســـرّ في الأول[5] طلب الفرق بين حرف الجمع وحرف الإفراد ، فلو قلت في تصــــغير "إجْمَال " مصدر " أجْمَل" ، و "أَجْمَالٌ" جمع "جَمَلٍ" : أُجَيْمِل[6] لوقع اللبْسُ لا محالة[7] وأما الثاني[8] والثالث [9]: فالسر فيهما تشبيه ألفي التأنيث بتائه.

---

(1) وهو زيادة الياء ثالثة .

(2) في (أ) كانت .

(3) في (أ) ولأنها .

(4) أي : أوزان التصغير .

(5) الأول هو جمع القلة .

(6) في (أ) و(ج) أُجَيْمِلٌ .

(7) تصـــغر كلمـــة أَجْمَـــال (الحيوان) على أُجَيْمَال ، وأَفْرَاسٌ على أُفَيْراسٌ ، وأَنْهَارٌ على أنيهَارٌ ، وأحْمَال على أُحَيْمَال، أما إِجْمَال (مصدر أَجْمَلَ) تقول في تصغيره : أُجَيْملٌ . ينظر : شرح الشافية للرضي 2 / 201 .

(8) المراد بالثاني : ألف التأنيث المقصورة .

(9) المراد بالثالث : ألف التأنيث الممدودة .

وأما الرابع[1] فألفه ونونه ملحقتان بألفي التأنيث للمضارعة .

ص ـ ولا يصغر إلا الثلاثي والرباعي ، وأما الخماسي فتصغيره مستكره كتكسيره لسقوط خامسه ، فإن صُغِّرَ قيل في فَرَزْدَقٌ : فُرَيْزِدٌ ، وفي جَحْمَرِشٌ : جُحَيْمِرٌ ، ومنه من يقول : فُرَيْزِقٌ وجُحَيْرِشٌ بحذف الميم لأنها من الزوائد ، والدال لشبهها بما هو منها وهو التاء ، والأول الوجه .

ش ـ قوله : (**ولا يصغر إلا الثلاثي والرباعي**)

يعني في الاتساع ، ولذا ذكر تصغير الخماسي ، وفي تصغيره ثلاثة أوجه[2] :

أحدها : أن يحذف الخامس [3] .

الثاني : أن يحذف ما كان من حروف الزيادة [4]في الجنس أو في الشبه كحذف الميم والدال[5] ، الثالث : أن تبقى حروفه كلها ، كما ذُكِرَ عن الأخفش [6][7].

---

(1) المراد بالرابع: الاسم الذي في آخره ألف ونون زائدتان ، وهذا بشرط أن تكون الألف رابعة.

(2) في (ب) أوجه ثلاثة .

(3) قال ابن يعيش : وإنما حذفوا الخامس،لأن الثقل به حصل،ولئلا يصير عجز الكلمة اكثر من صدرها . 5 /117 .

(4) تصغير خدرنَقٌ وفرزْدَقٌ ـ في قول بعض العرب ـ خُدَيْرِقٌ و فُرَيْزِقٌ ، فتحذف النون من خدرنق ، لأنها وإن لم تكن زائدة في خدرنق فهي من حروف الزيادة ، وحذفوا الدال من فرزدق ، لأنه مشابه للتاء التي هي من حروف الزيادة ، فحذفوا الدال كما يحذفون ما هو من حروف الزيادة . ينظر : نفس المصدر السابق .

(5) أي : لشبه الميم في جَحْمَرِشٌ و الدال في فَرَزْدَق ، لأن الميم من حروف الزيادة ، والدال مجاور للطرف ومشابه للميم التي هي من حروف الزيادة . ينظر : نفس المصدر السابق .

(6) الأخفش هو:أبو الحسن سعيد بن مسعدة،أحد أئمة النحو البصريين،أخذ عن الخليل،وأخذ عنه المازني،وأهم كتبه:الاشتقاق ـ الأصوات ـ الأوسط في النحو ـ معاني القرآن ـ ت:225هـ وقيل: 211 هـ .ينظر:المزهر في علوم اللغة وأنواعها،للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين،دار احياء الكتب العربية ـ بدون تاريخ ـ 2 / 405 .وينظر:معجم الأدباء،ياقوت الحموي، دار المستشرقين ـ بيروت ـ11 / 224 ـ 230 .وينظر: الأعلام، الزركلي ، ط :3، 1969 ف ، 3 / 154 ـ155.

(7) ينظر رأي الأخفش في : ابن يعيش 5 / 117 .

قوله : **(لسقوط خامسه)**

لأنّ غايـــة الاســـم أن يكون خماسيًا ؛ فالخماسي إذا صغّر يصير سداسيًا ؛ فيلزم حـــذف آخـــره لأن التغيير إلى الأطراف أسبق ، لكون الحشو متحصّنًا ؛ فلما أدى تصغيره إلى الحذف الذي هو خلاف الأصل صار مستكرهًا[1] .

قوله : **(لأنها)**

أي : لأن الميم من الزوائد ؛ فهي المجموعة في قولك : اليوم تنساه ، ولا شك أن حذف الزائدة أولى .

ووجـــه آخـــر : أن حـــذف المـــيم وكذا حذف الدال[2] أخْفى ، لكونه في الطّيِّ؛ فارتكاب خلاف الأصل على وجه الخفاء أولى .

قوله : **(لشبهها بما هو منها)**

أي : لشـــبه الدال بالذي هو من الزوائد ، ووجه الشبه أن الدال والتاء من مخرج واحد[3] .

قوله : **(والأول الوجه)**

أي: حذف الخامس[4] ، لأن الآخر محلّ التغيير ــ كما قلنا ــ ألا ترى أن التغيير المتلـــبس الذي هو الاختلاف الإعرابي قد اخـــتص به[5] ، وكذا الحذف الموسوم

---

(1) إشـــارة إلـــى أن الثقل إنما حصل بالخامس ؛ فهو الذي أوجب الحذف ، لأن الحرفين اللذين في الصدر مضيا على القياس المطرد في تصغير الثلاثي والرباعي ، والحرف الذي بعد الياء موجود في الثلاثي والرباعي ، والحرف الرابع موجود في الرباعي والخماسي ، وهو الذي لا نظير له فيما تقدّم من التصغير ؛ فكان أولى بالحذف . ينظر : ابن يعيش 5 / 117 .

(2) في (أ) حذف الرابع .

(3) الطاء والتاء والدال من مخرج واحد ، ومخرج هذه الحروف من نطع الفم ، لأن مبدأها من نطع الغار الأعلى. ينظر : العين ، الخليل بن أحمد ، تحقيق : مهدي المخزومي وإبراهيم السمرائي ، دار ومكتبة الهلال ــ بدون تاريخ ــ 1 / 58 .

(4) نحـــو جَحْمَرِشٌ تصغيره : جُحَيْمِرٌ فحذفت الشين ، لأنها الحرف الخامس ، وهو القياس ، ومثله فُرَيْزِدٌ تصغير: فَرَزْدَق .

(5) في (ب) و(ج) قد تخصص به .

بالترخـــيم[1] ، ألا تـــرى أن نحو : غدٍ ويدٍ [2] ممّا حذفت لامه اكثر ممّا حُذف منه الحشـــو كمُـــذ[3] ؛ وهذه دلائل واضحة لمن أجال فيها الفكر ؛ ففيها ما يورث ثلج الصدر ، وينادي بأنّ الأولى والأمثل هو الوجه الأول .

ص ــ قال سيبويه : لأنّه لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامس ، ثم يرتدع ؛ فإنّمـــا حـــذف الـــذي ارتدع عنده ، وقال الأخفش : سمعت من يقول : سُفَيْرِجِلٌ ــ متحرك ــ والتصغير والتكسير من وادٍ واحدٍ .

ش ــ قوله : **(من وادٍ واحدٍ)**

قـــال صاحب الكتاب[4]: التصغير والتكسير من[وادٍ][5] واحد ، لِمَا ظهر بينهما من التشـــاكل ، وهو:[أنّ كلا منهما يغير اللفظ والمعنى ، كرُجَيْل ورِجَال في : رجل، هذا[6] تغيُّر من حيث اللفظ، وأما التغيُّر من حيث المعنى ؛ فلأن قولك : رجل، يدل على الإفراد ، ولا يدلّ على الصغر ؛ فإذا قلت : رُجَيْلٌ ، يظهر الوصف بالصغر، ولو قلت: رجال يتبدلُ المعنى من الإفراد إلى الجمع ؛ فَعُلِمَ أنّ][7] بينهما تشاكلا ، وتغيـــير المعنى في التكسير [أزيد][8] ، إذ لم يحدث في التصغير إلا صفة ، أمّا في التكسير فقد صار الواحد جمعًا ؛ فلمّا كان التغيير أزيد في التكسير، وُضِعَتْ له

---

(1) ترخـــيم التصـــغير هـــو : حذف الزيادات الصالحة للبقاء ثم يصغر الاسم . ينظر هذه الرسالة ، ص : 90 ، 91 .

(2) في (ج) نحو : يدٍ وغدٍ .

(3) حـــذف آخـــر الاســـم أولى ، لأن آخر الاسم أوهن شيء في الكلمة وأضعفه ، ومن ثم كَمُنَ في أواخـــر الاســـم الحـــذف ، وكفـــاك في هذا الباب الترخيم حجة . ينظر : شرح المفصل في صنعة الإعـــراب الموســـوم بالتخمـــير ، القاسم بن الحسين الخوارزمي ، تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، نشر : دار الغرب الإسلامي ــ بيروت ــ ط :1 ، 1990 ف ، 2/ 408، قلت : أما "مذ" الأصل : منذ ، حذفت منها العين وهو النون ، وهذا قليل .

(4) ينظر: الكتاب ، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1983 ف، 3 / 417 ، والمقصود بصاحب الكتاب هنا : سيبويه .

(5) ساقط من (أ) .

(6) في (أ) و (ب) هكذا .

(7) مطموس في (ب) .

(8) ساقط من (ب) .

أمثلة كثيرة ، كرجل ورجال وعجزٌ وأعجاز إلى غيرها من الأمثلة .

ولزم التصغير وتيرةٌ واحدة وهي: ضمّ الصدّر، وفتح الثاني ، وزيادة [الياء][1] ثالــثة ، ونظيرهما [2] أنّ المثنى لمّا لم يصلح لأكثر من اثنين لزم وتيرة واحدة في العقلاء وغيرهم ، نحو : رجلان و فرسان .

وأنّ الجمع لمّا صلح للثلاثة فما فوقها كثرتْ أمثلته التي نَبَّهت عليها .

ولعل قــول المصنف[3] : ((والتصغير والتكسير من وادٍ[4] واحد))[5] التنبيه على [أنَّ][6] حذف اللام هو الوجه ، إذ في التكسير حذف الخامس .

ص ــ فصل : وكل اسم على حرفين فإنّ التحقير يردُّه إلى أصله ، حتى يصير إلــى مــثال : فُعَيْلٌ ، وهو على ثلاثة أضرب : ما حذف فاؤه أو عينه أو لامه ، تقول في عِدَةٍ و وشِيَةٍ وكُل وخُذ ــ اسمين ــ : وُعَيْدَةٌ ووُشَيْة وأُ كَيْل وأُخَيْذ.

ش ــ [قوله][7] : **(فصل : وكل اسم على حرفين فإنّ التحقير يرده)**

الاسم الذي بقى من حروفه الأصول حرفان إن لم يكن فيه زيادة فلابدّ من ردّ ما حُذف منه في التحقير ، ليتحقق بناء " فُعَيْلٌ " [إذ لا يمكننا ذلك إلا برده ، إذ لو لم يُرَدّ تقع ياء التحقير آخرا ؛ فيُلزم الخروج عن بناء فُعَيْل][7] ويلزم للياء أيضا لأنها تصير معتقب الحركات الإعرابية ، وإن كان فيه زيادة فلا يخلو من أن يمكن جعل الاسم بها على فُعَيْل أو لا .

---

(1) ساقط من (أ) .

(2) أي : نظير التصغير والتكسير .

(3) في (أ) ولعل قوله .

(4) في (ب) باب .

(5) هذا القول ذكره المصنف في المتن عن سيبويه .

(6) ساقط من (أ) و (ب) .

(7) ساقط من (ب) .

فحكـــم الأول[1]: أن نســـتغني بالـــزيادة عن الأصل المحذوف كَمُيَيْت في:مَيْت[2] ، والثانـــي[3]: لا يخلو من أن يكون الزائد فيه همزة وصل ، أو تاء تأنيث عُوِّضت عـــن اللام ، فالحكم في القسمين رد المحذوف وتجيء هذه الأقسام مشروحة ــ إن شاء الله ــ[4] .

قوله : **(وكُل و خُذ ــ اسمين ــ)**

قـــال :((اســـمين)) ليصيرا قابلين للتصغير ، لأن الفعل لا يصغر ، و قولهم : ما أُمَيْلِحهُ ... سيجيء الكلام بعد[5] .

قوله : **(وُعَيْدَة)**

لـــو لـــم يُـــرَدُّ [6] لوجب ضم العين منها ، وياء التحقير تقع بعدها ساكنة ، والياء الســـاكنة لا تثبـــت بعـــد الضمة بل تنقلب واوًا كمُوقِن ، فتصير : عودة[7] ، وفيه إبطال صيغة التصغير ، فيجب رد الواو لئلا يُلزم ذلك[8] الإبطال ، ولو وقعتْ ياء التصغير بعد الدال بتقدير عدم ردّ الواو يلزم الخروج عن بناء فُعَيْل ، وجعل الياء الساكنة أبدًا معتقب الحركات الإعرابية ، وفساده بَيِّنٌ[9] .

---

(1) الحكـــم الأول هو : يمكن جعل الاسم بها على فُعَيْل . ينظر هذه الأحكام في : الإيضاح في شرح المفصـــل، لابـــن الحاجـــب ، تحقيق : موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ــ بغداد ــ 1983 ، 1 / 573 .

(2) قال سيبويه : مُيَيْت تصغير : مَيْت ، والأصل : ميِّت ، غير أنك حذفت العين . ينظر : الكتاب ، 3 / 456 .

(3) أي الحكم الثاني وهو : لا يمكن جعل الاسم بالزيادة على فُعَيْل .

(4) في (ج) إن شاء الله تعالى ــ ينظر هذه الرسالة ، ص : 61 .

(5) عند الحديث عن تصغير الفعل ، في هذه الرسالة ، ص :88 .

(6) أي لو لم يُرَد " الواو" في وُعَيْدَة .

(7) في (ب) إلى أن نقول عَوْدَة .

(8) في (ج) ذاك .

(9) إذا ذهبـــت مـــن الكلمة "الفاء" نحو : عِدَةٌ و زِنَةٌ ، لأنهما من وَعَدْتَ و وَزَنْتُ فإنما ذهبت الواو وهـــي فاء "فعلتُ" ، فإذا حقرتَ قلتَ : وُزَيْنَة و وُعَيْدَة . ينظر : الكتاب 3 / 449 ، وهمع الهوامع ، للسيوطي ، دار المعرفة ــ لبنان ــ بدون تاريخ ، 2 / 187 ، و ابن يعيش 5 / 118 .

قوله : (وأُخَيْذ)

الهمزة فيه أصلية ، لأنها لمّا تحركت لم تنقلب إلى همزة الوصل[1] .

ص ــ وفي مُذْ وسَل ــ اسمين ــ وسَه : مُنَيْذ وسُؤَيْل وسُتَيْهَة .

ش ــ قوله : **(و سُؤَيْل و سُتَيْهَة)**

أصـــل سل : اسأل[2]، لأنه من سأل يسأل ؛ فخفِّف[3] اسأل ، فصار إلى سَلْ ، ثم بالتصـــغير عـــادت الهمزة التي هي عين الفعل ، ولم يحتجْ إلى همزة الوصل قبل السين ، لِتَحَرُّك السين بالتصغير .

وأصل سَهٍ : سَتَهٍ ، بدليل قولهم : أَسْتَاه [4] .

ص ــ وفـــي دَمٍ و شَـــفَةٍ و حرٍ و فُلٍ و فَمٍ : دُمَيٌّ و شُفَيْهة و حُرَيْح و فُلَيِّن وفُوَيّه .

ش ــ قوله : **(وحرٍ وفُلٍ)**

الحِرُ : مخفّف حِرْح ، بدليل قولهم : أَحْرَاح .

و فُل[5] أصله: فُلانٌ ، حذفوا منه الألف والنون ، قال أبو النجم[6] في وصف الإبل:

---

(1) إذا سميت رجلا بخذ لقلت : أُخَيِّذ ، لأن الفاء همزة محذوفة يدل على ذلك الأخذ .

(2) أصـــل سَل : اسأل ، ثم خفّف بحذف عين الكلمة وفتح الفاء ، فحذفت همزة الوصل لعدم الحاجة إليها، فصار : سَل

(3) في (أ) : فحذف .

(4) تصـــغير ســـه : سُتَيْه ، برد العين وهي : الدبر . ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ، 4 / 167 ، ومختار القاموس ، مادة : د ب ر .

(5) فُل : محذوف اللام وهو النون ، والألف زائدة ، وهو موضع الشاهد .

(6) أبـــو النجم هو : الفضل بن قدامة بن عبيد بن عجل ، أحد رجاز الإسلام المتقدمين ، من الطبقة الأولى ، تـــ : 130 هـــ . ينظر : الشعر والشعراء ، ابن قتيبة ، دار الثقافة ــ بيروت ــ ط :4 ، 1980 ف ، 2 / 502 . وخـــزانة الأدب ، الـــبغدادي ط : بـــولاق ، ط :1 ، 1 / 49 ، و معجـــم الشعراء ، المرزباني ، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج ، 180 ، والأعلام 5 / 357 .

تُثِيرُ أَيْدِيهَا عَجَاجَ الْقَسْطَلِ إِذْ عَصَبَتْ بِالعطنِ الْمُغَرْبَلِ
تَدَافُعِ الشَّيِّبِ وَ لَمْ تقتِّلْ فِي لجَّةٍ أَمْسِكْ فُلانًا عَنْ فُلِ[1]

العجاج : ما ارتفع من الغبار .

والْقَسْطَلُ : الغبار .

عَصِبَتْ [2] : اجتمعت .

و العطْن : منزل الإبل قرب الماء إذا شربت الشربة الأولى ، لتعاد إلى الماء فتشرب مرة أخرى .

والمغرْبَل : المنخول .

والشيب : الشيوخ ، جمع أشيب .

وتَقِّتّل : [أصله : تقتتل][3] أدغمت التاء الأولى في الثانية ، وكسرت القاف[4] لسكونها وسكون التاء الأولى ، وكسرت التاء اتباعًا لكسرة القاف[5].

واللَّجَّة : اختلاط[6] الأصوات .

وأراد بالمغربل : أنّ تراب العطن كأنه منخول ، ثم قال : إنّ للإبل تدافعًا مثل

---

(1) البيتان من الرجز ، وهما لأبي النجم ، قالهما في وصف الإبل – كما ذكر الشارح –
المعنى : شبّه تزاحمهما و مدافعة بعضها بعضا بقوم شيوخ في لجّة وشر يدفع بعضهم بعضا ، فيقال أمسك فلانا عن فلان أي : احجز بينهم ، و خَصَّ الشيوخ لأن الشباب فيهم التسرع إلى القتال ، فلذلك قال : تدافع الشيب ، أي : هي في تزاحم ولا تقاتل كالشيوخ .
الشاهد : أنّ الشاعر حذف الألف والنون من فُلانٌ فقال فُل .

(2) عصبت الإبل بالماء أدارت به ((عصبوا به ــ بالتخفيف ــ أي : أحاطوا به)) مختار الصحاح، الرازي ، تحقيق : محمود خاطر ، ط : الهيئة المصرية العامة للكتاب ــ بدون تاريخ ــ مادة : ع ص ب .

(3) ساقط من (ب) .

(4) في (أ) وكسرت القاف الأولى .

(5) أصله : تقتتل ، فأسكن التاء الأولى للإدغام، وحرّك القاف لالتقاء الساكنين بالكسر، فصار: تقتّل، ثم اتبع أول الحرف ثانيه ، فصار: تقتّل، لثلاث كسرات. ينظر : الخزانة ــ بولاق ــ 1 / 405 .

(6) في (ب) اختلاف .

تدافع الشيوخ ، لأنهم أصحاب حلم[1] يتدافعون ولا يقتتلون أي : ليس بتدافع شديد، لأنهـا قـد شربت الشربة الأولى ، وقد سكنت بعض السكون ، إنما تتدافع ، لأنها [ذِيدَتْ عن الماء ، وليس تدافعها لقتال][2] .

فـي لُجَّة : صلة ، والمراد باللُّجَّة : اختلاط الأصوات الواردة إذا اقتتل[3] اثنان مـنهم صاح الباقون : أمسك فلانًا عن فُل أن لا تخاصم ، وروي[4] : أمسك فُلانٌ ـ بالضم ـ وكلا الوجهين صحيح[5] ، فإن كان الذي نودي مأمورًا بالإمساك في نفسـه فالضـم ، وإن كـان مـأمورًا بأن يحجز بين اثنين ، ويمنع من خصومة [غـيره][6] ؛ فينبغي أن يقال : فلانًا ، لأنه مفعول به ، وليس بمنادي ، والمنادِى غـيره وهو الذي أمر أن يمسك فلانًا ويمنعه من خصومة غيره ، ويجوز : فُلَيِّنٌ ـ بالتشديد ـ لأن أصله فُلانٌ ، كغُلام وغُلَيِّم [7].

قوله : (وفُوَيه)

أصل فم : فَوَهٌ ، حذفت الهاء فبقي[8] فو، أبدل الميم من الواو ، لئلا يكون الاسم المتمكن على حرفين الثاني منهما حرف لين[9] في غير حالة الإضافة ، لأن الميم حرف صحيح متحرك ولا يسقطه التنوين كما يسقط الواو إذا قلت : فٌ ، وإسقاط

---

(1) في (أ) و(ب) شيم .

(2) ساقط من(أ) و(ب) .

(3) في (ج) إذا اقتتل منه .

(4) في (أ) و(ب) وورد .

(5) في (ج) وكلا الوجهين خير .

(6) ساقط من (أ) و(ب) .

(7) يـنظر في شرح البيتين : شرح أبيات سيبويه، ابن السيرافي ، تحقيق : محمد علي الريح هاشم ، مكتـبة الكلـيات الأزهـرية ، ودار الفكر ـ القاهرة ـ 1974 ف ، 1 / 293 ـ 294 ، والخزانة ـ بولاق ـ 1 / 401 .

(8) في (أ) و(ب) فهي ، وهو تحريف .

(9) في (أ) و(ج) ثانيهما حرف لين .

ألف : عصا ، إذا قلت : هذه عُصَيَّ يا فتى .

فإذا حقّرت ورددت اللام أزلتَ[1] الميم فقلت : فُوَيْه ، لأن الداعي إلى الميم وهو وقوع الواو طرفًا قد زال[2] .

ص ــ فصل : وما بقي منه بعد الحذف ما يكون به على مثال الْمُحَقَّر لم يردّ إلى أصله كقولهم في مَيْتٍ وهارٍ وناسٍ : مُيَيْت وهُوَيْر ونُوَيْس ، ولو رد لقيل : مُيَيِّت وهُوَيْئر وأُنَيِّس .

ش ــ قوله : (**كقولهم في مَيْتٍ**)

الأصل في ميْت : مَيِّت ــ بالتشديد ــ .

وفي هارٍ : هَائِرٌ ، من هار الجرف[3] ، فأصابه القلب[4] ، فصار عين الكلمة لامًا واللام عينا ، ثمّ قلبت الهمزة ياءً لانكسار ما قبلها ، فصار كقاضٍ ؛ فالتقى ساكنان ــ الياء والتنوين ــ فحذفت الياء[5].

وفي ناسٍ : أناس ؛ فلما ضُمت نونه في التحقير وقلبت ألفه واوًا استُغني عن رد الهمزة ، لأن الداعي إلى ردِّ الفاء في نحو : عِدَةٍ[6] كان وقوع ياء التحقير بعد الضمة ، وهنا لم يقع بعدها ــ كما ترى ــ وفساد وقوع ياء التصغير بعد الدال في " عِدَةٍ " غير ثابت هنا ، فواو " نُوَيْسٌ " بدل من ألف " ناس " وهي زائدة

---

(1) في (أ) و(ب) ألزمت .

(2) إذا حُذِفَ من الثلاثي بعض أصوله وبقي على حرفين ، يجب رد المحذوف عند التصغير نحو : فَمٌ فُوَيْه ، و يَدٌ يُدَيّ .

(3) في(ج) هائر الجرف كخائف .

(4) أي : القلب المكاني ، قدمت اللام على العين .

(5) قال ابن يعيش : أصل هار : هَائِرٌ ، فحذفت العين تخفيفا . ينظر : ابن يعيش 5/ 120 .

(6) في (ب) و (ج) هذه .

كألف غُلامٍ ، ووزن نُوَيْسٍ " عُوَيْلٌ " [1] ، وقال بعضهم وزنه : فُعَيْل[2] .

وناس من : نَاسَ يَنوسُ ، وهذا ليس [شيء][3] يكترث له ، لأن تصرّف الكلمة مــع الهمــزة أكــثر [في][4] نحو : أُناسٌ وإنسان وأناسي ، وهذا دليل على كون الهمــزة فــاء[5] ، والمعنى أيضا مساعد ومُلائم للفظة أُناسٍ ــ بالهمزة ــ لأن هذا الــنوع فيه سكون وليس فيه نفار واستيحاشٌ عن الموجودات ، أو لأنه يظهر من قولــه: ﴿ آنَسْتُ نَارًا ﴾ [6] أي : أبصرت ، كما أن الجن[7] تستتر ، وكيفما دارت القصة فمعنى تركيب الأُنس يوجد في الإنس ، فإن الإيناسَ : إبصار شيء يُؤنس ، والمصداق لما ذكرت قوله :

الأُنْسُ مُشْتَقٌ مَنَ الإنْسِ والأُنْسُ أنْ تَنْأى عَنِ الإنْسِ [8]

ولو صغرت أُناسًا قلتَ : أُنَيِّسٌ كغُلَيِّم في غلام .

---

(1) هــذا مذهــب ســيبويه ، لأنه لا يرد المحذوف ، لأن الباقي بعد الحذف يفي ببناء التصغير ، فلم يحتجْ إلى رده . ينظر : مذهب سيبويه في : الهمع 2 / 187 ، وابن يعيش 5/ 121 .

(2) هذا مذهب يونس وأبي عمرو . ينظر : نفس المصدرين السابقين .

(3) ساقط من (ب) .

(4) ساقط من (أ) .

(5) ذهــب الكوفيون إلى أن إنسان وزنه : إفْعَانٌ ، وذهب البصريون إلى أنّ وزنه : فَعْلانٌ ، واحتج الكوفــيون بــأنّ الأصــل في إنسان : إنْسِيَان على : أفْعَلان، من النسيان ، وحذفوا الياء ، وهي لام الكلمــة ، لأنــه كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم ، أما البصريون فاحتجوا بأنْ قالوا : إنّ وزنه : فَعْــلانٌ ، لأن إنسان مأخوذ من الأنس ، وسمي الإنس إنسًا لظهورهم . ينظر : الإنصاف في مسائل الخــلاف ، الأنباري ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، ط : 3 ، 1955ف ، 2 / 432 ، 433 .

(6) طه ، من الآية : 9 ، والنمل ، من الآية : 7 ، والقصص ، من الآية : 29 .

(7) سميت الجن جنًّا لأنها تُتَقى ولا ترى . ينظر : مختار القاموس ، مادة : ج ن ن .

(8) البيت من السريع ، وقد ورد في : ملحق ديوان الزمخشري . ينظر : ملحق ديوان الزمخشري ، جــار الله محمــود بــن عمــر الزمخشري ، تحقيق : عبد الستار ضيف ، طبعة : مؤسسة المختار ــ القاهــرة ــ 1 ، 2004 ف ، ص : 593 ، وهــو في اعتزال الناس ، والإيناس هو إبصار شيء يؤنس ــ كذا ذكره الشارح ــ

ص ــ فصل: وتقول في اسمٍ وابنٍ: سُمَيٌّ ، وبُنَيٌّ ، فتردُّ اللام الذاهبة وتستغنى بــتحريك الفـــاء عن الهمزة ، وفي أُخْتٍ وبِنْتٍ وهَنتٍ : أُخَيَّة وبُنَيَّة وهُنَيَّة ، تردّ اللام وتؤنث وتذهب بالتاء اللاحقة .

ش ــ قوله : **(وتقول في اسْمٍ)**

أصـــل[اسْـــمٍ] : [1] سَمَوٌ، وأصل ابْنٌ : بَنَوٌ ؛ فلما صُغِّر حرّكت السين والباء ؛ فغادرتهمـــا الهمـــزة ، لأن مجيـــئها كان لسكونهما [2]، فردَّت لامهما وهي الواو فقلبـــت[3] وأدغمت ياء التصغير فيها ؛ فصارا إلى سُمَيٌّ وبُنَيٌّ [4] ، ولم يقل : أُسَيْمٌ و أُبَيْـــنٌ ، بإثـــبات همزة الوصل وإبقاء اللام على حذفها ، وشيء آخر وهو : أنّ الســـين والـــباء لـــو كانتا ساكنتين بعد الهمزة لأبى المعقول بقاءَها[5] أيضا ، لأنها همـــزة وصـــل تسقط في الدرج ، وما عليه دليل التصغير وهو الضمة لا يسقط ، ومن المحال جعل مالا يبقى ما بقى .

قوله : **(وفي أُخْتٍ)**

الـــتاء فـــي أُخْتٍ وبِنْتٍ و هِنْتٍ[6] بدل [من] [7] الواو ، والأصل : أُخَوَةٌ و بَنَوَةٌ

---

(1) ساقط من (ب) .

(2) هـــذا مذهـــب المدرســـة البصرية النحوية التي ينتمي إليها الشارح ، أما مذهب المدرسة الكوفية فذهبوا إلى أنّ الاسم مشتق من الوسم . ينظر : الإنصاف ، 1 / 4 .

(3) أي : قلبت ياء .

(4) مـــا كـــان أوله ألف وصل تسقط منه لعلتين : لتحرّك ما بعدها ، وأنها زائدة ، وذلك نحو : ابن واســـم ، لأنّ الذاهب منه ياء أو واو ، واسم تقول في تصغيره : سُمَيٌّ . ينظر : المقتضب ، المبرد ، تحقيق : محمد اعضيمة ، طبع : لجنة إحياء التراث ــ القاهرة ــ 1386 هــ ، 2 / 269 .

(5) في (ب) و(ج) بقاؤها .

(6) هِنْتٌ معناه : شيء ، تقول : هذا هَنك ، أي : شيئك . ينظر : مختار القاموس ، مادة : هــ ن ن

(7) في التخمير : عن . 2 / 410 .

وهَــنَوَة ، أبدلــوا الواو تاءً كما في : تراث وتخمة[1] ، وجعل هذا الإبدال مختصّا بالمؤنث،فصار علامة للمؤنث بالاختصاص،لأن هذه التاء التي في أُخْتٍ وأختيها[2] للتأنيــث على الحقيقة لسكون ما قبلها ، فإذا صغّروا قالوا : أُخَيَّةٌ ، فأسقطوا التاء وعادوا إلى الأصل الذي هو الواو،نحو: أُخَيْوَةٌ، ثم بعد قلب الواو والإدغام صار: أُخَــيَّةٌ ، ولم يقل : أُخَيْتَة ، لأن التحقير من شأنه أن يردّ تاء التأنيث نحو : أُرَيْضَةُ في: أرضٍ ، وهذا الإبدال الذي في : أُخْتٌ ، علم للتأنيث ، فلو قلت : أُخَيْتَة ، كان كـــالجمع بين علامتي التأنيث ، وهو ممتنع ، ولو لم تردّ تاء التأنيث كان خروجًا عن الأصل، وهو رد تاء التأنيث بالتصغير في كل اسم مؤنث على ثلاثة أحرف .

وقـــال بعض المتأخرين من المحققين[3]: ومرادهم بإسقاط التاء أنهم لا يجعلون حكم التاء في : أُخَيَّة ، حكم التاء التي كانت في : أخت ، لخروجها عن التعويض بـــردّ المحذوف ، و لكنهم يجعلونها تاء تأنيث كالتاء في قاعدة [4] ، لأنها في أُخْتُ للـــتعويض والتأنيث ، فإذا زالت العوضية تعينت للتأنيث، فلهذا يقف عليها هاء ، نحـــو : أُخَـــيَّهْ ، وتكتبها هاء ، وتحرّك ما قبلها ، وهذه أحكام تاء التأنيث[5]، وهذا معنى قوله[6] : ((وتذهب بالتاء اللاحقة)) [7]

---

(1) أصـــل تـــراث وتخْمَة : وِرَاثٌ و وَخْمَةٌ ، وتثبت التاء في التصغير والتكسير ، لأنّ التاء بمنزلة الهمزة التي تبدل من الواو . ينظر : الكتاب 3 / 464 ، و الهمع 2 / 188 .

(2) المقصود بأختيها : بِنْتٌ و هنْتٌ .

(3) في (ب) وقال بعض المحققين ، قلت : وهو ابن الحاجب في الإيضاح 1 / 574 — 575 .

(4) فـــي الإيضـــاح لابن الحاجب : قائمة ، 1 / 574 . ((ولا يعتدّ بما فيه التاء للتأنيث ، فتقول هو ثنائي لا ثلاثي بل تقول في بنت وأخت وهنت: بُنَيَّةٌ و أُخَيَّةٌ وهُنَيَّةٌ)) الإرتشاف 1 / 364 .

(5) مـــن أحكام تاء التأنيث : إذا وُقف عليها وكانت ساكنة لم تتغير كقامتْ ، وإن كانت متحركة فإما أن تكـــون جمعا بالألف والتاء أو لا فإن لم تكن كذلك فالوقف بإبدالها هاء كقاعدهْ ورحمهْ وإن كانت جمعا بالألف والتاء فالأفصح الوقـــف بالتاء ، وبعضهم يقـــف بالهاء . ينظر : شرح قطر الندى وبل الصـــدى ، ابن هشام ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الثقافة — الزمالك — ط : 11 ، 1963 ف ، ص : 325 ، 326 .

(6) أي : صاحب المفصل (صاحب المتن)

(7) إلى هنا انتهى كلام ابن الحاجب بتصرف . الإيضاح 1 / 574 — 575 .

وهَنْتٌ : تأنيث هَنٍ ، والتاء في الأصل بدل من لامه التي هي واو ، بدليل قولهم في جمعه : هَنَواتٌ .

والكلام في بِنْت وهَنْت على ما سبق في أخت ؛ فلذا قيل : أُخَيَّةٌ و بُنَيَّةٌ وهُنَيَّة[1].

قال أبو فراس[2] عند الموت :

أَبُنَيَّتي[3] لا تَجْزعي[4] كُلُّ الأَنَامِ إِلَى ذَهَابِ
نُوحي عَلَيَّ بِحَسْرَةٍ مِنْ خَلْفِ سِتْرِكِ وَالْحِجَابِ[5]

ص ــ فصل : والبدل غير اللازم يردّ إلى أصله ، كما يُردّ في التكسير ، تقول في ميزان : مُوَيْزِينٌ ، وفي مُتَّعِدٍ ومُتَّسِرٍ : مُوَيْعِد ومُيَيْسِرٍ ، وفي قيل وباب وناب : قُوَيْل وبُوَيْبٌ و نُوَيْبٌ ، وأما البدل اللازم فلا يُرَدُّ إلى أصله ، تقول في قائل : قُوَيْئِلٌ ، وفي تخْمَة : تُخَيْمَة ، وكذلك تاء تُراث وهمزة أُدَدُ ، وتقول في عيد : عُيَيْدٌ لقولك : أعياد .

---

(1) إذا صغّرت بنت وأخت ، حذفت وعوضت فقلت : بُنَيّة وأُخَيّة . ينظر : الهمع 2 / 189 .

(2) أبو فراس الحمداني ، اسمه : الحارث بن أبي العلاء سعيد بن حمدان بن حمدون ، وكنيته : أبو فراس ، ولد في الموصل 320 هـ وتوفي : 357 هـ . ينظر : وفيات الأعيان ، ابن خالكان ، تحقيق: إحسان عباس ــ بيروت ــ بدون تاريخ ــ 1 / 127 ، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب،عبد الحي بن العماد الحنبلي ، ط : المكتب التجاري ــ بيروت ــ بدون تاريخ ــ 3 / 24 ، والأعلام 2 / 156 .

(3) أبُنَيَتي : الهمزة حرف نداء للقريب ، بُنَيّة : منادى ، تصغير بنت ، حذفتَ وعوضتَ ، وأصلها : بنوة ــ كما سبق ــ

(4) في شرح ديوانه : لا تحزني . شرح ديوان أبي فراس الحمداني ، نشر : دار مكتبة الحياة ــ بيروت ــ بدون تاريخ ــ ص : 235 .

(5) البيتان من مَجزوء الكامل المذيّل ، وهما لأبي فراس الحمداني، قالهما عند احتضاره مخاطبا ابنته ناهيا لها عن الجزع .

وقوله : أبُنيتي ، وهي تصغير : بنت ، وأصلها : بنوة .

ش ــ قوله : (**والبدل غير اللازم**)
مـــا ســـبق مـــن الفصول الثلاثة[1] فهو أحد ضربي الأسماء[2]المعتلة، وهذا هو الضـــرب الثاني ، لان اعتلال هذا بالقلب ، واعتلال ذاك بالحذف ، وهذا الضرب على ثلاثة أضرب .

أحدهـــا : أن يكون في الفاء في نحو : ميزان و مُتَّعِد و مُتَّسِر ، الردّ إلى الأصل في التصغير نحو مُوَيْزين[3] ، ومُوَيْعِد و مُيَيْسِر[4] ، لأن البدل غير لازم[5].

أما في ميزان، فلأنك تقول في الجمع: مَوَازِين ، تردّ الواو الذاهبة من موازين .

وأمـــا فـــي مُتَّعِدْ و مُتّسِر ، الأصل : مُوْتَعِدْ ومُيْتَسِر ، فلأنَّ ؛ الواو والياء كان يدركهمـــا الانقلاب في ايْتَعِد وموتَسِر ، فقلبهما إلى حرف مصون عن التغيير وهو التاء ليدغموا في تاء الافتعال ، فلما صَغّرتَ أعدْتَ الواو والياء لزوال الداعي إلى انقلابهمـــا [لأنهمـــا][6]لمّا تحركتا [بالتصغير][7] صيِنَا عن الانقلاب ، لسبق الكسرة الضمة ، لأنهما إنما ينقلبان إذا سُكِنَت الواو والياء ، أما إذا تحركتا فلا ، ألا ترى إلـــى نحو : تخمة ، لا يردّ الأصل ، لأن واوها لم تقلب تاء لسبب زال بالتحقير ، إذ ســـبب قلبها تاء كونها مضمومة وضمتها باقية في التحقير أيضا ،والدليل على لزوم البدل هنا قولك في الجمع : تُخَم ، ولو لم يكن لازما لقيل : وخم .

---

(1) الفصول الثلاثة هي : ما حذف فاؤه، وما حذف عينه ، وما حذف لامه .

(2) في (أ) الأشياء وهو تحريف .

(3) قـــال سيبويه : فمن ذلك ميزان و ميقات وميعاد ، تقول : مُوَيْزِين ومُوَيْعيد و مُوَيْقِيت ، وإنما أبدلـــوا الياء لاستثقالهم هذه الواو بعد الكسرة ، فلما ذهب ما يستثقلونه رُدَّ الحرف إلى أصله ، وكذلك فعلوا حين كسروا للجمع قالوا : مَوَازِين و مَوَاعِيد ومواقيت . ينظر : الكتاب 3 / 458 ، والمقتضب 2 / 280 .

(4) في (ب) و (ج) مُويسر .

(5) في (أ) لأن البدل فيهن غير لازم .

(6) ساقط من (أ) و (ب) .

(7) ساقط من (ب) .

أُدَد[1] : اسم رجل ، وأصله وَدَدٌ من الودّ .

والضّرب الثاني : القلب في العين ، مما لم يلزم فيه البدل وفيه عود الأصل عند التحقـــير ، كقُوَيْـــل و بُوَيْب و نُيَيْب[2] في : قيل وباب و ناب ، والدليل على عدم اللـــزوم قولك : ريح[3] و أرواح[4] وأنياب و أبواب[5] وما [لزم][6] فيه ذلكَ البدل فـــلا قلب كقُوَيْل في قَائِل ، بقلب العين فيهما همزة لحمل[7] اسم الفاعل على الفعل صغرًا وكبرًا .

وعُيَيْد في عيد ، والأصل : عود ، قلبت واوه [ياء][8] لسكونها وانكسار ما قبلها، وهـــو شبه " قيل" ، وفي التصغير تزول هذه العلة ، وكان يجب أن يقال : عُوَيْد ، كمـــا يقـــال : قُوَيْل ، وإنما لم يعد الأصل في التحقير للزوم البدل بدليل قولك في التكســـير: أعياد[9] ، والتحقير والتكسير من وادٍ واحد ، وأجرى المصغر مجرى جمع المكسر ، فإن قلتَ : فلم لم يعد للأصل في أعياد ؟

قلتُ : لما فيه من وقوع الالتباس بينه وبين جمع عود .

---

(1) أُدد : أبو قبيلة من اليمن ، وهو : أُدد بن زيد بن كهلان بن سبأ .ينظر : الصحاح، الجوهري ، تحقيق : أحمد عطار ، دار العلم للملايين ــ بيروت ــ 1979 ف ، واللسان ، وتاج العروس ، محمد المرتضي الزبيدي نشر : دار ليبيا ــ بنغازي ــ ط : دار صادر بيروت 1966 ف ، مادة : أ د د .

(2) من العرب من يقول في ناب : نُوَيْب ، فيجيء بالواو لأن الألف المبدلة من الواو اكثر . ينظر : الكتاب 3 / 462 ، والهمع 2 / 186 .

(3) لـــو حقرتَ ريحًـــا قلتَ : رُوَيْحَة ، لأنها من روحت ، وإنما انقلبت الواو ياء للكسرة قبلها ، وأنها ساكنة ، ألا ترى أنك تقول في الجمع : أرواح . ينظر : المقتضب 2 / 282 .

(4) في (أ) وأرويح .

(5) في (ب) وأبواب وأنياب .

(6) ساقط من (ب) .

(7) في (أ) لجمل .

(8) ساقط من (أ) .

(9) قـــال ســـيبويه : فأما عيد فإن تحقيره : عُيَيْد ، لأنهم ألزموا هذا البدل قالوا : أعياد ، ولم يقولوا أعواد كما قالوا : أقوال ، فصار بمنزلة همزة قائل لأن همزة قائل بدل من واو . الكتاب 3 / 458 .

ص ــ فصــل : والــواو إذا وقعــت ثالثة وسطا كواو أسود وجدول فأجود الوجهين : أُسَيِّد و جُدَيِّل ، ومنهم من يُظْهِرُ فيقول : أُسَيْوِد و جُدَيْوِل .

ش ــ قوله : (**[فصل:]**[1] . . . **فأجود الوجهين : أُسَيِّد**)

لما فيه من الجري على سنن الأصل المعول ، وهو القلب والإدغام في كل كلمة اجتمع فيها واو و ياء ، وسبق أحدهما بالسكون[2] .

قوله : (**ومنهم من يظهر**)

وجهه أنّ اجتماعهما[3] عارض فصار وجوده كعدمه .

ص ــ فصــل : وكــل واو وقعـــت لاما صحت أو اعتلت فإنها تنقلب ياءً ، كقولــك : عُــرَيَّة ورُضَيًّا وعُشَيَّــاء و عُصَيَّـــة في : عُرْوَة ورَضْوى وعَشْوَاء وعَصًا .

ش ــ قوله : (**[فصل :]**[1] **وكل واو**)

هــذا الفصــل مشتمل على شطر [الضّرب] [4] الثالث لما سبق من الضربين ، وهــو كل ما كان نحو : العصا[5] ؛ فإن الأصل فيه عَصَوٌ ــ بالواو ــ فقلبت واوه ألفًا .

الشطر الباقي[6] في نحو : الرحا ، فإنّ ألفه مقلوبة عن ياء في رحيٌ ، وفي حكم

---

(1) ساقط من (ب) و (ج) .

(2) فــي تصــغير أســود و جدول : أُسَيِّد و جُدَيِّل ، وذلك لأن الواو متحركة أصلية فالأكثر القلب ، ويجــوز ترك القلب فتقول : أُسَيْوِد و جُدَيْوِل . ينظر : شرح الشافية للرضي 1/ 230 ، و الهمع 2 / 186 .

(3) أي اجتماع الياء و الواو .

(4) ساقط من (أ) .

(5) في (ب) عصى ، وهو تحريف .

(6) في (ب) و (ج) : الشطر الثاني .

هـذا الفصـل ، وهو مجيء اللام ياء[1] كلا الشطرين[2] وكذا كل ما لم يقلب لامه كعُروة وظَبْي سواء .

أمـا رحًـى وظبـي ــ فظاهر ــ فإنه في التصغير على أصله تقول : رُحَيَّة وظُبَيّ ، بإدغام ياء التصغير في الياء اللامية .

وأما نحو : عصا وعروة ؛ فإنه بالتحقير يصير إلى: عُصَيْوَة وعُرَيْوة ؛ فتجتمع الـواو والـياء ، والأُولى فيهما ساكنة ، فتقلب الواو ياء ، وتدغم الياء في الياء ، فتصـير إلـى عُصَيّة و عُرَيَّة ، وإنما لزم القلب هنا ، وإن لم يلزم في نحو: أُسَيِّد تصغير: أسود .

قوله : **(صحت أو اعتلت)**

فالصحة في نحو: عُرْوَةٌ ، والإعلال في نحو: عَصًا ورَضْوَى[3] ــ اسم جبل ــ قال أبو الطيب[4] :

[مَا كُنْتُ آملُ قَبْلَ نَعْشِكَ][5] أن أرى   رَضْوَى عَلَى أَيْدِي الرِجَالِ تَسِيرُ[6]

---

(1) وذلك كقولك في تصغير عُرْوة و رَضْوى : عُرَيَّة و رُضَيا ، وتصغير عصا : عُصَيَّة .

(2) في (ب) الشرطين .

(3) رضـوى : اسـم جـبل فـي المدينة المنورة . ينظر : معجم البلدان ، ياقوت الحموي الرومي البغدادي ، دار صادر ــ بيروت ــ 1979 ف 3 / 51 .

(4) أبو الطيب هو أحمد بن الحسين، الملقب بالمتنبي،ولد بالكوفة بمحلة كندة سنة : 303هـ ، وتوفي سـنة : 354 هـ . ينظر : تاريخ بغداد ، أبو بكر أحمد بن على الخطيب البغدادي ، تحقيق : محمد أمين الخانجي ، المكتبة العربية ــ بغداد ــ ومكتبة السعادة بمصر ، ط : 1، 1931 ف ، 4 / 102، وسـير أعلام النبلاء ، محمد ابن أحمد بن عثمان الذهبي ، تحقيق : عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة و النشر ــ بيروت ــ ط : 1، 1996 ف ، 12 / 317 ، و الأعلام 1 / 110، 111 .

(5) مطموس في (ج) و(ب) .

(6) هـذا البيت من الكامل ، وهو في ديوان المتنبي ، دار بيروت للطباعة والنشر 1980 ف ص : 71 ، والوساطة بين المتنبي و خصومه، علي بن عبد العزيز الجرجاني ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهـيم ، نشـر : المكتبة العصرية ــ بيروت ــ بدون تاريخ ، ص : 143 ، وديوان المتنبي شرح أبـي البقاء العكبري ، تحقيق : مصطفى السقاوآخرين ، دار المعرفة ــ بيروت ــ 1978 ف ، 2 / 129 .

=

و رُضَيًّا ـ بالقصر ـ و عُشَيَّاء[1] ـ بالمدِّ ـ .

ص ـ فصـل : وإذا اجـتمع مع ياء التصغير ياءان حذفت الأخيرة ، وصار المصـغَّر على مثال : فُعَيْلٌ كقولك في عطاء وإدَاوَة وغَاوِيَة ومُعَاوِيَة وأَحْوَى : عُطَـيٌّ وأُدَيَّـةٌ وغُوَيَّـة ومُعَيَّةٌ وأُحَيٌّ ـ غير منصرف ـ وكان عيسى بن عمر يصرفه ، وكان أبو عمرو يقول : أُحَيٍّ ، ومن قال : أُسَيْوَد قال : أُحَيْوٌ .

ش ـ قوله : (**[فصل]**[2] **مع ياء التصغير**)

إنّ كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات أولاهن[3] ياء التصغير ، تحذف الياء الأخيرة ـ كأمثلـته ـ والأصل : عُطَيِّي وأُدَيِّيَة وغُوَيِّية ومُعَيِّية ، بثلاث ياءات في واحـد مـن هـذه الأربعة حذفت الأخيرة من الياءات ، لأن الأواخر محل الحوادث، وليس هذا الحذف بحذف إعلالي كالحذف في قاض ، وإنما هـو حذف اعتباطي[4] لأجل[5] التخفيف ، كالحذف في نحو: يَدٍ، ولذا أعربت بالحركات كإعراب " يَدٍ"، تقول: هذا عُطَيٌّ ، ورأيت عُطَيًّا، ومررت بعُطَيٍّ، ولو كان كقاض لقيل في الرفع والجر عُطَيٍّ ـ بالياء المكسورة ـ وقياس تصغير عطاء: عُطَيِّيٌّ ،

= قاله يرثي محمد بن إسحاق التّنوخي ، ولقد شبه المرثي بجبل رضوى لعظمته وفخامة قدره .

تحقـير رضوى : رُضَيًّا ـ بالقصر ـ والأصل : رُضَيْوَى ؛ فقلبت الواو ياءً لوقوع ياء التصغير ساكنة قبلها .

(1) وتقـول في تحقير عَشْوَاء : عُشَيَّاء ، ووجب في اللام القلب ـ ليس غير ـ والعشواء هي الناقة التي لا تبصر أمامها . ينظر : مختار القاموس ، مادة : ع ش و .

(2) ساقط من (ب) و(ج) .

(3) كذا في : التخمير ، 2 / 413 .

(4) الحذف قسمان : حذف لعلة تصريفية ، و حذف لغير علة ، فالأول وهو القياسي ، والثاني و هو الاعتباطـي، نحـو : حذف الياء من يدٍ ودمٍ ، وحذف الواو من نحو : ابن واسم وشفة ، وحذف التاء مـن استطاع . ينظر : معجم قواعد العربية في النحو والتصريف ، عبد الغني الدقر ، ط : دار القلم ـ دمشق ـ 1، 1986 ف ، ص : 227 ، 228 .

(5) في (ب) لأصل .

[الـــياء][1] الأولـــى للتصـــغير ، والثانية هي المقلوبة [من الألف التي كانت في عطـــاء ، و الثالثة هي المقلوبة][2] من واو عطاو ، قلبت همزة عطاء إلى أصلها لـــزوال علة قلبها همزة ، ثم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ثم حذفت ، و قياس مـــن قال في تحقير أسود : أُسَيْوِد ، أن تقول في تحقير معاوية : مُعَيْوِيَةٌ[3] ، بدون الحذف ، لأنه لم تجتمع عنده ثلاث ياءات .

أمـــا أحـــوى[4] فأصل مصغّره : أُحَيْوى ، والأصل : أُحَيْوِوُ ، لأنه من الحوَّة ، بقلـــب الأخـــيرة من الواوين ياء لانكسار ما قبلها ثم تقلب الواو الباقية ، فتصير : أُحَيِّيٌ ــ بياءات ثلاث ــ فحذفت الأخيرة وبقي أُحَيٌّ ــ غير منصرف ــ[5]

فـــإن قلتَ : قد نقص الاسم على مثال الفعل[6] فالياء الأخيرة من "أُحَيْوِي" لمقابلة الراء من " أُسَيْطِرُ" ، والحاء[7] من " أُمَيْلِحُ" في قولهم : ما أُمَيْلِحه ! في التعجب ، فلمـــا حذفت الياء نقص على مثال الفعل ، فلم يبق إلا سبب واحد وهو الوصف ، فما وجه منع الصرف ؟

قلـــتُ: قال سيبويه[8] : لا أعبأ بذلك النقصان[9] ، ألا تراهم لم يصرفوا : يضع

---

(1) ساقط من (ب) و(ج) .

(2) ساقط من (ب) .

(3) معاويـــة إذا صـــغرته : حذفـــت ألفه ، لأنه على خمسة أحرف ، وفيه زيادتان الميم و الألف ، وكانت الميم مزيدة لمعنى ، والألف لغير معنى . ينظر : ابن يعيش 5 / 125 .

(4) الحوة : سواد إلى الخضرة و قيل : حمرة تضرب إلى السواد . ينظر اللسان مادة : ح و ي .

(5) هـــذا مـــا ذهـــب إلـــيه سيبويه وقاسه على " أصَم " ؛ فإنه لا ينصرف ، وكان عيسى بن عمر يصرفه. ينظر : ابن يعيش 5 / 126 .

(6) في (ب) على مثال أفعل .

(7) في (أ) والخامس .

(8) ســـيبويه هـــو : عمرو بن عثمان بن قنبر ، أخذ عن عيسى بن عمر ، و الأخفش ، ويونس ابن حبيب ، وأخذ عن الخليل كل ما عنده من النحو و أشهر كتبه في النحو هو : الكتاب ، تـــ :180 هـــ وقـــيل : 194 هـــــ . يـــنظر : تاريخ بغداد 12 / 195 ، ومعجم الأدباء 16 / 114 والأعلام 5 / 252 .

(9) ينظر : الكتاب 3 / 470 .

ويعــد ــ بعــد التسمية بهما ــ[1] مع أنهما قد نقصا على مثال الفعل ، وهذا القول يشير إلى صيغة أفعل[2] المقدرة كالمحقّقة ، يؤيد هذا القول منعهم صرف " أَشَد" ، وإن تغــيرت صيغة أفعل[3] ، فكذا هنا ، وإنما صرفه عيسى[4] نظرا إلى نقصانه على مثال الفعل، وليس الحذف هنا كالحذف في قاض؛ فلا يكون المحذوف مرادا، وكانــت الكلمة كأنها على هذه البِنْيَة ، فخرجت عن صيغة الفعل ولذا [قيل][5] في محقّر أحمر تحقير ترخيم : حُمَيْر بلا خلاف لانتفاء صيغة الفعل[6] ، وإن كان في الــتقدير علــيه ، ووجــه إلزامه ما ذكرنا من منع صرف[7] : يضع و يعد ــ بعد التسمية بهما ــ على قول من يصرفه فعلى هذا تقول[8]: هذا أُحَيٌّ ، ورأيت أُحَيًّا، ومــررت بأُحَــيٍّ ، وكان أبو عمرو بن العلاء[9] يقول : أُحَيٌّ[10] ووجه قوله : أن

---

(1) قال سيبويه : لا تصرفه ، لأن الزيادة ثابتة في أوله ، ولا يلتفت إلى قلته ، كما لا يلتفت إلى قلة "يضع" . ينظر : الكتاب 2 / 132 .

(2) في (أ) و(ج) الفعل .

(3) هذا اختيار سيبويه و المبرد . ينظر : الكتاب 3 / 472 ، و المقتضب 2 / 244 .

(4) عيســى بــن عمر الثقفي ، إمام في اللغة و القراءات ، وهو شيخ الخليل وسيبويه ، له كتب في النحو منها : الإكمال ، و الجامع ، تــ : 149 هــ . ينظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة ، السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط : 1، 1965 ف 2 / 237 ، ومعجم الأدباء 16 / 146 ، و الأعلام 5 / 291 .

(5) ساقط من (ب) .

(6) في (ج) لإسناد صيغة الفعل .

(7) في (ب) الصرف .

(8) في (ب) القول .

(9) أبــو عمــرو بن العلاء بن عبد الله المازني النحوي المقرئ ، أحد القراء السبعة ، أخذ عن سعيد ابــن جبير ومجاهد ، وقرأ عليه اليزيدي وعبد الله بن المبارك و الأصمعي ، وكانت دفاتره ملء بيته إلــى الســقف ، ثــم تنسك فأحرقها ، تــ : 154 هــ . ينظر سير أعلام النبلاء 6 / 540 ، و البغية 2 / 231 ، والأعلام 3 / 72 .

(10) كأنــه يجعله اسما منقوصا ، و الاسم المنقوص هو : الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كســرة وتقــدّر فيه الضمة والكسرة وتظهر فيه الفتحة . ينظر : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ابن هشام ، تحقيق : عبد الغني الدقر ، ط : الشركة المتحدة للتوزيع 1984 ف، ص: 86 .

الـــياء فـــي هـــذا الحذف في الرفع والجر كما في قولهم : جَوَار ، ويلحق التنوين ويجري في النصب على الأصل كما جرى عليه ياء " جَوَارِيَ " في قولهم : رأيت جَـــوَارِيَ ، فعلـــى هذا تقول : رأيت أُحَيَّ يا فتى ، ولكن ألزمه سيبويه بقولهم في تصـــغير عطـــاءٍ : عُطَـــيٌّ ، ووجه الإلزام أن أصله : أُحَيِّيٌ ــ بياءات ثلاث ــ فحذفـــت الأخيرة كما في عطى : عُطَيِيُ ، فلم يبق فرق بينهما ، فمن فرق بينهما فقد خرج عن سنن الإجماع .

فظهر أن ما قاله أبو عمرو توهّم[1] ، إذ التسوية معلومة في جميع الباب .

ووجـــه من قال : أُحَيْوٌ هو القياس على : أُسَيْوِد ، أصله : أُحَيْوِيٌ ، سقطت ياؤه للتنوين كما في قاض .

ص ــ فصـــل : وتـــاء التأنيـــث لا تخلـــو مـــن أن تكون ظاهرة أو مقدرة ، فالظاهرة ثابتة أبدا ، والمقدرة تثبت في كل ثلاثي إلا ما شذ من نحو : عُرَيْسٌ ، وعُرَيْبٌ ، ولا تثبت في الرباعي إلا ما شذّ من نحو : قُدَيْدِيمَةٍ ووُرَيِّئةٍ .

ش ــ قوله : (**[فصل][2] فالظاهرة ثابتة أبدا**)

تاء التأنيث لا تحذف بالتصغير ، وإن كانت محذوفة في التكسير [كضوارب في ضـــاربة ، والفـــرق بينهما أن في التكسير][3] استئناف بناء ، ألا تراك تقول في ضـــارب : ضـــاربون بـــدون اســـتئناف بـــناء ، [وفـــي ضـــاربة : ضوارب ــ بالاســـتئناف ــ فـــلا يقـــع الالتـــباس بين جمع المذكر و المؤنث بخلاف][4] التصـــغير ، إذ لـــيس فـــيه اســـتئنـــاف بناء ، بل مصغّر المذكر والمؤنث على

(1) قـــال أبو عمرو : أُحَيٍّ رفعا وجرا ، و أُحَيَيَ نصبا كأنه جعله منقوصا . ينظر : الإرتشاف 1 / 355 ، 356 ، وابن يعيش 5 / 126 .

(2) ساقط من (ب) و (ج) .

(3) مكرر في (أ) ومطموس في (ب) .

(4) مطموس في (ب) .

بناء واحد ؛ فلو لم تثبت التاء لالتبس المذكر بالمؤنث ، لأنه حينئذٍ يصغّر ضارب وضاربة : ضُوَيْرِبٌ .

فـإن قلـتَ : إنما يستقيم هذا الفرق[1] ، إذا كانت تاء التأنيث في جميع الصور للفصل بين المذكر و المؤنث ، وليس كذلك كما في: غرفة وظلمة[2] .

قلـتُ : دخول التاء في نحو : ضاربة هو الأصل من بين الأسماء الداخلة عليها تـاء التأنيث ، لأن نحو : ضارب بمنزلة الفعل ، فلمّا امتنع [الحذف][3] فيما هو الأصـل امتـنع في الباقي[4] تبعا مع أنّ في البعض منه التباسا أيضا على تقدير الحذف ، كما في تصغير : تمر و تمرة ، فلو صغّرتهما ولم تثبت التاء في الثاني وقلتَ : تُمَيْر ، يقع الالتباس لا محالة .

والفـرق الثاني : أنّ الجموع مؤنثة فيقع الشبه بالتأنيث الذي يعتقد فيها من حيث الجمـع عن تأنيث آخر ، فإنّ للواحدة بالتاء إذ في إلحاقها جمع بين تاءين ، تأنيث الواحد والتأنيث الاعتقادي[5] في الجمع ، ولذا لحق التاء من الجموع ما لم يكن في واحـده تاء نحو : ذَكَارَة[6] وأجربة[7] وغيرهما ، يؤيّد هذا أنّ التصغير مبني على أنْ تـردَّ التاء المقدرة في [نحو][8] أرض و دار نحو : أُرَيْضَةٌ ودُوَيْرَةٌ فحري أن لا تحذف بسببه ما هو التأنيث لفظا .

---

(1) في (ب) و (ج) هذا الفرق إنما يستقيم .

(2) في (ب) وطلحة .

(3) ساقط من (ب) .

(4) في (أ) الياء .

(5) أنواع التأنيث : مؤنث حقيقي ومجازي ولفظي ومعنوي ولفظي معنوي وتأويلي ، وهو الاعتقادي أيضـا ، وتعـريفه : مـا كانت صيغته مذكرة في أصلها اللغوي ، ولكنها تؤول بكلمة مؤنثة تؤدي معـناها. ينظر : المعجم المفصل في اللغة والأدب ، أميل بديع يعقوب وميشال عاصي ، نشر : دار العلم للملايين ــ بدون تاريخ ــ 2 / 1103 .

(6) الذَّكارَةُ : حمل النخل و فَحَّالُ النخل . ينظر : اللسان ، مادة : ذ ك ر .

(7) الجريب: جمعه أجْربة، وهو مكيال قَدَرُ أربعة أقفزة . ينظر: المصدر السابق ، مادة : ج ر ب .

(8) ساقط من (أ) .

فإن قلتَ : فما السر في ذلك ؟

قلـــتُ: هـــو أنّ التصـــغير بمنزلة الوصف، فإن قلتَ رُجَيْل ، فكأنك قلتَ رجل صـــغير أو حقـــير ، والصـــفات للأسماء المؤنثة التي قدّر فيها التاء لا تجيء إلا بالـــتاء[1]نحو: أرض ممطورة ، [ودار مهمولة ، فيلزم أن تثبت التاء المقدرة في تصغير نحو: أرض ودار][2] .

قوله : **(من نحو : عُرَيْسٌ)**

لم تظهر التاء في عُرَيْسٌ[3] ذهابا إلى المصدر الذي هو: الإعراس، وهو مذكر ، ومـــثل هـــذا حريب في تصغير : حرب ، وهي مؤنثة ، وإنما[4] لم يقل : حُرَيْبَةٌ ــ بالتاء ــ ذهابا إلى المصدر : حَرَبَه حربًا : أخذ ماله وتركه ، من باب نصر .

أما عُرَيْبٌ ؛ فإنما لم يقل بالتاء ،لأن الأصل فيها مصدر: سمي به جيل ، وعلى ترك التاء من مصغّرها .

قال أبو الهندي[5] :

وَمَكْنُ[6] الضِّبَابِ[7] طَعَامُ الْعُرَيْب[8] ولا تَشْتَهِيه نُفُوسُ الْعَجَمْ [9]

---

(1) في (ب) التي فيها التاء .

(2) ساقط من (ب) .

(3) في (ب) في نحو عُرَيْس .

(4) في (ب) فإنما .

(5) القـــائل هـــو أبو الهندي عبد المؤمن بن عبد القدوس ، وقيل هو غالب بن عبد المؤمن ، أو عبد الملك بن عبد القدوس ، من بني زيد بن رياح بن يربوع ، مات بسجستان نحو : 180 هـ . ينظر : الشـــعر والشـــعراء ، 2 / 572 ، والأغاني ، أبو الفرج الأصبهاني ، تحقيق : علي النجدي ، نشر : مؤسسة جمال للطباعة والنشر ــ بيروت ــ بدون تاريخ ــ 20 / 329 ، والأعلام 5 / 303 .

(6) المَكْنُ : ــ بالفتح ــ بيض الضَبّة والجرادة ونحوها . ينظر : الصحاح ، مادة : م ك ن .

(7) الضـــباب جمـــع ضبٌّ ، وهو دويبة من الحشرات معروف ، يشبه الورل ، والعرب يحرصون على صيده وأكله . ينظر : اللسان ، مادة : ض ب ب .

(8) العريب : تصغير عرب وهم أمة من الأمم .

(9) البيت من المتقارب، وكلمة : العُرَيْب تصغير العرب، والاسم الثلاثي المؤنث بلا تاء عند =

قوله : (ولا تثبت في الرباعي)

إذ في اثباتها فيه إرتكاب الشطط ، لأن الأمد الأقصى هو أن يكون الاسم فيه على خمسة أحرف ، والرباعي بياء التصغير بلغ المنتهى ، فالتاء بعد ذلك لا شك أنها مبنية على الغاية القصوى .

وقُدَيْدِيمَـة [في][1] تصغير : قُدّام ، ووُرَيِّئة تصغير : وراء ، ووجه إلحاق التاء فيهما أن الظروف كلها مذكرة[2] ، فلو لم تظهر التاء فيهما لظن ظان أنهما مذكران؛ فأُظْهِرت التاء لإزاحة [هذه][3] الشبهة، ولأن القُدّام بمعنى: الملك[4]، وبمعنى : الجهة[5] ، والوراء بمعنى : ولد الولد[6] ، والجهة بتصغيرها بدون التاء يوهم أنهما بمعنى الجهة أم غيرها ؛ فأثبتت التاء فيها لإزالة هذا الوهم .

ص ــ وأما الألف فهي إذا كانت مقصورة رابعة تُثبت نحو : حُبَيْلَى ، وسقطت خامسة فصاعدا كقولك : جُحَيْجِبٌ و قُرَيْقِرٌ وحُوَيْلٌ في : جَحْجَبَى وقَرْقَرَى وحَوْلايا .

= تصغيره أن تزاد له تاء تأنيث للدلالة على المراد منه ، والدليل على أن العرب مؤنث في المعنى إنهم يقولون : عرب بائدة وعاربة ومستعربة ؛ فيصفونه بالمؤنث الذي لا يكون جاريا إلا على مؤنث لفظا أو معنى ؛ فقولهم : عُرَيْبٌ خارج عن هذا الأصل ، ويصح أن يراد المعنى المذكر وهو الجيل من الناس .

(1) ساقط من (أ) و(ج) .

(2) في جميع النسخ : مذكر ، والتصويب من : ابن يعيش 5 / 128 .

(3) ساقط من (ب) و (ج) .

(4) قال في اللسان : القُدَّام : الملك ، قال المهلهل :

إنّا لَنَضرِبُ بِالصَوارِمِ هَامَهُم ضَرْبَ القدار نَقِيعَةَ القُدَّام

ويقال القُدَّام : رئيس الجيش . مادة : ق د م .

(5) قُدَّام نقيض وراء ، وهما مؤنثان ويصغران بالهاء : قُدَيْدِمه و قُدَيْدِيمه و وُرَيِّئه ، وهما شاذان لأن الهاء لا تلحق الرباعي في التصغير . ينظر : المصدر السابق ، مادة : ق د م .

(6) والوراء : ولد الولد ، وفي التنزيل : ﴿ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يعقُوب ﴾ ينظر المصدر السابق ، مادة : و ر ا ء .

ش ــ قوله : (**وأمّا الألف**)

الألف إذا كانت رابعة تثبت نحو: حُبَيْلى لعدم الدّاعي إلى الحذف [والألف][1] الخامسة فصاعدًا تحذف كقولك[2] [في][3] جَحْجَبَى ــ لبطن من الأنصار ــ[4] وقَرْقَرَى[5] وحوْلايا[6] ــ لموضعين ــ : جُحَيْجِبٌ و قُرَيْقِرٌ وحُوَيْل ، لأن الألف ليست بزيادة منفصلة[7] بل صيغت عليها الكلمة فصارت كلام في : سفرجل ؛ فتحذف لئلا تزيد الكلمة على الأمد الأقصى .

وبقولنا : ((ليست بزيادة منفصلة)) خرج الجواب عن نحو: قُرَيْقِرَةُ في تصغير: قرقرة ، لأن التاء ليست تصاغ عليها الكلمة ، وكأنها لم تتصل بالكلمة ؛ فلم يلزم بناؤها على الغاية المضروبة، هذا في المثالين الأولين.

وأما الثالث وهو : حُوَيْلٌ ؛ فإنما حذفت ألفه لأنها سادسةٌ ؛ فهي أحق بالحذف من الخامسة ؛ فحذفت هي والياء أيضا ، وانقلب الألف ياء[8] لانكسار ما قبلها ، ثم سقطت بالتنوين[9] ؛ فقيل : حُوَيْلٌ ، دون حُوَيْلي ــ بالياء بعد اللام ــ ولك أن تقول : إنه صُغِّرَ أولاً على : حُوَيْليّ ــ بياءٍ مشدَّدَةٍ ــ وحذفت

---

(1) ساقط من (أ) .

(2) في (أ) قولك.

(3) ساقط من (ب).

(4) ججحبى : بطن من الأوس ، من الأزد من القحطانية وهم: بنو جَحْجَبَى بن كلفة بن عوف بن عمرو بن عوف . ينظر: معجم قبائل العرب ، القديمة والحديثة ، كحّالة، ط: الهاشمية – دمشق – 1949ف 168/1.

(5) قرقرى : اسم موضع وهو أرض باليمامة . ينظر معجم البلدان 326/4 .

(6) حولايا : اسم موضع ، وهي قرية كانت في نواحي النهروان ، خربت الآن – ينظر:المصدر السابق 322/2 ، أصلها : حَوْلايا ، بفتح فسكون وبعد الياء ألف .

(7) في (أ) متصلة .

(8) في (ب) بعد مجيء ياء التصغير ، وانقلب الألف ياء .

(9) في (ج) كما في قاضٍ .

ألــف التأنيــث فتبقى : حولاي على خمسة أحرف ، وقبل آخره [ألف][1] فانقلبت الألــف يــاء لانكسار ما قبلها ، ثم أدغمت الياء في الياء ، ثم خففت الياء فتبقى: حُوَيلَــيّ ، ثــم حذف لالتقاء الساكنين ، وقال بعضهم[2] في تحقيره: حُوَيْليّ ــ بياء مشددة ــ ولكنّ الواقع في المتن : حُوَيّل ــ بدون الياء ــ وهو ما قررناه من أحد الوجهين [3] .

ص ــ فصــل : وكل زائدة كانت مدَّة في موضع ياء " فُعَيْعيلٌ" وجب تقريرها وإبدالها ياء إن لم تكنها ، وذلك نحو : مُصَيْبِيحٌ وكُرَيْدِيسٌ وقُنَيْدِيلٌ في : مصباحٌ وكردوسٌ وقنديلٌ .

ش ــ قوله : (**فصلٌ : وكل زائدةٍ**)

أي : كــل زائدة مدَّة إذا وقعت رابعةً تمدّ [4] هي في التصغير إن كانت ياء ، لأنها لا تخــرّج الاسم عن أبنية التصغير ، إذ هو يبقى على : فُعَيْعيل [كقنديل][5] وتبدل يــاء إن كانت ألفاً أو واواً، لأنهما يُقلبان ياء لانكسار ما قبلها ، إذ لا يمكن النطق بهمــا بعــد الكسرة كمصيبيح وكريديس في : مصباح وكردوس للقطعة العظيمة من الخيل .

---

(1) ساقط من (أ) .

(2) هذا قول أبي عمرو . ينظر رأيه في : الكتاب 437/3 .

(3) إما أن يكون حذف الألف لزيادتها ثم صغر فقال : حُوَيْلي ، ثم أعَلَّ الياء كما فعل بياء قاضٍ ، وإما أن يكون صغره أولا على : حُوَيْلي ، ثم خفف الياء كما تخفف ياء صحارى ، فيقال : صحار ، فتعل كما اعتلّتْ ياء صحار .

ينظر : الإيضاح في شرح المفصّل ، ابن الحاجب ، 1 /580 ، وقال في الإرتشاف : وفي تصغير حولايا ثلاثة أوجه : حُوَيْلاَيَا ، وحُوَيْليا ، وحُوَيْليّا. 380/1 .

وقال سيبويه : إذا حقّرت حَوْلايَا قلت : حُويليٌّ ، لأن هذه الياء ليست حرف تأنيث . يُنظر : الكتاب 443/3 .

(4) في (ج) تُقِرّ.

(5) ساقط من (ب).

ص ــ وإن كانــت في اسم ثلاثي زائدتان وليست إحداهما إيّاها أبْقَيْتَ أذهبهما فــي الفــائدة وحذفتَ أختها ؛ فتقول في مُنْطَلِق ومغْتَلِم ومضارب ومُقَدِّم ومُهَوِّم ومُحَمِّر : مُطَيْلِقٌ ومُغَيْلِم ومُضَيْرِب ومُقَيْدِم ومُهَيِّم ومُحَيْمِر.

ش ــ قوله : **(وليست إحداهما إياها)**

الهــاء فــي إياها للمدّة ، أي : إذا اجتمع في اسم ثلاثي زيادتان ليست إحداهما بمــدة وإحداهمــا علم لمعنى دون الأخرى ، حذفت التي [ليست] [1] بعَلَمٍ لمعنى كأمثلته [2] ؛ فالميم في كل منهما علم الفاعلية ؛ فبحذفها تبطلُ ذلك المعنى ، بخلاف النون والتاء والألف والدال الثانية والواو الثانية والميم الثانية.

فإن قلت : النون في منطلق أيضاً لمعنى ، وهو معنى المطاوعة .

قلــت : نعم ، غير أن الميم أذهب في الفائدة ، ألا ترى أن النون وجودها شائع بيــن الفعل والاسم نحو : انطلق ينطلق فهو منطلق ، والميم قد استأثر به الاسم [3] وتفــرّد ليكون علماً على الفاعلية ، غير أنا نقول : إن النون قد كانت موجودة قبل صوغ صيغة اسم الفاعل دون الميم ، بل إنما أتى بالميم الآن لتدل على الفاعلية ؛ فحذفها [4] بعد ما أتى بها كالرَّاسم [5]على الماء ، إذ فعله كلاَ فِعْلٍ ، ومثل هذا مما يأباه من له أدنى تمييز .

أو تقــول : معــنى الفاعلية مختصٌّ بالاسم دون المطاوعة ؛ فبإبقاء ماله دلالة على المعنى الخاص أولى .

[المغتلم][6]: الشديد الشهوة .

---

(1) ساقط من (أ).

(2) أي الأمثلة التي ذكرها المصنّف وهي : منطلق ومغتلم ومضارب ومقدّم ومهوّم ومحمّر .

(3) في (ب) و(ج) استأثر بالاسم .

(4) في (أ) و(ج) فحاذفها .

(5) في (أ) و(ب) كالرَّسم.

(6) مطموس في (ب) .

والمهوّم : من هوّم ساعة : نام .

وحمّـــر : صـــار صاحب حمار ، أو تكلم [1]لسان الحِمْيَرِي ، ومنه : ((من دخل ظفارِ[2] حَمَّرَ))[3]

ص ــ وإن تساوتا كنـــتَ مُخَـــيَّرًا ،فتقول في قَلَنْسَوَة وحَبَنْطَى : قُلَيْنِسَةٌ أو قُلَيْسِيَة وحُبَيْنِط أو حُبَيْط .

ش ــ قوله : **(أو قُلَيْسِيَةٌ)**

الـــياء الثانية كانت واوا على نحو : قلنسوة ، قلبت ياء لكسرة ما قبلها كغازية ، والأصل : غَازِوَةٌ [وكم [4] لهذا من نظير] [5].

والحنبطى: منتفخ البطن .

قوله : **(أو حُبَيْطَ)**

قلبت ألفه ياء لانكسار الطاء بالتصغير ، ثم حذفت للتنوين[6] كما في ياء قاض [7].

ص ــ وإن كن ثلاثا والفضل لإحداهن حذفت أختاها فتقول في مُقْعَنْسِس : مُقَيْعِس .

ش ــ قوله : **(وإن كنّ ثلاثا)**

---

(1) في (أ) تعلّم .

(2) ظفارِ : مدينة باليمن قرب صنعاء ، وظفارِ مبني على الكسر مثل : حذامِ . ينظر : معجم البلدان 60/4 .

(3) هذا مثل يضرب للرجل يدخل في القوم فيأخذ بزيّهم ، ومعنى حمّر : تكلّم بالحمرية ، ويقال معناه : صبغ ثوبه بالحمرة . ينظر : مجمع الأمثال ، أحمد بن محمد النيسابوري الميداني ، تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد ، ط : السنة المحمدية ، 1955ف ، 306/2.

(4) في (ب) وليس .

(5) مطموس في (أ).

(6) في (أ) النون .

(7) قـــال سيبويه : ...وكذلك حبنطى ، إن شئت حذفت النون فقلت : حُبَيْطٍ، وإن شئت حذفت الألف فقلت : حُبَيْنِطٌ ،وذلك لأنهما زائدتان ملحقتان بـــسفرجل. ينظر : الكتاب 436/3 وابن يعيش 131/5.

أي : وإن كانت الزوائد ثلاثا ، والفضل لواحدة منهنّ أبقيتها ، وحذفت الأخيرتين كَمُقَــيْعِس في : مُقْعنسس من اقْعنسَسَ ــ إذا تأخّر ــ فالميم والنون والسين الثانية فــيه زوائد؛ لأنّه من قَعَسَ ، أُلْحِقَ بِاحْرَنْجَمَ ، فلابد من حذف الزيادتين ، لئلا يلزم البــناء[1] على الأمد الأقصى ؛ فلم يتوجه الجذف إلا إلى النون والسين ، لما ذكرنا أن الميم علم الفاعلية.

فإن قلتَ : السين أيضا علم الإلحاق .

قلتُ: الجواب عن هذا ما قرعْت به سمعك من الجواب عن النون في:منطلق[2] ، على أن نقول : السين أقل فائدة من النون ، لأنّ النون تدل على المطاوعة ، وهي معنى بخلاف السين ، فإنها حرف زِيدَ ليكون بناءً كبناء في اللفظ ، وهذا ليس من المعــنى فــي شيء ، ومما ذكرتُ بطل قول أبي العباس : [3][4]إِنّ المحذوف هو الميم والنون ، لكون السين للإلحاق[5] .

ووجــه آخــر فــي إبطال مذهبه : أن الميم في أول الكلمة والسين في آخرها [والأواخر][6]مستهدفة للتّغيير دون الأوائل .

ووجه آخر: أنّ التّكرار مستكره[7] فَحَذْفُ ما يوجب الاستكراه أولى[8].

---

(1) في (أ) يلزم الإنابة .

(2) منطلق: الميم تدل على الفاعل ، ولهذا لا يجوز حذفها عند التصغير؛ فنقول تصغيرها : مُطَيْلِق.

(3) أبو العباس هو : محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزديُّ البصريّ المبرِّد ، إمام العربية ببغداد في عصره ، أخذ عن المازني وأبي حاتم السّجستاني ، له من الكتب : المقتضب ، وكتاب الفاضل ، وكتاب الكامل ، والاشتقاق وغيرها ، وُلد بالبصرة 210هــ وقيل : 207 هــ ، وتوفي ببغداد 285 هــ وقيل 286 هــ . ينظر : البغية 269/1، ومعجم الأدباء 111/19-122 ،والأعلام 15/8 .

(4) أي : المبرد .

(5) ينظر قول المبرد في : المقتضب 2 / 254 ، وابن يعيش 5 / 131 .

(6) ساقط من (ب).

(7) في (أ) منكر .

(8) قال أبو العباس المبرد رداً على سيبويه : ((وليس القياس عندي ما قال ، لأن السين في مُقعنسَس ملحقة ، والملحق كالأصلي والميم غير ملحقة ، فالقياس : قُعَيْسِسٌ وقُعَيْسِيسٌ حتى يكون مثل : =

ص ــ وأمــا الرباعي فتحذف منه كل زائدة ما خلا المدّة الموصوفة ، تقول في عنكبوت : عُنَيْكِب ، وفي مُقْشَعِرّ : قُشَيْعِر ، وفي احْرِنْجَام : حُرَيْجِيمٌ .

ش ــ قوله :(**ما خلا المدة الموصوفة**)

أي : المدّة الموصوفة في أول الفصل ، وهي المدّة الواقعة في موقع الياء الثانية من : فُعَيْعِيلٌ ، التاء والواو زائدتان في عنكبوت ، بدليل قولهم : عناكب .

وكــذا المــيم والــراء الثانــية [فــي مُقْشَعِرّ [1]، والهمزة والنون والألف في : احْــرِنْجام ، وإنّما ثبتت الياء المقلوبة عن ألف احْرِنْجام في : حُرَيْجِيم] [2] ؛ فلأنها مقلوبــة عــن المدة الموصوفة ، بخلاف سائر الزوائد ، فإنّهنّ لسن مدّات ، فضلا من أنْ يكنَّ في موضع ياء فُعَيْعِيل.

ص ــ فصــل : ويجــوز الــتعويض وتركــه فيما يحذف من هذه الزوائــد ، والــتعويض أن يكــون علــى مــثال فُعَيْعِلْ ؛ فيُصار بزيــادة الياء إلى فُعَيْعِيلٌ ، وذلــك قــولك فــي مُغَــيْلِم : مُغَيْلِيم ، وفي مُقَيْدِم : مُقَيْدِيم ، وفي عُنَيْكِب : عُنَيْكِيــب ، وكــذلك البواقــي ؛ فإن كان المثال في نفسه على فُعَيْعِيلٌ لم يكن التعويض .

ش ــ قوله :(**[فصل :]** [3] **مُغَيْلِم**)

= حُــرَيْجِم و حُرَيْجِــيمٌ)) المقتضب 254/2، وقال سيبويه : فأما مُقْعَنسس فلا يبقى منه إذا حذفت إحــدى الســينين زائدة خامسة تثبت في تكسيرك الاسم للجمع ، والتي تبقى هي النون ، ألا ترى أنه لــيس في الكلام مفاعنل. ينظر : الكتاب 112/2،وقال ابن يعيش : ومذهب سيبويه هو المختار ، لان المحذوف مع النون السين . ينظر : ابن يعيش 131/5 .

(1) قــال ســيبويه : وإذا حقّــرت مُقْشَعِرّا ، حذفت الميم وإحدى الراءين حتى يصير على مثال ما ذكــرنا ، ولابد من أن تحذف الزائدتين جميعا ، لأنك لو حذفت إحداهما لم يجئ ما بقي على مثال : فُعَيْل ، ولا فُعَيْعِيل ، وذلك قولك في مُقْشَعِر : قُشَيْعِرٌ . ينظر: الكتاب 447/3.

(2) مطموس في (ب) .

(3) ساقط من (ب) و(ج) .

الياء الثانية في : مُغَيْلِيم عوض عن المحذوف ، وكذا في : مُقَيْدِيم و عُنَيْكِيب .

قوله :(**لم يكن التعويض**)

كمـــا فـــي حُرَيْجِيم ، مصغر : احْرِنْجام ، إنما لم يكن التعويض هنا ،لأنه يُصيِّر الكلمـــة إلـــى ســـبعة أحـــرف نحو : حُرَيْجيم – بياءين – [1] سوى ياء التصغير؛ فالحاصـــل أنّ الـــتعويض إنّمـــا يتأتى فيما حُذف منه ، وموضع التعويض خالٍ لا ينافـــي حـــرف الـــتعويض ، ولا يتأتى فيما استقل منه موضع التعويض بما ينافي حرف التعويض ؛ فالأول كَمُطَيْلِيق ، والثاني كَحُرَيْجِيم .

ص ــ فصــل : وجمع القلة يُحَقَّرُ على بنائه كقولك في أَكْلُبٍ وأَجْرِبَة وأَجْمَال ووِلْدَة : أُكَيْلِبٌ وأُجَيْرِبَةٌ وأُجَيْمَالٌ ووُلَيْدَةٌ .

ش ــ قوله :(**[فصل :]**[2] **وجمع القلة**)

[ساغ] [3] تحقير هذا الجمع [4] لأن التحقير تقليل في الحقيقة فيكون مجانسا لـــه ، فيجوز تحقيره[5] بخلاف جمع الكثرة ، إذْ هو لكثرة ، والتحقير للقلة فاستكره الجمع بين صيغة الكثرة وعلم القلة .

قوله :(**وأُجيْمَال**)

تحقير : أجمال ، وإنما لم يقل :[أُجَيْمِل] [6] للمحافظة على ألف بناء القلة ، كما حُوفِظَ على ألف التانيث في نحو : حُبَيْلَى[7].

---

(1) في (ج) يتأتى .

(2) ساقط من (ب) و(ج).

(3) في (أ) و(ب) امتنع .

(4) أي : جمع القلة ، وأبنية القلة هي : أفْعل – أفعله – أفْعَال – فِعله .

(5) جمع القلة حكمه في التصغير حكم المفرد فيصغر كما يصغر إلا أن ألف أفعال يحافظ عليها . ينظر : الإيضاح لابن الحاجب 382/1.

(6) مطموس في (ب) .

(7) فـــي تحقـــير أَجْمَالٌ : أُجَيْمَالٌ ؛ فتبقى الألف بخلاف نظيره نحو إِجْمَالٌ مصدر أَجْمَلَ تقول فيه : أُجَيْمِل . ينظر هذه الرسالة ، ص : 50 ، والإرتشاف 382/1 .

ص ــ وأمــا جمع الكثرة فله مذهبان ، أحدهما : أنْ يُرَدَّ إلى واحده فيُصغّر علــيه ، ثم يُجمَع على ما يستوجبه من الواو والنون أو الألف والتاء ، أو : إلى بناء جمع قلة ، إن وجد له ، وذلك قولك في فتيان : فُتَيُّونَ أو فُتَيَّة، وفي أذلاّء : ذُلَــيْلُونَ أو أُذَيْلَــةٌ ، وفــي غلمان : غُلَيْمُونَ أو غُلَيْمَة ، وفي دُورٌ : دُوَيْرَاتٌ أو أُدَيْرٌ، وتقول في شعراء : شُوَيْعِرُونَ ، وفي شسوع : شُسَيْعَاتٌ .

ش ــ قوله :(**مذهبان**)

أمــا الــردُّ إلى الواحد فظاهر ، إذ لو لم يُرَدْ فبالتصغير يلزم الجمع بين ما هو للكــثرة وما هو للقلة ، وأما الجمع بالواو والنون ، أو بالألف والتاء ؛ فلأنّ الواو والــنون أنهمــا للقلــة ، وكذا الألف والتاء ، فيكون الجمع على هاتين الطريقتين مجانسا للتحقير ، فيجوز .

قوله :(**على ما يستوجبه**)

إن كان من ذوي الْعَلَم الذكور ؛ فيُجمع بالواو والنون بعد التحقير ، وإن كان من غيرهم فبالألف [1] والتاء .

قوله :(**أو : إلى بناء جمع قلّةٍ**)

عَطْفٌ على قوله : ((إلى واحده)) ففَتِيُونَ في الأصل : فُتَيٌّ – ببائين – ثم فُتَيُّون وفُتَيَةٌ ، بالردّ إلى فِتْيَة .

وذُلَيِّلُون – بتشديد الياء وكسرها – بالردّ إلى ذليل .

وأُذَيْلّة – بتسكين الياء – لأنّها ياء تحقير ، وتشديد اللام بالردّ إلى أذِلّة .

وغُلَيِّمُون – بياء مشددة – بالردّ إلى غلام .

و غُلَيْمَة : بالردّ إلى غِلمة .

ودُوَيْــرَاتٌ بالردّ إلى دار ، وأُدَيْئِر – [بالهمز] [2] بالردّ إلى أدؤر ، وإن أزحت

(1) في (ب) بالألف .

(2) ساقط من (أ) و (ج) .

الهمزة : أُدَيِّر ــ بياء مشددة ــ [1] .

وشُوَيْعِرُونَ بالردّ إلى شاعر لا غير [2] ، إذ ليس له بناء جمع قلّة يُرَدُّ إليه .

فَإن قلت : فعلى ما ذكرتَ يلزم [3] أن يُقال في تحقير رجال : رُجَيْلُونَ ، مع أنّ الجمــع بالواو والنون مختصّ بالأعلام والصفات، ورجال لا من الصفات ولا من الأعلام .

قلتُ : ما ذكرتَ مُسلّم غير أنّ الاسم إذا صُغّر يتحوّل صفة .

قوله :(**شُسَيْعَات**)

بالردّ إلى شسع لعدم بناء جمع قلة له ، كما أنّ "شاعرا" كذلك ، غير أنّ جَمْعَ ذلك بالواو والنون ، وجمع هذا بالألف والتاء .

فــإن قلــتَ : فشُسُوع قام مقام [جمع] [4] القلة في قولهم : ثلاثة شُسُوعٍ ، لعدم السماع في أَشْسَع ، فكان ينبغي أن يجوز تحقيره بالنظر إلى قيامه مقام القلّة [5] .

قلتُ : ما ذكرتَ إن دلّ على جواز تحقيره ؛ فعندنا دليل آخر بنفيه [6] وهو : أن الأصل في هذا المثال الكثرة ؛فلا يعبأ بوقوعه على القليل في بعض الأحوال ، كما لــم يعبأ بمجيء بناء القلّة للكثرة فيُحقّر على لفظه نحو : أُكَيْفّ ــ بياء ساكنة وفاء مشددة ــ في : أَكُف ، وإنْ استعملت هي للقليل والكثير ، يُعْلَمُ أَنّ المنظور إليه هو

(1) قــال الرضــيُّ : إنمــا لم يُصغر جمع الكثرة على لفظه، لأن المقصود من تصغير الجمع تقليل العــدد ، فمعــنى : عندي غُلَيْمَة ، أي : عدد منهم قليل ، وليس المقصود تقليل ذواتهم ، فلم يجمعوا بيــن تقليــل العــدد بالتصــغير وتكثيره بإبقاء لفظ جمع الكثرة لكونه تناقضا . ينظر : شرح الشافية للرضيّ 267/1 .

(2) الصــواب "ليس غير" ((وأمّا ما يقع في عبارات العلماء من قولهم "لاغير" ؛ فلم تتكلم به العرب ؛ فإمّــا أنّهم قاسوا " لا " على " ليس " ، أو قالوا ذلك سهواً)) شرح شذور الذهب ص: 138 ، الهامش رقم :3 ،((وقولهم : لا غير ، لحن)) مغني اللبيب ، ابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين ، دار الشام للتراث ــ بيروت ــ بدون تاريخ 157/1.

(3) في (ب)و (ج) لزم .

(4) ساقط من (ب).

(5) في (ب)مقام جمع القلّة .

(6) في (ب) ففيه .

الأصـــل ، وهكـــذا يمتـــنع تحقير " شُسُوع " على لفظه ، لأنّ " فعولا " للكثرة في الأصل .

ص ــ وحكــم أســماء الجمــوع حكــم الآحاد ، تقول : قُوَيْمٌ ورُهَيْطٌ ونُفَيْرٌ وأُبَيْلَةٌ وغُنَيْمَةٌ .

ش ــ قوله :(**وحكم أسماء الجموع**)

الأســماء المفردة التي معناها الجمع لا تُحقَّر في [الأصل] [1] إلا على ألفاظها ، لأنها مفردة [2].

ص ــ فصل : ومن المصغّرات ما جاء على غير واحده كأُنَيْسِيَان ورُوَيْجِل ، وآتِــيك مُغَيْرِبَانِ الشمس ، وعُشَيّانا وعُشَيْشِيَّة ، ومنه قولهم : أُغَيْلِمَةٌ وأُصَيْبِيَةٌ في : غِلمة وصِبْيَة .

ش ــ قوله :(**[فصل]**[1] **: ومن المصغّرات**)

أي : مــن الأســماء المصــغرة ما جاء على غير واحده كقولهم : أُنيسَيان في: إنســان ، فإنه في التقدير مصغّر : إِنْسِيَان ، كما أنّ " ملامح " في التقدير جمع : لمحَة [3] غير أنّ الإنْسيان تُرِكَ للاستغناء عنه بإنسان ، كما جاء يدع على : ودع، وودع تُرِكَ للاستغناء عنه بيدع .

[ومــنه رُوَيْجِــلٌ فــي تحقير : رجل ، فكأنّه تحقير: راجل ، وإنْ لم يستعمل "راجــل " في هذا المعنى ، ومنه قولهم في : مغرب : آتيك مُغَيْرِبَان الشمس ،وهو فــي الحقــيقة تحقــير : مغربان ، ومنــه قولهم في العشيّة : آتيــك عُشَيَّانًا من العَشَايَا] [4] .

(1) ساقط من (ب) و (ج).
(2) تصغّر أسماء الجموع على ألفاظها ، فتقول في قوم : قُوَيْم ، وفي رهط : رُهَيْط .
(3) اللمحــة : مــا بدا من محاسن وجهه ومساويه ، قيل هو : ما يُلْمَحُ منه ، واحدتها " لمحة " على غير قياس ، ولم يقلْ : مَلْمَحَةٌ . ينظر : اللسان ، مادة : ل م ح .
(4) مطموس في (ب).

وعُشَيْشِـــيَّة ، وكان المكبّر الأول عُشَيَّان ، والمعنى : آتيك وقت إقبال العَشِيِّ ، كما أنّ معنى قولك : آتيك مُغَيْرِبَان الشمس ، آتيك وقت غروبها .

[فإن قلتَ] [1] : ما تقول في قول بعضهم : مُغَيْرِبَاتٌ و عُشَيَّايَاتٌ ؟

قلتُ : هذا على جعل الحين أجزاء ، مكان وقت تغيب الشمس مغرب ، والوقت التي تغرب فيه وتبقى بعض آثارها مغرب آخر ، والوقت الذي تغرب باقيها مغرب آخر ، ونظير هذا قولهم : بعير ذو عَثَانين [2] ، على تقدير جعلهم كل خصلة من عثـــنون البعـــير وهو : شعيرات تحت حنك [البعير][3] عُثْنُونًا ، ومثل هذا أيضا قولهم: شابت مفارقه [4] ، وقول امرئ القيس [5] :

يَزِلُّ الغلامُ الخِفُّ عن صَهَواته [6] ... ...

---

(1) مطموس في (أ).

(2) قال في اللسان : العثنون : شعيرات طوال تحت حنك البعير ، يُقال : بعير ذو عثانين ، كما قالوا لمفرق الرأس مفارق . ينظر مادة : ع ث ن .

(3) ساقط من (أ) .

(4) قال سيبويه : جعلوا المفرق مواضع ثم قالوا : " المفارق " كأنهم سمّوا كل موضع مفرق ، قال الشاعر جرير : قَالَ الْعَوَاذِلُ مَا لِجَهْلِكَ بَعْدَمَا شَابَتْ الْمَفَارِقُ وَاكْتَسَيْنَ قَتِيرَا

ينظر : الكتاب 3 / 484 .

(5) امـــرؤ القيس بن حُجْر الحارث بن عمرو بن حجْر ، آكل المرار بن عمرو بن معاوية بن ثور الأكـــبر ، ويقال له ذو القروح ، عدّه ابن سلام من شعراء الطبقة الأولى ، ويعدّه الرواة شيخ الشعراء وأمـــيرهم فـــي الجاهلـــية. يـــنظر: طـــبقات الشعراء ، محمد بن سلام الجُمحي، دار الكتب العلمية – بـــيروت – ط : 1، 1982ف، ص : 41 ، وديـــوان امرئ القـــيس ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر : دار المعارف – مصر – ط : 3 ، 1969ف ، ص : 20.

(6) هذا صدر بيت من الطويل ، وتمامه :

... ... ويُلْوِي بأثواب العنيفِ المُثَقَّلِ

يقـــول : يســـقط الغلام الخفيف عن ظهره من سرعة عدوه وشدّة دفعه ، والصهوات جمع صهوة وهـــي: موضـــع اللبد من ظهره ، ويروى البيت – كما في الديوان – : يطير الغلام الخفّ ... إلخ .

ينظر : الديوان ص :20 .

الشاهد :جعله للفرس صهوات ،وليس له إلا صهوة واحدة ،وهي مقعد الفارس .

ألا تــراه جعل للفرس صهوات وليس له إلا صهوةٌ واحدة وهي مقعد الفارس من ظهره .

أمـــا عُشَيْشِـــيَّة فقد قيل [1] : كأنها مصغّر : عشاوة ، وقيل على إبدال الشين من الـياء، ووجهـــه أنـــك لمّا صغّرت : عُشَيَّة زدت بعد الشين ياء التصغير، فاجتمع ثــلاث ياءات، فأُبدلت الياء الوسطى شينا [2] ، لأنّ زيادة الحرف إذا كان من جنس العيــن ممـــا يهون عليهم ارتكابه [3] ، ألا ترى أن هذا النوع من الزيادة يكون في جميع الحروف ، وإن شئت فعليك بباب التعليل .

فـــإن قلـــت : فلم جيء بالمصغّر على مخالفة قياس المكبّر ؟ فإنّ قياسه : عُشَيَّةُ ــ بضمّ العين وتشديد الياء ــ .

قلـــت : كـــأنهم طلبوا الفرق بين مصغّري عشيّة وعشوة ، وهي : مابين [4] أول الليل إلى ربعه [5] .

قوله :**(ومنه)**

لأنهما محقّر: غلمَة وصبيَة ، ولعل الصواب أن يقال في أول هذا الفصل :((ما جـــاء علـــى غير مكبّره)) [6] لأن قوله : ((ومنه [7] قولهم : أُغَيْلِمَة)) الضمير في "منه " يرجع إلى " ما " و" أُغَيْلِمة " ليست بمحقّرة على غير الواحد ، لأنها تحقير غِلْمَـــة، وغِلْمَـــة ليســـت بواحدة ، فيكون : أغلِمَة غير الواحد الذي قُصد تحقيره ــ والعلم عند الله ــ

فإن قلتَ : ما السّر في مجيء المصغّر على غير مكبّره ؟

---

(1) في (أ) و(ج) قيل هي كأنها .

(2) في (ب) سينا .

(3) في (أ) و(ج) : ارتكابهم .

(4) في (أ)و(ب) وهي ما ينزل .

(5) يُقال مضى من الليل عَشوة – بالفتح –وهو مابين أوّله إلى ربعه. ينظر: اللسان مادة : ع ش أ.

(6) هذا استدراك جيد في محله من الشارح على المصنف .

(7) في (أ) ومنهم .

قلتُ[1] : هو أنّه لمّا تغيّر معناه بالتصغير حيث انتقل من الاسمية إلى الوصفيّة، ومن حال التكبير إلى حالة التصغير ، أرادوا أنْ يُغيّروا لفظه كل التغيير، فصغّروا على غير مكبّره .

ص ــ فصل : وقد يحقّر الشيء لدنوّه من الشيء وليس مثله كقولك : هو أُصَيْغِرُ منك ، إنما أردت أن تقلّل الذي بينهما ، وهو : دُوَيْنَ ذلك ، وفُوَيْقَ هذا ، ومنه : أُسَيْد ، أي : لم يبلغ السّواد ، وتقول العرب : أخذت منه مُثَيْلَ هاتِيًا ومُثَيْلَ هاذِيًا .

ش ــ قوله :(**[فصل]** [2]: **وقد يحقّر الشيء لدنوّه**)

قد ثبت أنّ التصغير يدلّ على أنّ ذلك الشيء المصغّر عندهم مُستصغَر، وقد جاء قليلا على معنى : قُرْبُ الشيء من الشيء ، كقولك : [هو][2] أُصَيْغر منك ، إذْ لا يستقيم أنْ يقال إنّ المراد بذلك أنّه صغير، لأنّ لفظة " أُصَيْغر " تدلّ على زيادةٍ [3] في الصغر [4] ، فوقعت الصيغة عن التصغير بهذا المعنى ، إنّما قصْدهم بهذا التصغير إلى أنّ ما بينهما من التفاوت قليل .

قوله :(**أنْ تُقلّل الذي بينهما**)

أي: التفاوت الذي بينهما .

قوله :(**وهو : دُوَيْنَ**)

معطوف على ((هو أُصَيْغِر منك))

قوله :(**أي : لم يبلغ السّواد**)

المراد : أن فيه سوادًا قليلا .

---

(1) في (أ) قلت قيل .

(2) ساقط من (ب) .

(3) في (ب) و (ج) الزيادة .

(4) في (أ) التصغير .

قوله :(**مُثَيْلَ** [1] **هاتيًا و مُثَيْلَ هاذيًا**)
كأنّهم أرادوا تحقير المسافة بينهما ، لا أنّ المشبّه والمشبه به حقيرٌ .

ص ــ فصــل : وتصــغير الفعــل ليس بقياس ، وقولهم : ما أُمَيْلِحَهُ ، قال الخليل : إنّما يعنون الذي تصفه بالملح ، كأنّك قلتَ : زيدٌ مُلَيِّحٌ ، شبّهوه بالشيء الــذي تلفظ به وأنت تعني به شيــئاً آخرا ، كقولك : بنو فلان يطؤهم الطريق ، وصيد عليه يومان .

ش ــ قوله :(**فصل : وتصغير الفعل ليس بقياس**)
لأنّ معنى التصغير : الوصف لما صُغِّر ، والفعل لا يصحّ وصفه ، فلا يُصغّر.
قوله :(**وقولهم : ما أُمَيْلِحَه**)
قــال بعضــهم : أنــا أبدأ بالتعجّب من النحويّين ، كيف التبس عليهم أنّ هذا ليس تصــغيرًا للفعــل ، وأنّ الفعل لا يقبله البتّة ، ولا يُتصوّر تصغير معناه ، وإذا لم يجــيزوا قولك : هو ضُوَيْرِب زيد ، لأنّ هذا الاسم له شبْه بالفعل ، فلأن لا يجوز تصغير الفعل نفسه أولى [2].
قوله :(**كأنّك قلتَ : زيدٌ مُلَيِّحٌ**)
أي قولهم: ماأُمَيْلِحهُ[3]، تصغير الاسم لمعنى، وإن كان الفعل هو المصغّر لفظا كما أنّهــم يدخلون [التاء في الفعل ، ويريدون بذلك تأنيث الفاعل ، وهذا ممّا هُجر فيه جانــب اللفظ ومِيلَ مع المعنى ميلا][4] كما في قولهم: بنو فلان يطؤهم الطريق[5]

(1) في (أ) مثل .
(2) ينظر : التخمير 422/2.
(3) قال الشاعر :
يَا مَا أُمَيْلِح غِزْلانًا شَدَنَّ لنا من هؤليَّائكنّ الضال والسَّمر
(4) مطموس في (ب).
(5) معنى يطؤهم الطريق : أنّ بيوتهم على طريق ، فمن جاز فيهم رآهم ، فحذف أهلاً وأقام الطريق مقــامهم . يــنظر : هــامش كتاب سيبويه :لأبي سعيد السيرافي ، طبع : بولاق ، 1 ، 1317هــ ، 2/ 135 .

وصـــيد علـــيه يومان [1] ، أي : يطؤهم أهل الطريق ، وهذا وصف لهم بالكرم ، وأنهم مقصد للعفاة ، وصيد على الفرس وحوش يومين .

ص ـــ فصل : ومن الأسماء ما جرى في الكلام مصغرا، وتُرِكَ تكبيره ، لأنه عندهم مستصغر ، وذلك نحو جُمَيْل ، وكُعَيْت ، وكُمَيْت .

وقـــالوا : جِمَـــلان وكِعْتَان وكمتٌ ، فجاءوا بالجمع على المكبّر كأنّها جمع : جُمَل وكُعَت وأَ كْمت .

ش ـــ قوله :(**[فصل]**[2] **: ومن الأسماء ما جرى في الكلام مصغّرا**)

يـــريد أنه وُضع بالأصل مصغّراً ، كأنهم فهموا في الأصل تصغيرهُ ؛ فوضعوا اسمه على التصغير [وذلك قليل] [3] .

قوله:(**نحو : جُمَيْل**)

وهو طائر في صورة العصفور .

وكُمَيْـــت هو : البلبل ((قال سيبويه : سألت الخليل [4]عن كُمَيْت فقال . . . إنما صغِّر لأنه بين السواد والحمرة)) [5]

قوله :(**فجاءوا بالجمع على المكبّر**)

فُعَل : يجمع على : فِعْلان ـــ بكسر الفاء ـــ كجُرَذ و جِرْذان .

وأَفْعَل فَعْلاء ، يُكسّر على : فُعْل كأَحْمَر وحُمْر.

---

(1) معـــنى صـــيد علـــيه يومان : صيد عليه الصيد في يومين ، فحذف الصيد وأقام اليومين مقامه . ينظر : نفس المصدر السابق.

(2) ساقط من (ب) و (ج) .

(3) مكرر في (ج) .

(4) هـــو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري ، أبو عبد الرحمن ، أستاذ سيبويه ، صاحب العربية و العروض ، وقد عمل أول كتاب في المعجم سماه العين ، واخترع علم العروض ، ولد في البصرة وفيها مات175 هـــ . ينظر : البغية 1 / 557 ـــ 560 ، و وفيات الأعيان 2 / 245 ، ومعجم الأدباء 11 / 72 ، والأعلام 2 / 363 .

(5) ابن يعيش 5 /136 ، والكتاب 3 / 477 .

ص ــ فصــل : والأســماء المركــبة يُحقّــر الصدر منها ، فيقال : بُعَيْلَبَك ، وحُضَيْرموت ، وخُمَيْسَة عشر ، وثُنَيَّا عشر .

ش ــ قوله :(**فصل : ... يحقّر الصدر**)

لأنّ الثانـــي من شطر المركب بمنزلة تاء التأنيث والتنوين ، من حيث إنه نازل مــنزلة ذيلــه وتتمته ، ونزولهما بهاتيك المنزلة ، وهما لا يصغران ، وتركوا ما قبل الثاني من الشطرين مفتوحًا لشبه الثاني بتاء [1] التأنيث [2] .

وثُنــيّا عشــر محقّر: اثنا عشر، لمّا تحرّكت الثاء بالتصغير[3] استغنيَ عن همزة الوصل ، وعادت الياء الذاهبة بعد النون ، فأُدغم ياء التحقير فيها ، فصار [إلى][4] ثُنيّا عشر .

ص ــ فصــل : وتحقــير الترخــيم أنْ تحــذف كل شيء زِيد في بنات الثلاثة والأربعــة ،حتى يصير الاسم على حروفه الأصول ثم تُصغّره كقولك في حارث: حُريــث ، وفي أسود: سُوَيْد ، وفي خفيْدَد : خُفَيْدٌ ، وفي مُقعنِس : قُعَيْس ، وفي قرطاس : قُرَيْطِسٌ .

ش – قوله :(**[فصل]**[5] : **وتحقير الترخيم**)

---

(1) في (أ) في تاء .

(2) قال سيبويه: هذا تحقير كل اسم كان من شيئين ضُم أحدهما إلى الآخر ؛ فجعلا بمنزلة اسم واحد، زعــم الخليل أنّ التحقير إنما يكون في الصدر ، لأنّ الصدر عندهم بمنزلة المضاف ، والآخر بمنزلة المضــاف إلــيه ، إذْ كانا شيئين ، كقولك في بعلبك : بُعَيْلَبَك . ينظر : الكتاب 3 / 475 ، وهذا مما يوافــق رأي الزمخشــري والجَندي ، وقال ابن سيدة : وقال الفراء : ربما حذفوا فقالوا : هذه بُعَيْلَة ، وقال بعضهم : يقول في التصغير : بُكَيْكَة ؛ فيحذف بَعْلا، ومن قال هذه بَعْل بكٌ ، قال في التصغير : بَعْــل بُكَيْكَة ، ومن قال : هذه بَعْل بَكٍّ قال في التصغير : هذه بُعَيْلَة بَكٍّ ، وإن شاء قال : بَعْل بُكَيْك . ينظر : المخصص ،لأبي حسن علي بن اسماعيل الأندلسي، ط : بولاق:1، 1321 هــ ، 17 / 94 .

(3) في (أ) بالتحقير .

(4) ساقط من (ب).

(5) ساقط من (ب) و (ج).

الـــزَّائد بالنظر إلى كونه زائدا ملحقٌ بالعدم ، وهذا هو المهوّن لخطب الحذف ، وسُــمي تحقــير الترخـــيم ، لأنّ في الحذف تقليلا ، والترخيم تقليل ، يقال صوت رخـــيم، إذا لـــم يكن قويّا ، ومنه سمي الترخيم في باب النداء ، وليس المراد هنا حـــذف الآخـــر ، وإنّمـــا المـــراد به حذف الزوائد ، حُذفت الألف في : حُرَيْث ، والهمـــزة فـــي سُوَيْد ، لأنهما مزيدتان ، والياء والدال الثانية في : خفَيْدَد ، لأنهما زائدتان .

والْخَفَيْدَدُ : الظليم [1].

وحـــذف ما سوى تركيب قعس [في قُعيس][2] ، لأنّ ما سوى ذلك زائد ، والألف في: قُرَيْطِس ، لكونها مزيدة ، وهذا نظير الحذف في بنات الأربعة .

فـــإن قلـــت : إذا حقّرت ما فيه تاء مقدّرة من الأسماء الرباعية تحقير الترخيم، فهل[3] تظهر تاؤه في اللفظ أم لا ؟

قلـــتُ : اللّهـــم نعـــم [4] ، لأنك لمّا حقّرته تحقير [الترخيم زال المانع][2]، وهو قـــيام الحـــرف الرابع مقام التاء كعُنَيْقَة ـــ بياء ساكنة غير مشددة ـــ في : عُنَاقٍ ، وهكـــذا تقـــول فـــي ســـماء : سُمَيَّةٌ [ـــ بياء مشددة ـــ] [5] ، والأصل : سُمَيِّيَةٌ ـــ بياءات ثلاث ـــ إلا أنّ الحذف هنا ليس للترخيم ، بل لاجتماع ثلاث ياءات .

ص ـــ فصـــل : ومن الأسماء ما لا يُصغّر كـــ : الضمائر وأين ومتى وحيث وعـــند ومع وغير وحسب ومَن وما وأمس وغدا وأوّل من أمس والبارحة وأيام الأسبوع والاسم الذي بمنزلة الفعل ، لا تقول : هو ضُوَيْرِبٌ زيدًا .

---

(1) قال في اللسان : والْخَفَيْدَدُ : الظليم الخفيف . مادة : خ ف د .

(2) مطموس في (ب).

(3) في (أ) و(ب) تظلّ .

(4) في (أ) قلت : اللّهم زال المانع .

(5) ساقط من (أ) و (ب) .

ش ــ قوله :(**فصل : . . . كــ : الضمائر**)

قيل إنما لم تصغر هذه الأسماء التي ذكرها لكون مصغر كل منها مطّرحًا عندهم ، لأن هــذه أســماء كثيرة الاستعمال في كلامهم ، ولم يوجد منها في استعمالهم إلا مُكــبّرًا ، فدلّ ذلك على أنّ تصغيره مُطْرَح في لغتهم ، وأما اسم الفاعل والمفعول فإنّمـــا امتنع تصغيره إذا أعملته ، كراهة اجتماع العمل والتصغير ، لأنّه قَوِيَ شبَه الفعل فيه [1] .

وقــيل إنّمـــا لم تصغّر الضمائر ، لأن الأصل فيها : الضمائر المتّصلة كالتاء في أكرمــتُ و أكرمتَ ، والمتّصل وضعه لكونه أوجز وأخصر، والتصغير يؤدي إلى الــتطويل ، فــإذن بيــنهما مُنافرة ، فالجمع بينهما ــ لاشك ــ كالجمع بين الغنّة والنون فيمتنع ، فلمّا امتنع في المتّصلات امتنع في المنفصلات ــ تبعا ــ ، ولأن وضعها ــ أيضا ــ الإيجاز [2] ، ولأنّ من المنفصلات ما هو على حرفين كــ "هو" و"هي" ، فلا يحصل بالتصغير مثال : فُعَيْل ، ولأنّ تصغير الاسم بمنزلة وصفه ، فلما لم توصف الضمائر لم تصغّر.

أمّـــا أيــن ومــتى ، وكذا :كيف ، فهذه كلّها تتضمّن معنى الاستفهام ، ولا يفيد تحقيرها شيئًا .

فأيْن : سؤال عن المكان .

ومتى : عن الزمان .

وكــيف : عن الأحوال ، فلو قدّرت تحقير السؤال كان شيئًا قد بَعُدَ عن الالتئام ، وليســت هــذه الكلمات تعيِّن [3] مكانا واحدا ، أو زمانا واحدا ، أو حالة واحدة ، فتحقِّر ما عيّن .

---

(1) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب 1 /585 .

(2) في (ب) للإيجاز .

(3) في (ج) تغيّر .

و"حيث ": من هذا القسم ، لأنه [لا تدلّ على مكان معين فتحقّره .

فإن قلتَ : ما تقول] [1] في قولهم : تُحَيْتَ كذا وفُوَيْقَهُ ، وقُبَيْل ذاك وبُعَيْدَه ؟

قلت : المراد بذلك تحقير المسافة بين الشيئين من " تحت " و"فوق " أومن " قبل " و " بعد " ، وعلى هذا قولك : مُثَيِّلَ ، هذا [إذ] [2] المراد تحقير الشبه بينهما، أي: أنّه غير تامّ .

و"عند " : ـــ أيضا ـــ مُبهم لا يعيّن مكانا دون مكان .

و"مــــع " : ـــ أيضا ـــ لا تصغّر لأنها تلزم الإضافة ، فشابهت الحرف ، لافتقارها إلى غيره ، والحرف لا يصغّر .

أمّـــا "غير " : فإنّما امتنع تحقيره ، لأن قولك : مررت برجل غيرك ، بمنزلة : بـــرجل لـــيس إيّـــاك ، وهو نفى أن يكون المرور به المخاطب ، ولا يتصوّر فيه التحقير ، فكذا في : " غيرك" .

وأمّا "حسبك " : فامتناع تحقيره لكونه بمعنى : كفاك .

وأمّـــا "مَنْ " و"مَا ": كالحرف لعدم تمكّنهما ، ألا ترى [أنّه] [2] لا يوصف بهما كمـــا يوصف [3] بـــ " الذي " من الموصولات ، ويكونان لغير الوصل كالاستفهام والجزاء ، فكما لا تصغّر : "هلْ" و"إنْ " ، وكذلك لا يصغّر الاسم المتضمن لمعنى واحد منهما .

وأمّـــا "أمـــس" و"غداً " و" أول من أمس " و" البارحة " : فكل منها لا يدل على واحد من جنسه[4].

فالأول : اسم لليوم الذي قبل يومك .

والثاني : على عكس هذا .

والثالث : للذي قبل أمس .

---

(1) مطموس في (ب).

(2) ساقط من (أ) .

(3) في (أ) و(ج) عمّا يوصف .

(4) في (أ) و (ب) من نفسه .

والرابع : الليلة التي [تلاها يومك ، فإذن لا فائدة في][1] تحقيرها فقولك : أُمَيْس ، كان بمنزلة قولك : جعلت أمس صغيرًا أو حقيرًا ، وهذا محال[2] .

وكـذا أيـام الأسبوع : كالأحد و الاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس [3] ، فهي موضوعة على أيام عيّنها العدد، فلا يفيد تحقيرها، بخلاف اليوم والليلة [والشهر][4] والسـنة والعام ، فهذه أسماء أجناس[5] مثل : رجل ، فيفيد تحقيرها ، فلذا لم يمتنع تحقيرها ، فإذا قلت : لُيَيْلَة فهو بمنزلة قولك : رُجَيْل .

قال أبو الطيب :

أُحَادٌ أمْ سُداسٌ في أُحادِ لُيَيْلَتُنا الْمَنُوطة بالتَّنادي[6]

وجواب آخر في أمس وفي أخواته : أنّ " أمس" اسم لما قد مضى ، و"غداً " اسم لمـا هو آت ؛ فلا يلزمان مسمّياتها ؛ فإنّ اليوم الذي قبل يومك يطلق عليه قولك : أمـس، ما لم يمض يومك ؛ فبعد ما مضى ، وجاء يوم آخر لا يطلق عليه ذلك ، بـل يطلق عليه قولك: أول من أمس وعلى عكس هذا شأن إطلاق الغد على اليوم الآتي [7] فإذا مضى يومك الذي كنت فيه خلع عن [اليوم] [8] الآتي اسم الغد ، فعُلم

---

(1) مطموس في (أ) .

(2) قال سيبويه: وأما أمس وغد فلا يحقران ، لأنهما ليسا اسمين لليومين بمنزلة زيد وعمرو ، وإنما هما لليوم الذي قبل يومك ، واليوم الذي بعد يومك ، ولم يتمكنا كزيد . ينظر : الكتاب 3 / 479 .

(3) لا تصـغر أيـام الأسـبوع عـند سيبويه ، وهو اختيار ابن كيسان ، وجوز الكوفيون والجرمي و المازني تصغيرها تقول : أُحَيْد وثُنَيَّان ... تنظر هذه الآراء في: شرح الشافية للرضي 1 / 293 ، والهمع 2/ 191 .

(4) بياض في (أ) . (5) في (أ) الأجناس .

(6) البيت من الوافر . والمراد من المنوطة : المتعلقة ، والمراد بالتنادي : يوم القيامة .

يقـول : إنّ هذه الليلة متعلقة بيوم القيامة لطولها . ينظر : ديوان أبي الطيب المتنبي ، الواحدي ، تحقـيق : عمـر فاروق الطباع ، ط : دار القلم ــ بيروت ــ بدون تاريخ ، 1 / 219 . وديوان أبي الطيب المتنبي ، العكبري ، 1 / 353 .

وتصغير ليلة : لُيَيْلَة ، وصغّروها بأنها اسم جنس كرجل .

(7) في (أ) والثاني .

(8) ساقط من (أ) .

أنّهما لا يلزمان تسميتهما ، فلم يتمكنا في باب الاسمية ، وصارا كالحروف ، والكلام في "البارحة" على هذا .

وأسماء الشهور كالمحرّم وغيره بمنزلة أيام الأسبوع[1] .

وأما الاسم الذي بمنزلة الفعل ، فإنما لم يصغر [لأنه شبيه الفعل ، والفعل ممتنع تصغيره ، فكذا شبيهه] [2] كما مرَّ .

ص ــ فصل : والأسماء المبهمة خُولف بتحقيرها تحقير ما سواها ، بأنْ تُركت أوائلها غير مضمومة ، وأُلحقت بأواخرها ألفات ، فقالوا في ذا وتا : ذَيَّا وتَيَّا ، وفي أولا و أوْلاء : أُلَيَا وأليّاءُ ، وفي الذي والتي : اللذَيَّا واللتَيَّا ، وفي الذين واللاتي : اللذَيُون واللَّتَيَّات .

ش ــ قوله :(**[فصل :]** [2] **والأسماء المبهمة**)

هذه الأسماء يجوز وصفها ، فوجب أن يجوز تحقيرها [3] ، لأنّ التحقير شبيه بالوصف.

قوله :(**خولف بتحقيرها تحقير ما سواها**)

لأنّ هذه الأسماء مخالفة لسائر الأسماء ، لأنّها تقع على كل ما أومأت إليه ، بخلاف نحو : رجل و فرس وغيرهما ؛ فناسب أنْ يُؤثر المخالفة في تحقيرها ؛ فزالت ضمّة الصدر التي هي عَلَم للتصغير ، وعوّضت عنها الألف في الآخر ، أمّا التعويض ، فلأنّ المصغر لا بد له من العلامة أو ما قام مقامها ، و أمّا إثبات الألف في الآخر فلأنه لمّا امتنع مجيئها في الأول ، لانتهائه إلى الابتداء بالساكن جاءت في الآخر ، لأنّ الانتهاء نقيض الابتداء ، والنقيض كالنظير .

---

(1) قال أبو حيّان : وفي أسماء الشهور قولان : فمن أجاز ومنهم : الجرمي والكوفيون ، يقولون : مُحَيْرَم ، وصُفَيْر و رُبَيْع ... والمنع عند سيبويه . ينظر : الإرتشاف 1 / 352 ، وابن يعيش 5 / 139 .

(2) ساقط من (ب) و (ج) .

(3) في (ب) و (ج) تصغيرها .

وأمّا تعيين الألف ؛ فلأنّ هذه الأسماء مبنية وسكون الآخر هو الأصل في البناء ؛ فمن جراه ناسب أن يؤتى في الآخر بحرف لازم السكون وهو الألف .

وأمّا وقوع الياء ثانية لا ثالثة ؛ فلأنه لمّا لمْ يضم الصدر لم يمتنع أنْ تقع الياء الساكنة بعد الحرف الأول ، إذِ الياء الساكنة لا تنقلب لفتحة ما قبلها كبيع .

فإن قلتَ : لمَ زيدت [الألف في ذيًّا وهي ليست بلام وأنّ الياء ليست بعين ؟(1)

قلتُ : يقولون اللّذَيَّا في الذي ، لأنّهم ألحقوا الألف مع إثبات لامه ، وهو الياء ، فلولا أنّ الألف زائدة للتعويض عن الضمة الذاهبة من الصدر] (2) لما جيء بها في : اللذيا .

فإن قلتَ : لمَ جعلوا هذا القبيل من الأسماء على سنن آخر في التحقير ممّا ذكرتَ من المخالفة ؟

قلتُ : جريا على أصول كلامهم في تغيير الحكم عند تغيير الباب ، فلمّا كان هذا القبيل من الأسماء نوعاً على انفراده وخارجاً عن الأسماء المتمكنة ، جعلوا له طريقة على الانفراد(3) .

قوله :(**أُلَيَّا**)

أي : إذا قُصِرَ فإنك تقول فيه: أُلَيَّا ــ بالقصر ــ والألف فيه بمنزلة في : ذَيَّا ، فإنْ شئت قلتَ فيه : أُلَيّاءِ ــ بياء مشدّدة ــ وألف بعدها وهمزة بعد الألف مكسورة (4) تلحق الألف قبل الهمزة ليقع (5) آخر الكلمة على حاله .

---

(1) في (ب) و (ج) وأنّ العين ليست بعين .

(2) مطموس في (أ) و (ب) .

(3) قال سيبويه : هذا باب تحقير الأسماء المبهمة : اعلم أنّ التحقير يضم أوائل الأسماء إلا هذه الأسماء ، فإنّه يترك أوائلها قبل أن تحقر ... وذلك قولك في هذا : هَذَيَّا وذاك : ذَيَّاك وفي أُلاَ : أُلَيَّا ، وإنّما ألحقوا هذه الألفات في أواخرها ، لتكون أواخرها على غير حال أواخر غيرها ، كما صارت أوائلها على ذلك . ينظر : الكتاب 3 / 487 .

(4) في (أ) مسكونة .

(5) في (ج) ليجيء .

ولـــو ألحقت بعد الهمزة لزم أنْ [يقال] [1] : أُلَيَّاءا ، بزنة : أُلَيَّعَاء ، فالياء الأولى للتحقـــير ، والثانية بدل من الألف في أُولاءِ ، والألف التي بعد الياء عَلَم التحقير ، والهمزة باقية كما كانت .

فإنْ قلتَ : فإنّ الحديث عن ضمة الصدر في أُلَيَّاء .

قلـــتُ : هي ضمة أُوْلاَ ، وليست كضمة بُرَيْد ، في تحقير : بُرد ، فإنّا لمّا رأينا نحو: رُجَيْل [2] بضم صدره للتحقير ، لزمنا أنْ نقدر الاختلاف في : بُرَيْد ، فنقول: هـــذه الضمة قد جاءت عَلَماً للتحقير كما ألفيناها تحدث عيانًا في نحو[3] : رُجَيْل ، بخلاف الضمة في : أُلَيَّاء ، فإنّا علمنا أنّ المبهم لا يحظى صدره بالضمة ، وتقوم الألف الزائدة مقامها فأيّة حاجة بنا يدعونا إلي نية الاختلاف في الضمة[4].

قوله :(**وفي الذي**)

مـــا [5] سبق من الكلام كان في أسماء الإشارة ، والموصولات بمنزلتها ، فتقول : اللّذيَّـــا واللّتَـــيَّا في : الذي والتي ، وفي اللذان والذين : اللّذيّان واللذيُّون ، وهكذا تقـــول في هذان : هُذَيَّان ، بردِّ اللام من : الذي وذا ، وترك إلحاق الألف الزائدة اكتفاءً على عَلَم التحقير باللام المردودة بتحقيره ، لأنّ المردود لم يكن في : اللّذان والذيـــن ، فلمّـــا رُدَّ فـــي : اللّذيَّان واللّذيُّون ، عُلِمَ أنّهما للتحقير ، وكذا الكلام في هذيَّان ،وهنا دقيقة وهي : أنْ التحقير قد لحق اللّذان والذين وذَانِ ، على أنّ التقدير أنّـــه قـــيل : اللّذيًّا ، ثم ألحق الواو والنون ، إذ لو كان كذا للزم أنْ يقال : اللّذيَّون ــ بفـــتح الياء المشددة ــ على حذف ألف اللّذيا للساكنين ، الألف والواو ، وإبقاء

---

(1) ساقط من (أ) و (ب) .

(2) في (أ) و (ب) جُبَيْل .

(3) في (أ) ألقيناها تحدث عيانًا في نحو .

(4) قال الرضي : وقالوا في أُولَى المقصور وهو مثل هَذَيَّ : أُلَيَّا ، والضمة في أُولَيَّاء هي التي كانت في أولي ، وليست للتصغير ، فلذا زيد الألف بدلا من الضمة، وأما أُولاء ــ بالمد ــ فتصغير : أُلَيَّاء . ينظر: شرح الشافية للرضي 1 / 287 .

(5) في (أ) كما ؛ وفي (ج) لمّا .

الفــتحة علـــى الـــياء كما في نحو : مُصْطفَون ، فلما ضُمت الياء المشددة في : اللّذيُّـــون ، عُلِـــمَ أنّ التصغير لحق صيغة التثنية والجمع [1] ، وهذا تنبيه مهمٌّ على أنَّ: ذَان واللّذانِ والذين ليست على وثيرة : مُسْلِمان ومُسْلِمُون .

وأمّا اللاّتِي فلمْ تُحقّر استغناءً عنه باللّتيّات [2] .

* * *

(1) تقول في الذي والتي: اللّذيّا ــ بفتح لامها ، وقد تُضَم ــ وتُزَاد ياء التصغير ثالثة وفتح ما قبلها . يـــنظر: شـــرح الشـــافية للرضي 1 / 288 ، وقال المبرد في تصغير اللذان : اللّذَيَّان ، وفي الذين : اللّذيّين . . . وكان الأخفش يقول اللّذيِّين ، يذهب إلى أنّ الزيادة كانت في الواحد ثم ذهبت لمّا جاءت يـــاء الجمـــع لإلتقاء الساكنين ، فيجعله بمنزلة : مُصْطَفَيْن ــ وليس هذا القول بمَرْضِي ــ لأنّ زيادة التثنية و الجمع ملحقة .ينظر : المقتضب 2 / 289 .

(2) وأمـــا اللاّتـــي فمذهب سيبويه وظاهر كلامه : أنّ العرب لا تصغر اللاّتِي فقال : استغنوا بجمع الواحد المحقر السالم إذا قلتَ : اللّتيَّات . ينظر : الكتاب 3 / 489 .

من أصناف الاسم : المنسوب

ومن أصناف الاسم المنسوب

ص ــ فصل : هو الاسم الملحَق بآخره ياء مشدَّدة مكسور ما قبلها علامة للنسبة إليه ، كما أُلحِقتْ التاء علامة للتأنيث ، وذلك نحو قولك : هَاشِمِيّ وبَصرِيّ، وكما انقسم التأنيث إلى حقيقي وغير حقيقي ، فكذلك النَّسب ؛ فالحقيقي: ما كان مُؤثِّرًا في المعنى ، وغير الحقيقي : ما تعلق باللفظ فحسب ، نحو : كرسيٌّ وبرديٌّ ، وكما جاءت التاء فارقة بين الجنس وواحده ؛ فكذلك الياء نحو : روميٌّ ورومٌ ، ومجوسيٌّ ومجوس .

ش ــ قوله : **(ومن أصناف الاسم المنسوب [1] ، هو : الاسم الملحَق بآخره ياء مشدَّدة مكسور ما قبلها)[2]**

الأصل أنْ يقال : فلان من بني فلان ، أو من موضع كذا ؛ فاقتصَروا بياء النِّسْبَة كما اقتصروا بياء التَّصغير من الوصف تصغيرًا وتحقيرًا [3] ، وإنّما شُدِّدت الياء ، لأنّها ياء الإضافة ، والإضافةُ هنا ألزم من سائر الإضافات ؛ فشُدِّدَت [الياء] [4] ،

---

(1) سمّاه سيبويه الإضافة ، وسمّاه جمهور النحاة النسب، قال ابن عصفور : ((اختلف النحويون في تسمية هذا الباب ، فمنهم من سمّاه بالنسب ، ومنهم من يسميه الإضافة، وهو الصحيح ، لأنّ الإضافة أعمّ من النسب ، لأنّ النسب في العرف إنّما هو إضافة الإنسان إلى آبائه و أجداده ، يقال : فلان عالم بالأنساب ، فالإضافة في هذا الباب قد تكون إلى غير الآباء و الأجداد ، فلذلك كانت تسميته إضافة أجود من تسميته نسبًا)) شرح جمل الزّجاجي، أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور، تحقيق : فوّاز الشعار، نشر : دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ ط : 1 ، 1988 ف . وينظر : الكتاب 3 / 335 .

(2) تعريف النسب في اللغة : قال في اللسان : النَّسَبُ ، نَسَبُ القرابات ، وهو واحد الأنساب ، أمّا في المحكم فيقول : النِّسبة ــ بكسر النون ــ والنُّسب ــ بالضم ــ هو : القرابة . مادة : ن س ب .

(3) أغراض النسب : الغرض من النّسب أنْ تجعل المنسوب من آل المنسوب إليه ، أو من أهل تلك المدينة أو الصنعة ، وفائدة النسب فائدة الصفة . ينظر : ابن يعيش 5 / 141 . وقال صاحب ضياء السالك : والغرض من النسب : توضيح المنسوب أو تخصيصه، وذلك بنسبته إلى موطنه، نحو : بصري أو هاشمي أو نحويّ . ينظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، وهو صفوة الكلام على أوضح ابن هشام ، محمد عبد العزيز النجار ، مطبعة الفجالة : 1 ، 1969 ف ــ القاهرة ــ 4 / 154.

(4) ساقط من (ب) و (ج) .

لتكون الزيادة في اللفظ دليلا على الزيادة في المعنى[1] ، وانكسار ما قبل الياء لوقوع الياء بعده[2].

وفي بعض النسخ هو : اسم الأب أو البلد الملحق بآخره . . . إلى آخره[3] ، فيه تنبيه على السرِّ في امتناعهم عن النسبة إلى الجمع ، لأنّ المنسوب إليه في الحقيقة هو الوالدُ أو المولِد[4] ، ولا بدّ من أنْ يكون أحدهما فردًا [5] ، فإذا نُسبت إلى غيرهما فعلى التشبيه ، ولن يتمّ التشبيه إلا بالواحدة .

فإنْ قلتَ : قد جاء في تفسير [المنسوب] [6] بلفظ النسبة وذلك لا يجوز ، لأنّه تفسير الشيء بنفسه ، وفي هذا نظر .

قلتُ : النسبة اللغوية ، وهي المشهورة بين الناس ، غير النسبة الصناعية ، فأيُّ بأس على [من] [7] فسَّر الخفي بالجليّ الكاشف ، والتفسير للكشف ، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ النسبة الصناعية هي النسبة اللغوية ، إذا كانت بياء مشدَّدة مكسور ما قبلها ، كنت في رفع الحجاب وكشف النقاب مصيبًا لشاكلة الصواب[8] .

فإن قلتَ : ذكر لفظة النسبة مع عدم الافتقار إلى ذكرها ، لأنّ قوله هو : اسم الأب أو البلد الملحق بآخره ياء مشدّدة مكسور ما قبلها، كاف للتفسير وافٍ .

(1) إنما كانت ياء النسب مشدّدة لئلاّ تلتبس بياء المتكلم ، وإنّها لو أُلحقت خفيفة وما قبلها مكسور لَثَقُلَ عليها الضمة والكسرة . ينظر : ابن يعيش 5 / 142 .

(2) وإنما كان ما قبلها مكسورًا لأمرين : أحدهما : أنها مدّة ساكنة ، وإنّما ضوعِفَت خوف اللبس ، وحرف المدّ لا تكون حركة ما قبله إلا من جنسه .والثاني : أنّه لمّا وجب تحريك ما قبلها لسكونها لم يفتح لئلا يلتبس بالمثنى، فكانت الكسرة أخف من الضمة ، فعدلوا إليها . ينظر: نفس المصدر السابق .

(3) ينظر : التخمير 3 / 5 .

(4) في (ب) والمولَد .

(5) في جميع النسخ : مرادًا ، و التصويب من التخمير 3 / 5 .

(6) ساقط من (أ) .

(7) مطموس في (أ) .

(8) من قوله : ((فيه تنبيه على سرّ امتناعهم . . . إلى قوله : مصيبًا لشاكلة الصواب)) نقله من التخمير بتصرف ، 3 / 6 .

قلتُ: قد صدقت لو لم ينتقض[1] قولك،لأنّ قوله ذلك كان ببصريّ ــ اسم رجل ــ فبصرِيّ اسم بلد ملحق بآخره ياء مشدّدة مكسور ما قبلها ، ومع ذلك ليس بمنسوب .

فإن قلتَ : المراد بقولنا : إِنّ المنسوب اسم الأب أو البلد الملحق بآخره ياء مشدّدة مكسور ما قبلها ، أن يكون الأب أو البلد مرادًا ، وفيما أوردت صار علمًا ، فلم يبق البلد مرادًا .

قلتُ : مثل هذا لا يكون استدراكًا ، لأنّ عَنَى قوله : للنسبة إليه ، لم تزل الخفاء ولم تكشف الغطاء بدون زيادة شيء ، وهو : كون الأب أو البلد مرادًا ، فَذِكْرُ النسبة يقع كاشفًا للقناع [فهذا لا يُعَدُّ استدراكًا] [2] .

فإن قلتَ : ما ذكره من الحدِّ غير مستقيم ، لأنه لا يخلو من أن يكون حدُّ المنسوب أو المنسوب إليه ؛ فإن كان حَدَ الأول ؛ فغير مستقيم ، لقوله : علامة للنسبة إليه ، لأنّه ليس بمنسوب إليه ؛ فكيف تُلْحِقهُ الياء علامة للنسبة إليه ؟ وإن كان حَدَ المنسوب إليه فعدم استقامته من حيث أنَّ التبويب بالمنسوب لا بالمنسوب إليه ، فكيف يَحُدُّ ما لم يبوبه ؟

قلتُ : هو في الحقيقة حدّ المنسوب ، فأراد بقوله : هو الاسم ، الاسم قبل إلحاق الياء ، ثم قال : الملحَق بآخره ياء مشدّدة علامة للنسبة إليه ، يعني : علامة للنسبة إلى الاسم قبل إلحاق الياء ، والاسم الذي أُلحقت بآخره ياء مشدّدة علامة للنسبة إليه هو المنسوب ، وإنما الإشكال نشأ من جهة الضمير في قوله : [3] ؛ فمن جعله عائدًا إلى الاسم الذي أُلحق بآخره ياء مشدّدة جاء الفساد ، ومن جعله عائدًا إلى الاسم قبل إلحاق الياء جاءت الاستقامة ، وهو الذي أراده المصنف[4].

قوله :(**كما أُلحقَت التاء**)

الياء المشدّدة في نحو: هاشميّ وبصريّ، جاءت لمعنى،كتاء التأنيث في : ضاربة،

---

(1) في (أ) يقتض .

(2) ساقط من (ج) .

(3) في : الإيضاح لابن الحاجب 1 / 586 : ((في قوله : إليه)) .

(4) من قوله : ((والاسم الذي أُلحقت بآخره . . . إلى قوله : وهو الذي أراده المصنف)) نقله من الإيضاح لابن الحاجب بتصرف . 1 / 586 .

وقد تجيء الياء المشدّدة ولا تدل على ما وُضِعَتْ له في الأصل كالياء في كرسيٍّ ، ألا ترى أنه ليس هنا شيء يسمى كرسًا ينسب إليه[1]، فهذه بمنزلة التاء في"غرفة " ، من حيث إنها لا تفيد معنًى ، كما لم تفدَ الياءُ النّسبةَ ، وإذا قلتَ : هاشمي، لم يكن للياء موضعٌ من الإعراب[2] ، كما لم تكن لتاء التأنيث، ولذا انخرطتا في سلك واحدٍ، وهو جَرْيُ الإعراب عليهما مع بقاء ما قبلهما على حالةٍ واحدةٍ وهي الفتحة في نحو: ضارِبَة والكسرة في [نحو : هاشِمِيٌّ][3] : هَاشِمِيٌّ هَاشِمِيًّا ، وضارِبَةٌ : ضارِبَةٍ ، ضارِبَةً [4] ، وهذا وجه الشبه بينهما .

ص ــ والنّسبة مما طرّق على الاسم لتغييرات شتّى لانتقاله بها عن معنى إلى معنى وحال إلى حالٍ ، والتغييرات على ضربين : جارية على القياس المطّرد في كلامهم، ومعدولةٌ عن ذلك .

ش ــ قوله:(**مما طرّق على الاسم لتغييرات شتّى**)

أي : جَعَلَ لها طريقًا ، أي : تَتَطَرَّقُ التغييرات على الاسم بواسطةِ النّسبة .

قوله : (**لانتقالِه بها**)

أي : الاسم ينتقل بالنّسبة من معنى إلى معنى ، وحالٍ إلى حالٍ ، ألا ترى أنَّ قولهم: مَجُوسٌ ، للجمع ، وبياء النّسبة يصير عبارة عن الواحد ، فتغيِّر ياء النّسبة من معنى الجمع إلى معنى المفرد ، وإذا قلتَ : بصريٌّ ، يراد الرجل ، بعد أنْ كان يراد البصرةَ البلد ، وينتقل[5] من حال الاسمية إلى حال الوصفية، وتحدثُ فيه معنى الفعل،ألا تراك ترفع به تقول:مررتُ برجُلٍ بصريٍّ أبوهُ، ولفرط التغيير الذي حصل

---

(1) قال ابن عصفور: وقد تُلحق ياء النسب في اللفظ ولا يكون منسوبًا في المعنى ، وذلك نحو: كرسيٌّ وبُخْتيٌّ . ينظر : شرح الجمل لابن عصفور 2 / 454 ، والمقرب 2 / 54 .

(2) هل ياءُ النّسبة حرف أم اسم ؟ فالجواب : أنّها حرف كتاء التأنيث ، لا موضع لها من الإعراب ، وذهب الكوفيون إلى أنّها اسمٌ في موضع مجرور بإضافة الأول إليه . ينظر : ابن يعيش 5 / 142 .

(3) مكرر في (ج) .

(4) في حالة النصب والجر والرفع .

(5) في (أ) و(ب) والنقل .

فيه ، [جاء التغيير فيه] [1] من غير وجهٍ ، أي : من وجوهٍ كثيرةٍ ، وجهٌ على القياس المطَّرد ، ووجهٌ عن ذلك بدل منه ، ومعدول عن ذلك .

ص ــ فصلٌ : فمن الجارية على قياس كلامهم حذفهم التاء ونُونَي التثنية والجمع ، كقولهم : بصريٌّ وهنديٌّ وزيديٌّ في : البصرة وهندان وزيدون ــ اسمين ــ ومن ذلك قُنْسَرِيٌّ ونَصِيبِيٌّ ويَبْرِي ، فيمن جعل الإعراب قبل النون ، ومن جعله مُتَعَقِّب الإعراب قال : قُنْسرِيَنيّ .

ش ــ قوله :(**[فصل :]** [2] . . . **حذفهم التاء**)

لأنَّ المنسوب كلَّه بمنزلة لفظةٍ واحدةٍ ؛ فلو[3] ثبتت التاء لوقعتْ في حشو الكلمة وهو ممتنع [4]، والوجه الثاني : أنَّ إثباتها يؤدِّي إلى الجمع بين تاءين في نحو : امرأة بصريَّة ، والوجه الثالث : أنَّ الياء المشدَّدة جرتْ مجرى تاء التأنيث حيث قالوا : زِنْجِيٌّ وزِنْجٌ ، كما قالوا : تمرةٌ وتمرٌ ، فلو لم تحذفْ التاء لكان جمعًا بين التاءين[5] .

قوله : (**ونوني التثنية والجمع**)

[المثنى والمجموع] [6] إذا سُمِيَ بهما بقي إعرابهما على الحالة الأولى ، تقول في هندان وزيدون إذا سُمي بهما: جاءني هندان الكريمُ ، وزيدون الظريفُ، ومررت بهندين الكريمِ ، وبزيدين الظريفِ ، فإذا نسبتَ إليهما حذفت الزيادتين ، كهنديّ وزيديّ ، على طريقة النسبة إلى : هندٍ وزيدٍ ، من غير تفاوت[7] ، والأَوْلَى

---

(1) ساقط من (أ) و(ب) .

(2) ساقط من (ب) .

(3) في (أ) و(ب) فلم .

(4) هذا هو الوجه الأول .

(5) تنظر هذه الوجوه في : الإيضاح لابن الحاجب 1 / 588 .

(6) ساقط من (ج) .

(7) إذا لحقت الاسم الزائدتان للجمع و التثنية ، وذلك قولك : مسلمون ورجلان ونحوهما ، فإذا كان شيء من هذا اسم رجل فأضفت إليه حذفت الزائدتين الواو والنون ، والألف والنون ، والياء والنون ، وذلك قولكَ : مسلميٌّ ورجليٌّ . ينظر : الكتاب 3 / 372 ، والمقتضب 3 / 160 ، والمقرب 2 / 56 .

أنْ يقال : وعلامتي التثنية والجمع ونونيهما ، لأنَّ تخصيصه النونين يُوهِمُ [بقاء][1] ما قبلهما ، والنسبةُ تحذف الزيادتين معًا، والسرُّ في ذلك أنَّ الزائدَ فيهما قبل النون قد صار حرف إعراب، ووقع فيه الاختلاف الذي يقع في الحركات الإعرابية ، والاختلاف الحاصل بالحركات الإعرابية يزول عن المنسوب إليه بالنسبة،فكذا الزائد قبل نوني التثنية والجمع،لأنَّ فيه اختلافًا إعرابيًا،وكما لا يجوز أنْ يقع الإعراب على دال هند في قولك:هندي،عند النسبة إلى هند،لأنَّ الإعراب لايقع حشوًا ، كذلك لا يجوز أنْ تقول في هندان : هِنْدَانِيٌّ ، وفي زيدون : زَيْدُونيٌّ ، إِذْ فيه إيقاع الإعراب في الحشو وهو منهيٌّ عنه ، وأما حذف النون فلأنَّها عِوضٌ عن الحركة والتنوين ، وقد جاءت الحركة والتنوين فيزول ما كان عِوضًا عنهما ، ووجه آخر في حذف الزيادتين : أنَّ النسبة صَيَّرَت المثنَّى[2] مفردًا .

ص ــ وقد جاء مثل ذلك في التثنية قالوا : خليلانيٌّ ، وجاءني خليلان ــ اسم رجل ــ وعلى هذا قوله :

أَلاَ يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبُعَانِ ... ...

ش ــ قوله: **(قالوا : خليلانيٌّ)**

قال بعضهم : خليلانــيٌّ في : خليلانِ ــ اسم رجل ــ وذلك على قول من يجعل الإعــراب فــي النون ، ولا شبهة في جواز هذا [الاختلاف][1] إذا لم يجعل الألف متضــمِّنًا الدلالــة على الإعراب فيقع الإعراب في الحشو فتكون الألف والنون في "خليلان" عنده بمنزلتهما في : زعفران ، ونحوه [3] .

---

(1) ساقط من (ج) .

(2) في (ج) المعنى .

(3) قــال ابــن يعــيش : إذا سمينا رجلاً بمثنى قلنا فيه مذهبان : أحدهما ــ وهو الأجود ــ أنْ تحكي الإعــراب قــبل التســمية فتحذف علامة التثنية فتقول : هذا خليليّ ، ورأيتُ خليليًّا ، ومررت بخليليٍّ ، الثاني : أنْ لا تحكي الإعراب بعد التسمية ، وتجري الإعراب في التثنية على النون ، وتجعل قبل النون ألفًــا لازمة ، وتجعله من قبيل عثمان ومروان ، وتكون النسبة إليه بإثبات علامة التثنية من غير حذف شيء تقول : هذا خليلان ، ورأيت خليلانيا ، ومررت بخليلين . ينظر : ابن يعيش 5 / 144 .

قوله : (... ... ... **بِالسَبُعَانِ** ... ... [1])

هو بفتح السين ، وضمّ الباء ـــ اسم موضع ـــ

فالشاهد في البيت أنْ جعل النون معتقب الإعراب حيث لم يقل : بالسَبُعَيْنِ ، تمامه :

... ... أَمَلَّ عَلَيْهَا بِالْبِلَى الْمَلَوَانِ[1]

[الملوان] [2] : الليل والنهار ، يريد : أنَّ الليل والنهار أكثرا عليها من أسباب البِلَى والدُّرُوس ، فكأنّهما أملاّها من كثرة ما أصاباها به من ذلك ، وهو مأخوذ من أَمْلَلْتُ الـــرجُلَ ، إذا أَضْجَرْتَهُ بحديثك أو بغيره مما يكره كثرته وطوله ، يعني : أملّ عليها بأسباب البلى .[3]

ص ـــ فصـــل : وتقـــول في : نَمِر وشَقِرَةَ والدُّئل ونحوها ، مما كُسرت عينه : نَمَـــرَيٌّ وشَـــقَرِيٌّ ودُؤَلِـــيٌّ ـــ بالفتح ـــ قياس : مُتْلَئِبٌّ ، ومنهم من يقول : يَثْرَبِيٌّ وتَغْلَبِيٌّ، فيفتح ، والشائع الكسر .

ش ـــ قوله : (**[فصل]**[4] ... ـــ **بالفتح ـــ قياس : مُتْلَئِبٌّ**)

إنمـــا يُفتح لِئَلا تتوالى الكسرات ، كسرة الميم وكسرة الراء والياءان ، فالياء أُخت الكسرة [5] ، وقيل كرهوا اجتماع الكسرتين والياءين مع ضِعْفُ الكلمة لقلة الحروف، ففرُّوا إلى الفتح [6] .

---

(1) البيت من الطويل ، وهو للشاعر ابن مقبل العامري كما ورد في الكتاب 4 / 259 ، وابن يعيش 5 / 145، واللسان، مادة : س ب ع ، وورد بلا عزو في : الخصائص ، صنعه : ابن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، مطبعة دار الكتب المصرية ط : 2 ، 1952 ف ، 3/ 202 ، والتخمير 3/ 9 ، والسَبُعَان : موضع معروف في ديار قيس ، وقيل : جبل في ديار قيس ، وقيل : وادٍ شمال سَلَم . ينظر : معجم البلدان 3 / 185 ، وينظر : معجم ما استعجم من أسماء البلدان والمواضع 3 / 719 .
والملوانِ هما : الليل والنهار .
المعنى:أُناديكم أهل ديار الحي الكائنة بهذا الموضع وقد غيّر البلى دياركم لابتعادكم عنها وترككم إياها .
والشاهد : ـــ كما ذكر الشارح ـــ جعل النون معتقب الإعراب ، حيث لم يقل : بالسبعين .

(2) ساقط من (أ) و (ب) .

(3) ينظر : شرح أبيات سيبويه ، 2 / 359 .

(4) ساقط من (ب) . (5) في (أ) و(ب) أختها .

(6) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب 1 / 588 ، والكتاب 3 / 343 .

نَمِرُ ــ قبيلة ــ [1] وشَقِرَة : قبيلة [2] ، والشقرة في الأصل : شقائق النعمان ، والدُّئِلُ : ــ قبيلة ــ [3] وهو في الأصل دُوَيْبَةٌ شبيهة بابن عرس .

قوله :(**والشائع الكسر**)

الفارق أنَّ في نحو : نِمِرِيّ ــ بالكسر ــ استغراق الكسرات أكثر الاسم ، بخلاف نحو : تغلِبي ــ بالكسر ــ [4]

الوجه الثاني : إنّ الكلمة قد قويت بالزيادة على الثلاثة [5] .

ص ــ فصل : وتحذف الياء والواو من كل " فَعِيلة " و" فَعُولة " ؛ فيُقال فيهما : فَعَلِيّ ، نحو قولك : حَنَفِي وشَنَئِيٌّ ، إلا ما كان مضاعفًا أو معتل العين نحو : شديدة وطويلة ، فإنك تقول فيهما : شَدِيدِيٌّ ، وَطَوِيلِيٌّ ، ومن كل فُعَيْلة ، فيقال فيها : فُعَلِيّ ، نحو : جُهَنِيٌّ ، وغُفَلِيٌّ .

ش ــ قوله :(**وتحذف الياء والواو**)

كل ما كان ثالثه ياء أو واوا ساكنة وفي آخره تاء التأنيث ، حُذفت التاء ــ كما ذكرنا من الوجوه ــ واتبع حذف حرف المدّ حذفها ، لأنّك لو امتنعت [6] عن حذفه ، وهو معتل ساكن بعد حذف التاء ، وهي صحيحة متحركة لزمك قولهم : صُلْتَ [7] على

---

(1) نَمِرُ : قبيلة ، وهم بنو النمر بن قاسط بن أَفْصى بن دعميُّ بن جُديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار . ينظر: جمهرة أنساب العرب ، محمد بن علي بن سعيد بن حزم الأندلسي ، تحقيق : عبد السلام هارون، نشر : دار المعارف بمصر ، ط : 3 ، 1971 ف ، ص : 300 .

(2) شقرة: من قبائل بني ضبة بنو صريم ، بنو السِّيد وعائدة وجارم وشييم وبجالة وشقرة بن ربيعة ، والشقرة: نَوْرٌ يُشْبَهُ بالشقائق ، أو هو الشقائق بعينه . ينظر : كتاب الاشتقاق ، ابن دريد ، تحقيق : عبد السلام هارون، ط : دار المسيرة ــ بيروت ــ 2 ، 1979 ف ، نشر : المتنبي ــ بغداد ــ 1 / 197 .

(3) الدئل : قبيلة ، وهم الدُئل بن بكر ، بطن من كنانة من العدنانية ، ابن عبد مناة بن كنانة بن خزيمة. ينظر: معجم قبائل العرب القديمة والحديثة 1/ 400 ، والاشتقاق ، 1 / 170 .

(4) هذا هو الوجه الأول . (5) ينظر هذان الوجهان في : الإيضاح لابن الحاجب 1 / 588 ــ 589 .

(6) في (ج) أمسكت .

(7) قال في الصحاح : والمصلي : تالي السابق ، يقال : صلَّى الفرسُ ، إذا جاء مُصَلِّيًا ، وهو الذي يتلو السابق، لأنَّ رأسه عند صَلاَهُ . مادة : ص ل ا .

الأسد ، وبلت [1] عن النقد [2] .

قوله :(**إلا ما كان مضاعفًا أو معتل العين**)

أما المضاعف فامتناع الحذف لئلا يلزم اجتماع المثلين على نحو : شَدَديٍّ ، لو لم تدغم ، والالتباس لو أُدْغِمَ ، فقولك : شَدِّيٌّ في النسبة إلى شديدة ، بمنزلة النسبة إلى: الشَّدِّ [3]، وأما المعتل العين فلأنَّك لو حذفتَ الياء في نحو : طويليّ ، يلزم قلب الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فتصير إلى : طَالِيٍّ، وفيه التباس[4] [لأنّ"الطالي" لا يُعلَمُ منسوب إلى : طَالَة ـــ وهو علم ـــ أو إلى طويل ـــ وهو صفة ـــ] [5] وهو: مرفوع عن الناس .[6]

والعلة في حذف الياء من " جهينة " و" عقيلة " كما سبق فتذكر .

وجهينة ـــ قبيلة ـــ [7] ، وفي المثل : ((وعند جُهَيْنَةَ الخبر اليقين))[8]

وعقيلة ـــ قبيلة ـــ[9]

---

(1) البول : واحد الأبوال ، وقد بال يبول ، والاسم البيلة كالجلسة والركبة . . . يقال : لَنُبيلَنَّ الخيل في عرصاتكم . ينظر : الصحاح ، مادة : ب و ل .

(2) النقد : الدراهم ، ينظر : المصدر السابق ، مادة : ن ق د

(3) قال سيبويه : وسألتُ الخليل عن : شديدة ، فقال : لا أحذف ، لاستثقالهم التضعيف ، وكأنهم تنكبوا التقاء الدّالين . ينظر : الكتاب 3 / 339 ، وقال ابن عصفور : فتقول في النسب إلى شديدة : شَدِيديٌّ ، هروبًا من اجتماع المثلين . ينظر : شرح الجمل لابن عصفور . 2 / 462 .

(4) في (ب) و (ج) إلباس .

(5) ساقط من (أ) و (ج) .

(6) إذا كان معتل اللام نقول في النسب إلى طويلة : طَوِيليٌّ ، وسبب ذلك أنَّك لو حذفت الياء لقلتَ : طَوَلِيٌّ ، فتتحرك الواو وما قبلها مفتوح فتنقلب ألفًا ، فيجيء " طَالِيّ " فيكثر التغيير، ولو لم تحذفها لَثَقُلَ الاسم . ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ، 2 / 462 .

(7) قبيلة جهينة ، وكان واديهم يُسمى : غوَى . الجمهرة ، ص : 444 ، والاشتقاق 1 / 251 .

(8) يضرب مثلاً لمعرفة الخبر ، والسؤال عنه ، ويُضرب في معرفة الشيء حقيقة ، ومعرفة الخبر . ينظر : مَجْمَع الأمثال 1 / 304 ـــ 305 ، وينظر : المستقصي في أمثال العرب ، الزمخشري ، دار الكتب العلمية ـــ بيروت ـــ ط : 2 ، 1977 ف ، 2 / 170 .

(9) قبيلة عقيلة ، بطونها بنو عبادة بن عقيل ، وبنو المنتفق بن عامر بن عقيل ، وبنو خفاجة بن عمرو ابن عقيل. ينظر : جمهرة أنساب العرب ، لابن حزم الأندلسي ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار المعارف ـــ القاهرة ـــ 1962 ف ، ص : 469 .

ص ــ فصل : وتحذف الياء المتحركة من كل مثال قبل آخره ياءان مدغمة إحداهما في الأخرى ، نحو قولك في أُسَيِّد وحُمير وسَيِّد ومَيِّت : أُسَيديٌّ وحُمَيْرِيٌّ وسَيديٌّ ومَيْتِيٌّ .

ش ــ قوله :(**[فصل]** [1] . . . **نحو قولك في أُسَيِّد . . . أُسَيديٌّ**)

على وزن أُفَيْعِل، لأنه تصغير أسود ، تحذف ياؤه[2] المتحركة [عند النسبة][3] ، أما الحذف فلئلا يجتمع[4]أربع ياءات وكسرتان[5]، وأمّا حذف المتحركة،فلئلا يلزم تحريك الياء بالكسر نحو: أُسَيِّدِيٌّ ــ بكسر الياء الأولى ــ وهو مستثقل ــ كما ترى ــ

فإن قلتَ : [حذف الياء الساكنة أولى لأنّها زائدة] .[6]

قلتُ : لو حذفتَ الياء الساكنة فلا يخلو الأمر من أنْ تبقى الأصلية على كسرتها أو تُسَكّنُ ، فالبقاء عليها ممتنع ــ لما ذكرنا ــ وكذا التسكين ، إذْ فيه تغيير بعد تغيير ، أحدهما : الحذف ، والثاني : التسكين ، فيمنع حذفها ، ولا كذلك حذف الأصلية ، إذْ ليس فيها هذا الفساد، ولا ذاك ، فتحذف هي وإنْ كانت أصالتها تقتضي ثبوتها [7] .

ص ــ قال سيبويه : ولا أظنهم قالوا طَائيٌّ ، إلا فرارًا من طَيِّئ ، وكان القياس طَيْئيٌّ ، لكنهم جعلوا الألف مكان الياء ، وأمّا مُهَيِّمٌ تصغير : مُهَوِّم ، فلا يقال فيه إلا مُهَيِّمِيٌّ على التعويض ، والقياس في مُهَيِّمُ من : هَيَّمَه مُهَيْمِيٌّ ــ بالحذف ــ

ش قوله :(**قال سيبويه**)

---

(1) ساقط من (ب) .

(2) في (ب) و (ج) واوه .

(3) ساقط من (ب) .

(4) في (ب) يلزم .

(5) في (ب) وكسرات .

(6) ساقط من (أ) .

(7) كل اسم آخره ياءان مدغمة إحداهما في الأخرى ، وذلك نحو : أُسَيِّد ، و حُمَيِّر ، ولُبَيِّد ، فإذا أضفت إلى شيء من هذا تركتَ الياء الساكنة ، وحذفتَ المتحركة لتقارب الياءات مع الكسرة التي في الياء ، والتي هي آخر الاسم . . . وهو أُسَيْدِيٌّ وحُمَيْرِيٌّ ، ولُبَيْدِيٌّ ، وكذلك : سَيِّد ومَيِّت ونحوهما ، لأنّهما ياءان مدغمة إحداهما في الأخرى . ينظر : الكتاب 3 / 370 ــ 371 ، وشرح الشافية للرضي 2 / 32 ، والمقرب 2 / 66 .

أصل: طَيّء ـــ بياء مشددة بعدها همزة ـــ على زنة مَيِّت، أسقطت الياء المتحركة، فبقي: طَيْء ، على ياء ساكنة بعدها همزة ، كمَيْت ـــ بياء ساكنة ـــ في مَيِّت ـــ بياء مشددة ـــ وكان القياس أنْ يقال في النسبة : طَيْئيٌّ ـــ بياء ساكنة بعدها همزة ـــ كميْتيّ ـــ بالياء الساكنة ـــ لكنهم أبدلوا الألف عن الياء ، [وإنْ لم يقولوا] [1] في : ميتيّ ، ونحوه بالألف ، نحو : مَاتِيٌّ ، لأنَّ لِلأَعْلاَمِ من الأحكام ما لا يكون في الأجناس، وقد نبّهت على مثال ما ذكرنا مرات ، فتنبّه ، وهذا الإبدال شاذٌّ ، لأنَّ من شرطه أنْ يكون المعتل متحركًا مفتوحًا ما قبله، كدَارٍ في: دُورٍ، وهذه الياء ساكنة[2].

قوله :(**وأمّا مُهَيِّمٌ**)

أحد الواوين من " مُهَوِّم " زائدة [للتضعيف ، والواوان كالدالين في " مُقَدِّم " وهم إذا صغَّروا مُقَدِّمًا ، قالوا :][3] مُقَيْدِم ـــ بحذف الدّال الساكنة ـــ ومنهم من يُعوِّض فيقول: مُقَيْدِيمٌ ، وكذا في تصغير مُهَوِّم وجهان :

الأول : مُهَيْوِمٌ ، ثم مُهَيِّم ، لما عُرِف من موجب القلب والإدغام .

والثاني : مُهَيِّيم ـــ بياءات ثلاث ـــ الآخرة مدّة ، وهذه المدة عِوض من الواو المحذوفة ، فإذا نسبتَ لزم التعويض ، والإتيان بهذه الياء الثالثة ، نحو : مُهَيِّمِيٌّ ـــ بياء مشدّدة بعدها ياء مدة ـــ ولا يجوز : مُهَيِّمِيّ ـــ بياء مشدّدة ـــ لا غير[4] ، لما في هذا من توالي ياءات [مع][5] كسرتين ، وفي الأول من فصل الياء الساكنة بين الياءين والكسرتين ، ورفع[6] بعض الكلفة عن اللسان ، لأنّ الساكن مظنة استراحة وإجمام .[7]

---

(1) في (ج) ولزم أن يقولوا .

(2) ينظر : الكتاب 3 / 371 ، والمخصص 3 / 239 . (3) مطموس في (ب) .

(4) الصواب : ليس غير : المغني 1 / 157 ، ينظر هذه الرسالة ، ص : 83 .

(5) ساقط من (ب) . (6) في (أ) و (ج) دفع .

(7) إذا أضفت إلى مُهَيِّم قلت : مُهَيِّميّ لأنّك إذا حذفتَ الياء التي تلي الميم صرتَ إلى مثل : أُسَيْدِيّ فتقول : مُهَيْمِيّ فلم يكونوا ليجمعوا على الحرف هذا الحذف . . . فكأن أحب إليهم مما ذكرتُ لك وخفَّ عليهم تركها لسكونها ، تقول : مُهَيِّيمِيٌّ ، فلا تحذف منه شيئًا ، وهو تصغير مُهَوِّمٌ . ينظر : الكتاب 3/ 371 ـــ 372 ، وشرح الشافية للرضي 2 / 32 ، وشرح الجمل لابن عصفور 2 / 466 .

قوله :(**مُهَيْمِيٌّ ــ بالحذف ــ**)

أي : بحذف الياء المتحركة من : مُهَيِّم من هيَّمه : حيَّرَه .

ص ــ فصل: وتقول في فَعِيلٍ وفَعِيلةٍ وفعِيل وفُعِيلة من المعتل اللام : فَعَلِيّ وفُعليّ، كقولك : غَنَوِيٌّ وضَرَوِيٌّ وقَسَوِيٌّ ، وأُمَوِيٌّ ، وقال بعضهم : أُميِّيٌّ ، وقالوا في تحية : تَحَوِيٌّ ، وفي فَعُولٌ : فَعُولِيٌّ ، كقولك في عدوّ : عَدُوِيٌّ .

ش ــ قوله : (**[فصل]** [1] : **وتقول في فَعِيلٌ**)

إذا نسبت إلى نحو : غنيٌّ و قُصَيٌّ [2] حذفت الياء المزيدة وهي الأولى لما في غَنِيِّيّ من الاستثقال المفرط ، فبقى : غَنَيٌّ ، ومثل : عَمِيٌّ وشَجِيٌّ ، وفي عَمِيٌّ قلب الياء إلى الألف عند النسبة ــ لما سيجيء [3] ــ

وقُصَيٍ ــ بياء واحدة متحركة ــ فتقلب ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيصير : قُصًى [كهُدًى] [4] ، فتقول : غَنَوِيّ كشَجَوِيّ ، وقُصَوِيّ كهُدَوِيّ .

وحكم نحو : ضَرَيَّةٌ وأُميَّةٌ ، حكم غني وقُصَي ، إلا أنّ الفارق تاء التأنيث ، وهي تفارق في النسبة ، وقال بعضهم [5]: أُمَيِّيّ ، بالياء المشدّدة قبل ياء النسبة ، لا بالياء المخففة ، وإنَّما صح ذلك ، لأنّ الياء المشددة حرْفٌ جارٍ مجرى الصحيح ، بدليل تعاقب الحركات الإعرابية عليها ، [نحو] [6] : قال النبيُّ ، وسمعت النبيَّ

---

(1) ساقط من (ب) .

(2) إن كان على وزن فُعَيْل أو فَعِيل معتلي اللام ، كعُدي وقُصي ، فلم يذكر سيبويه في عدي إلا الحذف فتقول:عدوي . ينظر : الكتاب 3 /344 ، والإيضاح لابن الحاجب 1 / 590 ، والارتشاف : 2 / 614 .

(3) في (أ) عند النسبة إليه سَبَحِيٌّ .

(4) ساقط من (أ) و (ج) .

(5) المقصود ببعضهم : بعض النحويين ، وهو يونس ، قال سيبويه : وزعم يونس أنّ ناسًا من العرب يقولون: أُ مَيِّيٌّ ، فلا يغيِّرون ، لما صار إعرابها كإعراب ما لا يعتل ، شبَّهوه به ، كما قالوا : طَيِّيٌّ ، وأما عَدِيَّيُ ، فيقال وهذا أثقل لأنّه صارت مع الياءات كسرة . ينظر : الكتاب 3 / 344 ــ 345 ، وشرح الشافية للرضي 2/ 42 ، وشرح الجمل لابن عصفور 2 / 469 .

(6) ساقط من (ب) .

يقول كذا [1]، وروي عن النبيِّ .

وغنيٌّ : حيٌّ من غطفان .[2]

وضريَّة : قرية لبني كلاب .[3]

وقُصيٌّ بن كلاب ، من أجداد النبيّ [4] ــ عليه [الصلاة والسلام] . [5]

وأُميَّة : قبيلةٌ .[6]

قوله : (**في تَحِيَّة**)

التحيَّةُ : تفعلة ، لأنَّها مصدر حييت ككرمت [مكرمة][7] ، والياءان أصليتان ، الأولى عين والثانية لام ، إلا أنّك تحذف تاء التأنيث على القياس المذكور ، ثم تحذف الياء الأولى لئلا تجتمع أربع ياءات ، ولا يلجأ المتكلم إلى ارتكاب ما في قولك : تَحيِّيّ ، من فرط الثقل ، فيصير الاسم : تَحِي ، على وزن : عَمِي ، ثم تَرُدُّ الكسرة إلى الفتحة فتصير : تَحَا كعصا ، ثم تُنسب إليه فتقول : تَحَوِيٌّ كَعَصَوِيّ ، وإنّما فعلوا هنا مثل ما فعلوا في نحو غَنَي ، وإن كان مخالفًا له في الزنة ، لأنَّ الداعي إلى ذلك، وهو الأمر المستثقل [8] موجود فلا اعتبار للوزن[9].

---

(1) في (ب) هكذا .

(2) وهم غَنيٌّ بن عمرو بن أعصر . ينظر : الجمهرة ، ص : 247 .

(3) ضريَّة : قرية لبني كلاب ، على طريق البصرة ، وهي إلى مكة أقرب . . . والنسبة إليها : ضَرَوِي ، فعلوا ذلك هربًا من اجتماع أربع ياءات ، كما قالوا : قُصَيٌّ بن كلاب : قُصَوِيٌّ ، وفي غني ابن أعصر:غنوي ، وفي أُميَّة : أَمَوي . ينظر : معجم البلدان ص : 457 .

(4) قُصي بن كلاب هو: الجد الرابع للمصطفى ــ صلى الله عليه وسلم ــ وهو ابن مرة بن كعب/ابن لؤي ، وولدَ قُصي بن كلاب عبد مناف . ينظر : الجمهرة ، ص : 13 ــ 14 .

(5) زيادة لا بدّ منها من المحقق .

(6) أُميَّة : قبيلة من قُريش ، وهم بنو عبد شمس بن عبد مناف . ينظر : الجمهرة ، ص : 87 .

(7) ساقط من (ب) .

(8) في (أ) المستقل .

(9) قال سيبويه : هذا باب الإضافة إلى فَعِيل وفُعَيل من بنات الياء والواو . . . وذلك قولك في عَدِيّ : عَدَوِيٌّ، وفي غَني : غَنوِيّ ، وفي قُصي : قُصَوِيّ ، وفي أُميَّة : أُمَوِيٌّ ، وذلك أنهم كرهوا أن توالى في الاسم أربع ياءات ، فحذفوا الياء الزائدة التي حذفوها من : سليم وثَقِيف، حين استثقلوا هذه =

ص ــ وفرَّق سيبويه بينه وبين فَعُولة ، فقال في عَدُوّة : عَدَوِيٌّ ، كما قالوا في شَنُوءة : شَنَئيٌّ ، ولم يفرِّق المبرد ، وقال فيهما : فَعُولِيٌّ .

ش ــ قوله : **(وفرَّق سيبويه)**

إنَّما فرَّق بين فعول وفعولة في النسبة لتقع التفرقة ، وتزاح اللّبْسَة ، فحذفوا الواو من فعولة كما حذفوا الياء من فعيلة، فقال في عَدُوَّة ــ اسم قبيلة ــ[1]: عَدَوِيّ[2]، كما قيل في حنيفة : حَنَفِيٌّ ، وطريقة ذلك أنَّه حذفوا الواو الأولى فبقي[3] عَدَوَة ــ بفتح الدال ــ وحذفوا تاء التأنيث فصار إلى : عَدَوِيّ .

فإن قلتَ : لِمَ لَمْ تبق ضمةُ [الدَّال][4] ؟

قلتُ : في إبقائها إثبات ما ليس بأخفّ من المحذوف ، إذ التلفظ بالضمة قبل الواو المتحركة أثقل من التَّلفظ بها قبل الواو الساكنة ، لأنَّ في سكونها إحجاما للِّسان ، وإزالة الكلفة عنه ، فَعَدَوِّيّ ــ بالواو المشدّدة ــ ليس بأثقل من عَدُوِي ــ بدال مضمومة وواوٍ واحدةٍ مكسورةٍ ــ والدليل على صحة مذهب سيبويه [5] ، قولهم في شَنُوءَة : شَنَئِيّ ، ولم يفرِّق المبرد [6]، ووجهه ظاهر ، لأنَّ ياء النسبة لمَّا جاءت أزالت التاء من : عَدوة ، فصارت النسبة إليها كالنَّسب إلى : عدو ، وأمّا قولهم : شَنَئِيٌّ في شَنُوءة ؛ فهو عند المبرد شاذّ ، ولا وِجْهَةَ لقول المبرد في القياس ، لأنَّ عَدَوِّيّ ــ بواو مشدّدة ــ أثقل من عَدَوِيّ ــ بدال مفتوحةٍ وواوٍ [واحدة][7] ــ ولا

= الياءات ، وسألته ــ أي الخليل ــ عن الإضافة إلى تَحِيَّة ، فقال : تَحَوِيٌّ ، تحذف أشبه ما فيها بالمحذوف من عدِي . ينظر : الكتاب 3 / 344 ، والمقتضب 3 / 140 .

(1) عَدُوَّة اسم قبيلة وهم : قوم من حنضلة وتميم . ينظر : معجم قبائل العرب 2 / 763 .

(2) إن أضفتَ إلى عَدُوّة قلت : عَدَوِيّ ، من أجل الهاء ، كما قلتَ في شَنُوءة : شَنَئِيٌّ . ينظر : الكتاب 3 / 345 ، والمخصص 13 ــ 241 .

(3) في (أ) و(ب) فيقع .

(4) ساقط من (ج) .

(5) ينظر : الكتاب 3 / 345 .

(6) ينظر : ابن يعيش 5 / 148 .

(7) ساقط من (أ) و(ب) .

ينبغي أنْ يعدلَ عن الأخفِّ إلى الأثقل بدون ضرورة [1] .

ص ــ فصل : والألف في الآخر لا تخلو من أن تقع ثالثة أو رابعة منقلبة أو زائدة، أو خامسة فصاعدًا ، فالثالثة والرابعة المنقلبة ، تقلبان واوًا ، كقولك : عَصَوِيٌّ ورَحَوِيٌّ ومَلْهَوِيٌّ ومَرْمَوِيٌّ وأَعْشَوِيٌّ ، وفي الزائدة ثلاثة أوجه : الحذف وهو أحسنها ، كقولك : حُبْلِيٌّ ودُنْيِيٌّ ، والقلب ، نحو : حُبْلَوِيٌّ ودُنْيَوِيٌّ ، وأن يُفصل بين الواو والياء بألفٍ ، كقولك : حُبْلاَوِيٌّ ودُنْيَاوِيٌّ ، وليس فيما وراء ذلك إلا الحذف ، كقولك : مُرَامِيٌّ وحُبَارِيٌّ وقُبَعْثَرِيّ، وجَمَزَى في حكم حبَارى .

ش ــ قوله : **(فالثالثة)**

قُلبت الثالثة والرابعة ، لأنَّ ما قبل ياء النسبة مكسورٌ ، والألف لا يقبل الكسر ، وقلبت الثّالثة واوًا عن الياء كان انقلابها عن الواو ، لأنّ الياءَ هنا أثقل من الواو [إذْ][2] في القلب إلى الياء جَمْعٌ بين ياءاتٍ ثلاثٍ ، بخلاف قلب الألف واوًا ، وهنا دقيقة وهي : أنَّ الواوَ في عَصَوِيّ ، بمنزلة الواوِ في رَحَوِيّ ، في أنَّها منقلبةٌ عن الألف وكأنَّها بمنزلة الواو في " ضُوَيْرِبٍ " ، والداعي إلى ذلك أنَّهم لمْ يعودوا إلى الأصل [في : رَحَوِيّ][3] ؛ فكذا يلزم أنْ يكون الحكم في : عَصَوِيّ كذلك ، هذا [ما قيل في هذه المسألة] [4] ، ولو قيل : ((العود أَحْمَدُ)) [5] ، غير أنّه يُتْرَكُ في : رَحَوِيّ ، لما ذكرنا من لزوم الجمع بين الياءات ، والجمع بينها في " عَصَوِيّ "

---

(1) قال الرضي في شرح الشافية : المبرد يقول في حلوب وحلوبة : حلوبيّ ، وكذا في عدو وعدوّة : عَدُوّيّ ، ولا يفرّق بين المذكر والمؤنث لا في الصحيح اللام ولا في المعتلة ، ولا يُحذف الواو من أحدهما ، وسيبويه يفرّق فيهما بين المذكر والمؤنث ، فيقول في حلوب وعدوّ : حَلُوبيّ وعدوي ، وفي حلوبة وعدوّة : حلبي وعدوي ، قياسًا على فعيل وفعيلة ، والذي غرَّهُ : شَنُوءَة ، فإنّهم قالوا فيها : شَنَئِيٌّ ، ولولا قياسًا على نحو : حنيفة ، لم يكن لفتح العين المضمومة بعد حذف الواو وَجْهٌ . . . فسيبويه يُشبِّه فعولة مطلقًا قياسًا بفعيلة، في شيئين : فتح الفاء وفتح العين ، والمبرد يقصر ذلك على شَنُوءَة فقط . ينظر : شرح الشافية للرضي 2 / 24، والمقتضب 3 / 140 .

(2) ساقط من (أ) .

(3) ساقط من (أ) و (ب) .

(4) مطموس في (ب) .

(5) مجمع الأمثال 2 / 34 .

معدومٌ ، فيُعَادُ إلى الأصل ، فكان وَجْهًا جديرًا بالقبول [1].

وحكم الرابعة المنقلبة ، حُكْمُ الثّالثة في انقلابها إلى الواو ، لما ذكرنا من لزوم الجمع بين الياءات .

والملهى :[2] مصدر " لَهَا " يلهو ، ويجوز أنْ يكون موضعًا لِلَّهْوِ .

قوله : (**الحذف وهو أحسنها**)

الأصل في الرابعة [المزيدةِ الحَذْفُ ، إجراءً لها كتاء التأنيث ؛ فحُرِّكت الياء ، لأنَّ الألف زائدة] [3] كتاء التأنيث ، ووجه القلب إجراء الزائدة مجرى المنقلبة [4] عن أصلٍ ، تقول : دُنْيَوِيّ [5] تشبيهًا بمَلْهَوِيّ ، ووجه كون الحذف أحسن من القلب ، أنَّ في الحذف جريًا على سُنن الأصل [6]، لأنَّ الحذف لكون الألف زائدة ، وهي زائدة ، أمّا القلب فَلِشِبْهِهَا بالألف المنقلبة عن الأصل ، ولا شك أنَّ العمل بما هو شبيه بما ليس بأصل وهو الألف المنقلبة أدنى رُتبة من العمل بما هو أصلٌ في اقتضاء الحذف، إذْ في إبقاء الألف الزائدة مع ياء النسبة جَمْعٌ بين الزيادتين ، وهو مستكرةٌ .

فإنْ قلتَ : الألف في " حُبْلَى " للتأنيث ، فكان ينبغي أنْ لا تبقى كتاء التأنيث .

قلتُ : إنَّما يكون كذلك إذا بقي الألف ألفًا ، بل ينقلب واوًا ، والواو ليست علمًا للتأنيث ، فيلزم وقوع علم التأنيث في الحشو ، بخلاف التاء فإنَّها حرفٌ صحيح ، لا يمكن قلبها إلى حرفٍ آخر ؛ فلا يلزم الفساد الذي ذكرنا ، ووجه الفصل أنّهم أجروا

---

(1) قال سيبويه : هذا باب الإضافة إلى كل شيء من بنات الياء والواو . . . تقول في هُدًى : هُدَوِيّ ، وفي رجل اسمه " حَصًى " : حَصَوِيّ وفي رجل اسمه " رَحًى " : رَحَوِيٌّ . ينظر : الكتاب 3 / 342 ، وشرح الجمل لابن عصفور 2 / 462 .

(2) قال سيبويه : فإنْ قلتَ في مَلْهًى : مَلْهِيٌّ، لم أر بذلك بأسًا ، كما لم أر بِحُبْلَوِيّ بأسًا . ينظر : الكتاب 3 / 353 .

(3) ساقط من (ج) . (4) في (أ) القلب .

(5) الإضافة إلى كل اسم آخره ألف زائدة لا ينون ، وهو على أربعة أحرف . . . وقالوا في دُنْيَا : دُنْيَاوِيّ ، وإن شئت قلتَ : دُنْيِيّ . ينظر : الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ــ بيروت ــ ط : 3 ، 1988 ف 3 / 74 ، والكتاب 3 / 353 ، وشرح الشافية للرضي 2 / 40 .

(6) في (أ) زيادة : لكون الألف زائدة وهي زائدة أمّا بالقلب .

" فُعْلَى " مجرى " فَعْلاً " ، فقالوا : دُنْياوِيّ ، كما قالوا : حَمْرَاوِيّ ، ثم إنّ الألف يحتمل [1] أنْ تكون زائدة ، وألفُ التأنيث لا تُقلب واوًا ، ويحتمل [2] أن تكون الواو زائدة ، والألف ألفُ تأنيث ، ولم يجيء هذا الفصل في فصل الألف الرابعة المنقلبة، لزوال الشَّبه ، لأنَّ ألف " دُنْيَا " زائدة كألف " حَمْرَاء " بخلاف المنقلبة عن أصلٍ .

قوله : **(وأنْ يفصل بين الواو والياء بألفٍ)**

يوهم أنّ الفصل مختص بنحو : دُنْيا ، لأنَّه أراد بالياء الياءُ التي هي لامٌ ، وبالواوِ [الواو] [3] المنقلبة عن الألف الرابعة [إذْ هي الزائدة] [4] وهو غير مختصّ بنحو: دُنيا ، بدليل صحة قولهم : حبلاويّ ، مع انتفاء كون اللام في : حُبْلَى ، ياء ، وكان الأولى أنْ يقول : وأنْ يفصل بين آخره وبين الواو بألفٍ ، ليشمل قوله [نحو][4]: دُنيا وحُبْلى ، ولعلَّه قصد إلى التّنبيه على علَّة الفصل بالألف ، وهي أنَّهم لو لم يفصلوا بها يلزم [5] ما هو مستكره ، وهو الجمع بين الواو والياء يمينًا وشمالاً في النّسبة إلى نحو : دُنْيا ، وهذه علة ثانية للفصل ، فافهم !

قوله : **(وليس فيما وراء ذلك)**

أي : ليس في الخامسة إلا الحذف ، أصليةٌ كانت كـــ " مُرَامِيّ " في : مرامى [6] ، أو زائدة كـــ " حُبَارِيّ " في : حُبَارى ، ولا تقول : مُرَاموِيّ ، ولا حُبَاروِيّ ، وإنّما لزم الحذف لطول الاسم ولزوم [7] الحذف في السادسة أظهر [8] ، لأنَّهما أطول .

---

(1) في (أ) و(ج) يتحمل .

(2) في (أ) و(ب) يحمل .

(3) ساقط من (أ) و(ب) .

(4) ساقط من (ب) .

(5) في (ب) أنّهم لعلَّهم يفصله أنّها يلزم .

(6) قال سيبويه : وسألت يونس عن مرامي ، فقال : مرامِيٌّ ، جعلها بمنزلة الزيادة ، وقال : لو قلتَ : مُرَامَوِيٌّ، لقلت : حُبَارَوِيٌّ . ينظر : الكتاب 3 / 355 .

(7) في (أ) وإنَّما لزم .

(8) في (ب) ظاهر .

وقَبَعْثَرَى : [1] ((اسم رجل ـــ عن الغوري[2] ـــ منقول من القَبَعْثَرى))[3] وهو الفصيل المهزول .

قوله : (وجَمَزَى)

أجروه مجرى "حُبَارى" من حيث أنّ الميم متحركة، إذْ في توالي الحركات ثِقَلٌ ، كما أنّ في زيادة الحرف ثِقَلاً ؛ فلذا يقال : جَمَزِيّ[4] كحُبَارِيّ ، ولا يقال : جَمْزَوِيٌّ كحَبْلَوِيّ[5] .

ص ـــ فصل : والياءُ المكسورِ ما قبلها في الآخر لا تخلو من أنْ تكون ثالثة أو رابعة أو خامسة فصاعدًا ؛ فالثالثةُ تُقلب واوًا ، كقولك : عَمَوِيّ وشَجَوِيّ ، وفي الرابعةِ وجهان : الحذف ، وهو أحسنهما ، والقلب ، كقولك : قاضي وحانيّ وقَاضَوِيّ وحَانَوِيّ ، قال :

وكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا دَرَاهِمُ عِنْدَ الْحَانَوِيِّ ولاَ نَقْدُ

وليس فيما وراء ذلك إلا الحذف ، كقولك : مُشْتَرِيّ ومُسْتَسْقِيّ ، وقالوا في محيّ : مُحَوِيّ ومُحَيِي ، كقولهم : أمويّ وأمييّ .

ش ـــ قوله : (**[فصل]** [6] . . . **فالثالثةُ تُقلب واوًا**)

---

(1) القبعثري : العظيم الشديد . ينظر : الصحاح واللسان ، مادة : ق ب ع ث ر ، وقال في مختار القاموس : القبعثرى ـــ مقصورًا ـــ الجمل العظيم ، والألف ليست للتأنيث ولا للإلحاق ، بل قسم ثالث ، جمعه : قباعث . مادة : ق ب ع ث ر .

(2) هو: محمد بن جعفر بن محمد الغُورِيُّ، نسبة إلى الغُور ، ولا تُعرف سنة ولادته ووفاته ، وقال في إنباه الرواة: لا أعرف من حال المذكور شيئا . 2/ 389، وذكر محقق التخمير أنّ الخوارزمي ينقل عن الغوريّ كثيرًا ، وأنّ له كتابًا كبيرًا في اللغة اسمه " الجامع في اللغة " . . . 1/ 188 ، هامش رقم 4 .

(3) كذا في التخمير ، وفيه : ((العظيم الخَلْقِ الكثير الشعر من الإبل والناس)) 3 / 16 .

(4) الجَمَزي : ((وهو عَدْوٌ دون الحُضْرِ وفوق العَنَقِ)) مختار القاموس ، مادة : ج م ز .

(5) قال سيبويه : وأما جمزي ؛ فلا يكون جَمْزَوِيّ ، ولكن جَمْزِيّ ، لأنّها تُقلب ، وجاوزتْ زنَةَ " مَلْهَى " . ينظر : الكتاب 3 / 354 ، وقال الرضي : جمزيّ : تُحذف الألف عند النسب ، فيقال : جَمْزِيٌّ . ينظر : شرح الشافية 2 / 39 .

(6) ساقط من (ب) و(ج) .

"عَمٍ "[1] [فَعِل] [2] ــ بفتح الفاء وكسر العين ــ من : عمِيَ ، وكذا " شَجٍ " من : شَجِيَ ، إذا نسبت إلى هذا النحو : أُبْدل من كسرةِ العين فتحة ، فتُقلب الياء ألفًا ، ثمّ عُومِلَ به في النسبة ما عُومِلَ بنحو [3] : رَحًا ، وعَصًا في النسبة ، وإنّما تُبَدَّل الكسرة فتحة ، لئلاّ يلزم تلاقي ياءاتٍ ثلاثٍ وكسرتينِ [4] في : عَميٌّ .

وإنْ كانت الياءُ رابعة فحكمها أنْ تُحذفَ استثقالاً لبقائها ، ويجوزُ أنْ تُقلبَ واوًا بعد أنْ فُتِحَ ما قبلها ، كما هو حكم الألف في نحو : مَلْهًى [5] ، لأنَّها بإبدال الكسرة فتحة تُقلبُ ألفًا ، فلا يبقى تفاوت بين تلك [6] الألف ، وهذه الياء ، وإبدال الكسرة فتحة لما ذكرنا ، وإنَّما كان المختار هنا الحذف ، وإنْ كان المختار [7] في الألف القلب ، لأنّ الألف أخفُّ ، فلا يلزم من مراعاة الأخفِّ مراعاة الأثقَل .

والوجه الثاني : [8] أنّ قلب الألف إلى الواو ليس فيه إلا تَغَيّر واحد ، وفي قلب الياء تغيير آخر ، وهو قلب الكسرة فتحة .

والحانية : [9] الحانة ، يقول : [10]

---

(1) إذا كانت الياء ثالثة ، وكان الحرف الذي قبل الياء مكسورًا ، فإنَّ الإضافة إلى ذلك الاسم تُصيِّره كالمضاف إليه ، وذلك قولهم في عَمٍ : عَمَوِيّ ، وفي رَدٍ : رَدَوِيٌّ ، وقالوا كلهم في الشجِيّ : شَجَوِيّ ، وذلك لأنَّهم رأوا "فَعِل " بمنزلة " فَعَل " في غير المعتل كراهية للكسرتين مع الياءين ، ومع توالي الحركات ، فأقرُّوا الياءَ وأبدلوا. ينظر : الكتاب 3 / 342 ــ 343 ، والأصول 3 / 65 ، وشرح الشافية للرضي 2 / 42 .

(2) ساقط من (أ) .

(3) في (أ) نحو .

(4) في (أ) وكسرةِ .

(5) قال سيبويه : فإنْ قلتَ في مَلْهًى : مَلْهِيٌ ، لَم أر بذلك بأسًا ، كما لم أر بِحُبْلَوِيّ بأسًا . ينظر : الكتاب 3 / 353 .

(6) في (ب) ذلك .

(7) في (ج) اللازم .

(8) الوجه الأول هو : إبدال الكسرة فتحة ، فتنقلب ألفًا .

(9) الحانية : الحانوت ، وهي بيت الخمَّار . ينظر : مختار القاموس ، مادة : ح ن و .

(10) القائل هو : عُمَارة بن عقيل ، كما وردَ في : التخمير 3 / 17 ــ 18 ، وابن يعيش 5 / 151 .

كيف نظفر بالشُّرب إذا لم يكن لنا دراهم ولا نقد ؟ [1]

قوله : (**وليس فيما وراء ذلك إلا الحذف**)

لأنَّ الياء في : المُشْتَرِيّ [2] ، تقلب ألفًا ، بإبدال كسرة ما قبلها فتحة ، فتأخذ هذه الكلمة حكم : الحُبَارى ، وإذا كانوا قد ألزموا الحذف فيما زاد على الأربعة في الألف، فالتزامهم الحذف في الياء أَجْدَرُ ، لأنّها أثقَلُ من الوجهين المذكورين [3] آنِفًا.

أمَّا " مُحَيِّي " ونحوه مما كانت الياء فيه زائدة على الأربعة وقبلها ياءٌ مشدّدة ؛ ففيه ثلاث ياءات ؛ فيجب حذف الأخيرة ، لأنّها خامسة كألف " مُرَامِيّ " ، فلمّا نسبت اجتمعت [4] أربعُ ياءات فحذفت [الياء][5] الثانية من " مُحَيِّي " وانقلبت الأولى ألفًا ، فصار: مُحًى كهدًى ، فقيل: مَحَوِيّ كهُدَوِيّ ، ومن قال: أُمَيِّيٌّ ـــ بياءين مشدّدتين ـــ فإنّه يحْذف الياء الثانية [6] من " مُحَيِيّ " ، وتُجمع في النسبة بين ياءين مشددتين ، نحو : محيّيّ ، ويستوي فيه الفاعل والمفعول ، أما المفعول فأنت تقول فيه : محيّا[7] ـــ بياء مشدّدة ـــ بعدها ألف منقلبة عن الياء ، ثمّ تحذف الألف عند النسبة كما حذفتها من " مراميّ " ، إذا قلت [9] : مراميّ بياء النسبة ، فتبقى : مُحَيّيّ

---

(1) هذا معنى البيت ، وتمامه :

وَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا دَرَاهِمُ عِنْدَ الْحَانَوِيّ وَلاَ نَقْدُ

وهو من الطويل ، وبعده :

أَنَعْتَانُ أَم نَدَّانُ أَمْ يَنْبَرِي لنَا أَغَرُّ كَنَصْلِ السَّيْفِ أَبْرَزَهُ الْغِمْدُ

ينظر : نفس المصدرين السابقين ، وشرح أبيات المفصّل للخوارزمي ، تحقيق : محمد نور رمضان ، نشر : كلية الدعوة الإسلامية ـــ طرابلس ـــ ط : 1 ، 1999 ف ، 1 / 792 .

والشاهد قوله : الحانَوِيُّ ، وهو منسوب إلى الحانة ، كأنّه بناءحانة على حانية ، من حنت تحنو ، ثم نُسب إليها على الأصل ، وفَتَحَ ما قبل الياء ، فقال : حانويّ ، والقياس : حَانِيُّ .

(2) الياء المكسورة ما قبلها ، إذا كانت خامسة فصاعدًا ، فلا كلامَ في حذفها ، نحو : مُسْتَقِيٌّ ، ومُسْتَسْقِيٌّ ، إذ الألف مع خفّتها تحذف وُجوبًا في هذا المقام ، وأمّا الخامسة وما فوقها فليس إلا الحذف كقَمَحْدِيٌّ ، كما في مُشْتَرِيٌّ ومُسْتَسقِيٌّ . ينظر : شرح الشافية للرضي 2 / 45 ـــ 46 .

(3) في (أ) اللذين ذكرتهما . (4) في (أ) و(ج) اجتمع .

(5) ساقط من (أ) . (6) في (ج) الثالثة .

(7) في (ب) تقول : مُحَيّ . (8) في (أ) قُلِبتْ .

ــ بياءين مشدّدتين ــ [1] .

فإن قلتَ : لمَ جاز أُمَيِّيّ ، باجتماع أربع ياءات ؟

قلــتُ : لأنّ الــياء المشــدّدة جاريــة مجرى الحروف الصحاح ، ألا تراهم كيف أجــروها فــي نحو قولهم : قال النبيُّ ، وسمعتُ [من] [2] النبيِّ ، ورأيتُ النبيَّ ، بوجوه الإعراب ، مع امتناع قولهم : جاءني القاضيُ ، ومررتُ بالقاضيِ ، بتحريك الــياء فــيهما ، يؤيد ما ذكرتُ مسألة من مسائل القوافي ، وهي أنَّ " الروض"[3] في قافية والبعضُ في قافية أخرى ، معيب لوقوع حرف العلة قبل الرويِّ ، وهو الحرف الذي تُنسب إليه القصيدة في أحدهما ، وعدم وقوع ذلك في الآخر .

أمّــا الجمع بين المدّة في قافية والرويّ في قافية أخرى فلم يعبْ عندهم ، فعُلِمَ أنّ الــواو الأولى في المدّ [لشدّتها] [2] جرتْ مجرى الحرف الصحيح ، الذي هو اللام فــي الــرويّ ، فيصير قولك : أُمَيِّيّ بمنزلة قولك : دُرِّيّ في النسبة إلى : دُرّ ، لأنّ الياء المشدّدة الأولى من ذلك بمنزلة الرّاء المشدّدة من هذا ، لما قلنا أنّها كالحروف الصحاح ؛ فالدُّرّيّ غير ممتنع ، وكذا أُمَيِّيٌّ .

ص ــ فصــل : وتقــول في غَزْوٍ وظَبْيٍ : غَزْوِيٌّ وظَبْيِيٌّ ، واخْتُلِفَ فيما لحقته الــتاء مــن ذلــك ، فعــند الخليل وسيبويه لا فصل ، وقال يونس في ظبية ودُمية وقُنية : ظَبَوِيٌّ ودَمَوِيٌّ وقَنَوِيٌّ ، وكذلك بنات الواو كغَزْوَة وعُرْوَة ورَشْوَة ، وكان الخلــيل يعــذره في بنات الياء دون بنات الواو ، وعلى مذهب يونس جاء قولهم : قَــرَوِيّ وزَنَــوِيّ في : قَرية وبني زنية ، وتقول في طَيّ ولَيّة : طَوَوِيّ ولَوَوِيّ ، وفي حَيَّة: حَيَوِيّ ، وفي دَوّ وكَوّة : دَوِّيّ وكَوِّيّ .

ش ــ قوله : (**[فصل :]** [4] **وتقول في غَزْوٍ**)

---

(1) الــياء فــي " مُحِيّ " الذي هو اسم الفاعل تعل بحذفها لأنّها تعل في الفعل بالإسكان في المضارع ، والقلــب ألفــا في الماضي ، فالاعلال في الفعل سبب الإعلال في المشتق ، وإنْ اختلف نوع الإعلال . ينظر : هامش الشافية 2 / 46 .

(2) ساقط من (أ) . (3) هكذا وردت في النسخ .

(4) ساقط من (ب) و(ج) .

إذا نسبت إلى نحو: غزْوٍ وظَبْيٍ، قلتَ:غَزْوِيٌّ وظَبْيِيٌّ، وهكذا تقول فيما أُلْحقَتْ آخره تاءُ التأنيث ، كَغَزْوِيّ في: غزْوَةٍ ، وكَدُمْيِيٍّ في: دُمْية ، هكذا قول الخليل وسيبويه[1]، لأنّك تحذف التاء على القياس المعتاد ؛ فيصيرُ ما فيه التاء وما لا تاءَ فيه سواء .

قوله: (لا فصل)

أي : لا فرق بين ما فيه تاء وما لا تاء فيه عندهما ، ويونس فصل بينهما ، فقال : غَــزْوِيٌّ وظَبْيِــيٌّ ــ بياء مشدّدة ــ قبلها واو مكسور في الأول ، وياء مكسورة في الثانـــي ، فـــي غزْوٍ وظَبْيٍ ، وعُرَوِيّ ــ بضم العين ، وفتح الراء ــ وكسروا الواو في: عُرْوَةٍ .

وظَــبَوِيٌّ ــ بــواو مكسورة ، قبلها مفتوحتان ــ في : ظَبْيَة ، ووجه مذهبه [2] أنّه أجــرى "ظَبْيَة " مجرى : فَعَلَة أو فَعِلة ــ بفتح العين أو كسرها ــ فتقلب الياء ألفًا ، فتصــيرُ : ظَــبَاة ، والنسبة إليها كالنسبة إلى نحو: عَصا بالضرورة ، وهكذا يُصنع بــ " الواوي " ــ أيضًا ــ وإنّما يُصنع هكذا لإزالة اجتماع الكسرة والياءات الثلاث فـــي: ظَبْيِيّ ، في النسبة إلى: ظَبْيَة ، وإنْ لم يستثقل اجتماعها في ظبْيِيّ في النسبة إلى: ظَبْي ، لأنّ الظَبْية صيغة مؤنث ، وبالمؤنث ضَعْفٌ ، بخلاف المذكر، ولا يلزم من الهرب عن المستثقل فيما به ضعف الهرب عنه فيما به قوة، ولأنّ[3] العرب تقول في النسب إلى بني زَنْيَة[4] ، وقرية : زَنَوِيّ ، وقَرَوِيّ ، وهذا محل الخلاف ؛ فوجب إلحــاق غــيره به ، والظاهر هو المذهب الأول ، لزوال ما ذكره يونس من توالي الياءات في بنات الواو مع بقاء الحكم عنده ، نحو : غَزوِيّ في النسبة إلى : غزوة .

ومــا ذكــره مــن قولهم : زَنَوِيّ ، وقَرَوِيّ ، نادر لا ينبغي [5] أنْ يُجعل أصلاً ،

---

(1) ينظر قول سيبويه والخليل في : الكتاب 3 / 346 ــ 348 .

(2) ينظر مذهب يونس في : الكتاب 3 / 348 .

(3) في (ب) لأنّ .

(4) بنو الزِّنْية ــ بفتح الزاي وكسرها مع سكون النون ــ قبيلة عربية معروفة من بني أسد بن خزيمة، وأراد النبــيّ ــ صــلى الله عليه وسلم ــ أنْ يُبدّل اسمهم فأبوا لضعف عقولهم . ينظر : جمهرة أنساب العرب ، ص : 193 .

(5) في (أ) و(ب) ينفع .

والاستثقال الذي أشار إليه في" ظبي" غير معتدٌّ به لمخالفة كثير من النسب في ذلك .
والدُمية : صورة متخذة من العاج يُضرب بها المثل في الحسن ، يُقال ((فُلاَنٌ أحْسَنُ مِنَ الدُّمَي))[1] .

والقُنْيَةُ : الأموال الناطقة التي تُقْتَنَى ، أي : تُجمع مثل الإبل .

قوله : (**يعذره**)

الضـــمير لـــيونس ، وإنّما يعذره الخليل في بنات الياء لانضمام الياءات فيها بخلاف بنات الواو .

وزنْـــيَة ــ حـــيٌّ من العرب ــ والنسبة إليها على مذهب يونس [2] : زَنَوِيٌّ ، ولكنه عنده غير نادرٍ .

فإن قلتَ : ينبغي أنْ يُقال في النسبة إلى بنت : بِنْتِيٌّ [3] على مذهب يونس .
قلـــتُ : إنّما لم يقل : بَنَوِيّ ، على مذهبه ، بل قيل : بِنْتِيّ ، وإنّ كان التقدير : بنوة، لأنَّ التاء في بنت ليست بتاء تأنيث ، وإنّما [هي بدل ، فهذا] [4] هو الفارق [5] .

قوله : (**في طَيّ**)

هو بدون التاء [6] ، ولَيّة ــ بالتاء ــ كان أصلهما : طَوْيًا ولَوْيَةً ، من طوى الكتاب، ولـــوَى الحـــبل : فـــتله ، كـــرهوا اجتماع الياءات في نحو : طيِّيّ ولَيِّيّ ــ بياءين مشدّدتين فيهما ــ ففكّوا الإدغام ، بأنْ حرّكوا المدغم مع ردّه إلى أصله ، فقالوا في طـــيّ : طَـــوَوِيّ ، وفي ليّة : لَـــوَوِيّ ، [كأنَّهم] [7] قالوا : طَوَيّ ــ بتحريك الواو

---

(1) ينظر : الصحاح ، مادة : د م ي ، وفي : مجمع الأمثال 1 / 227 : أحسن من الدمية .

(2) في (ج) زيادة وهي : وغيره . (3) في (ج) بنوي .

(4) ساقط من (ب) .

(5) مذهب سيبويه عند النسب إلى بنت وأخت ، يحذف التاء ويردُّ المحذوف ، فيقول : أخويّ وبنويّ . يـــنظر : الكـــتاب 3 / 360 ــ 363 ، وشرح الشافية للرضي 2 / 68 ، والأصول 3 / 77 ، ومذهب يونـــس أنّـــه ينسب إليها على لفظها ، فيقول : أُخْتِيّ و بِنْتِيّ . ينظر : رأي يونس في : الإيضاح لابن الحاجـــب 1 / 601 ، وشرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق : عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون ، طبع : هجر للطباعة والنشر ط : 1، 1990 ف ، 1 / 98 .

(6) في (أ) و(ب) الواو . (7) ساقط من (أ) و(ج) .

والـــياء ــ وكذا لَوَيَة ، فانقلبت الياء ألفًا ، كما انقلبت الياء من : رحى ؛ فقيل : رَحًا ــ بالألف ــ فصار : طَوًا ، ولَوًا ، فنُسب إليهما كما نُسب إلى نحو : رَحى ؛ فقيل: طَــوَوِيّ ، ولَوَوِيّ [والأولى] [1] من الواوين أصلٌ ، والثانية منقلبة عن ألف منقلبة عن الياء التي هي لامٌ [2] .

قوله : **(وفي حَيَّة)**

تُحَرِّكُ الياء المدغمة فيه فتصيرُ في التقدير : حَيَيَةٌ ، وتُقلب الثانية ألفًا على مثال : حَيَاةٍ ، والنسبة إليها تُقلب ألفها واوًا ، كما في : رَحوِيّ ، والواو في حَيوِي ، منقلبة عـــن ألـــف ، منقلـــبة عـــن ياء [ليست بأصلٍ] [3] ؛ فهي مشتقة من حَيِيْتُ ، لأنّها موصوفة بطول الحياة [4] .

قال الشيخ أبو علي [5] في تحريك الياء الأولى من طَيٍّ [6] وغيره ((وجب تحريك الســـاكن [7] إذْ كـــانوا قد قالوا في النسب إلى الرمل : رَمَلِيٌّ)) ــ هذه ألفاظه ــ [8] أي : لمَّـــا حـــرَّكوا الســـاكن فـــي قولهـــم : رَمَلِيّ ، من غير أنْ تـــفيد تخـــفيفًا ،

---

(1) ساقط من (ب) .

(2) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني 4 / 197 .

(3) ساقط من (أ) .

(4) قـــال ســـيبويه : وسألته ــ أي الخليل ــ عن الإضافة إلى حيّة ، فقال : حَيَوِيّ ، كراهة أنْ تجتمع الياءات ، والدليل على ذلك قول العرب في حيَّة بن بَهْدلة : حَيَوِيّ ، وحُركتْ الياء ، لأنَّه لا تكون الواو ثانـــية وقبلها ياء ساكنة . . . وكان أبو عمرو يقول : حيِّيٌّ . ينظر هذه الآراء في : الكتاب 3 / 345 ، وشرح الشافية للرضي 2 / 49 ، والمقتضب 3 / 138 .

(5) أبو علي هو : الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان ، الإمام أبو علي الفارسي ، قرأ الـــنحو علـــى أبـــي إسحاق الزجاج وابن السراج ، وأخذ عنه كتاب سيبويه ، ومن تلاميذه : ابن جني والربعـــي ، وله كتاب التذكرة ، وكتاب الحجة ، والإيضاح ، والتكملة ، تــ : 377 هــ . ينظر : بغية الوعاة 1/ 469 ، وانباه الرواة 1 / 273 ، والأعلام 2 / 193 ــ 194 .

(6) قـــال فـــي التخمير : الياء الأولى في : طَوَوِيّ ولَوَوِيّ ، رُدّتْ إلى أصلها ، وقلبت الثانية هربًا من انتظام الياءات . 3 / 21 .

(7) فـــي الـــتكملة : في الياء . ينظر: كتاب التكملة ، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: كاظم بحر المرجان ، توزيع : عالم الكتب ــ بيروت ــ ط : 2 ، 1999 ف ، ص : 261 .

(8) ينظر : نفس المصدر السابق .

كان التحريك هنا أولى ، لإفْضَائِهِ إلى التخفيف ، والتفادي من اجتماع الياءات [1] .

أمَّا دوٌّ [2] وكُوَّةٍ [3] فالنَّسب إليهما على الأصل لعدم توالي الياءات ، وكذا كل اسم آخره واو مشدّدة ، فهو جارٍ مجرى " غَزْوٍ " [4] في النسبة ــ كما ذكرنا ــ [5]

ص ــ فصــل : وتقول في مَرْمِيّ : مَرْمِيٌّ ، تشبيهًا بقولهم في تَميميّ وهجريّ وشــافعي : تَميمــيّ وهجــريّ وشافِعِيّ ، ومنهم من قال : مَرْمَوِيّ ، وفي بُخَاتِيّ ــ اسم رجل ــ بُخَاتِيٌّ .

ش ــ قوله : (**[فصل :]** [6] . . . **في مَرْمِيّ**)

أصــله : مَرْمَوِيّ ، قلبت الواو ياءً ، وأُدغمت الياءُ في الياءِ ، فصار إلى : مَرْمِيّ ، وإنّمــا حذفوا الياءين في النسبة ، لأنّهم استثقلوا توالي الياءات ؛ فشبهوهما لزيادتهما علــى الــثلاثة بياء النسبة ، في نحو : بَصرِيّ ، وكما لا تجتمع تاء التأنيث ، وياء النســبة لمُشَابَهَةٍ بينهما في نحو : بَصرِيّ ؛ فكذا لا تجتمع ياء النسبة وشبهيها ؛ وإنْ شئت قلتَ: مَرْمَوِيّ، تشبيهًا ليائه بياء: غنيّ من حيث إنَّ الياء الثانية أصلية كما في: كُرســيّ، وإن كانــت الياء مزيدة فالحذف لا غير[7] [إذْ لا وجه إلى تشبيهها بياء : غنيّ] [6] لانتفاء الأصالة في الثانية من ياء نحو : كرسيّ ، وتَحَقّقها في ياء : غنيّ.

---

(1) قال ابن يعيش: أمّا طيّ ؛ فمصدر طَوَى يطوي، وليَّة: مصدر لَوَى يلوي ، فالعين واوٌ، واللام ياءٌ ، والأصل فيه: طويٌ،لَوْيَة ؛ فلمّا اجتمعت الواوُ والياء والسابق منهما ساكن قلبوا الواوَ ياءً . . . فلمّا نسبوا إليه استثقلوا اجتماع أربع ياءات، وأرادوا التخلص منها ، فبنوْا الكلمة على : فَعَل ، وقد كان فعلا ساكن العيــن فــانفك الإدغام ، وعادت العين إلى أصلها وهو الواو ، ثم انقلبت الياء التي هي لامٌ ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم نسبوا إليها وقلبوها واوًا على القاعدة ، فقالوا : طَوَوِيٌّ ولَوَوِيٌّ . 5 / 154 .

(2) الدّوُّ : الفلاة الواسعة ، وقيل : المستوي من الأرض . ينظر : اللسان ، مادة : د و ا .

(3) الكوّ والكوَّةُ : الخرق في الحائط والثقب في البيت . ينظر المصدر السابق ، مادة : ك و ي .

(4) في (ب) عزوٍ .

(5) ((وأمّــا النســب إلى : دو وكَوَّة ، فإنَّك لا تغيره ، بل تنسب إليه على لفظه فتقول : دويّ وكويّ ، لأنّ التغيير إنّما كان لأجل اجتماع أربع ياءاتٍ ، ففروا إلى الواو)) ابن يعيش 5 / 154 .

(6) ساقط من (ب) و(ج) .

(7) ينظر هذه الرسالة ، ص : 83 ، الهامش رقم : 2 .

قوله : (**وشَافِعِيّ**)

الشَــافِعِيُّ ــ قبيلة ــ [1] ، وإذا نسبت إلى الشَافِعِيّ الذي لــه مذهب في الفقه قلتَ : شَافِعِيٌّ[2] أيضًا .

قوله : (**وفي بُخَاتِيّ**)

قــال السيرافي[3] : إنْ جمعت بُخْتية قلتَ : بُخَاتِيّ ــ غير منصرف ــ لأنه تكسير ، فــإن سمّيت به رجلا لم تمنعه الصرف [أيضا] [4] لأنّه بمنزلة : قُمَارِيّ ؛ وبُخَاتِيّ بياء النسبة إلى ذلك منصرف ، لأنّه [بمنزلة : شِرابيّ ، وهذا] [5] دليل قاطع على أنّ الــياء المشدّدة التي كانت قبل النسبة قد زالت ، ولو كانت هي على حالها لكانت الكلمة على ما لها من عدم الانصراف [6] .

وقولــــه : (**اسم رجل**) احترازًا من " بُخَاتِيّ " ــ جمعًا ــ فإنك عند النسبة تردّه إلى الواحد ، فتقول : بُخْتِيّ ، على قياس الجموع .

فإنْ قلت: ما الفرق بين مرميّ منسوبًا ، وبينه غير منسوب ؟

---

(1) بنو شافعي : من بني المطلب بن عبد مناف ، وهو شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم ابن المطلب . ينظر : تاج العروس ، 5 / 400 . مادة : ش ف ع .

(2) الإمــام أبــو عــبد الله محمــد بن ادريس الشافعي القرشي ، أحد الأئمّة الأربعة ، ولد في غزة ، 150 هــــ ، تتلمذ على الإمام مالك وغيره ، وكان أشعر الناس وأعلمهم بآداب العرب ، وأعرفهم بالفقه والقراءات ، من مؤلفاته : كتاب الأم في الفقه ، والرسالة في الأصول ، تــ : 204 هــ . ينظر : نفس المصدر السابق ، وطبقات الشافعية، السبكي ، ط : دار المعرفة ــ بيروت ــ 2 ، 1 / 100 ، وطبقات الفقهاء ، الشيرازي ، تحقيق : إحسان عباس ، دار الرائد العربي ، ص : 71 .

(3) الســيرافي هــو : أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبّان السيرافي ، نحوي بارع ، وعالم بعلوم القرآن واللغة والأدب والشعر والفقه والمنطق ، أخذ عن ابن دريد وابن السراج ، ومن مصنفاته : شرح كــتاب سيبويه ، وأخبار النحويين البصريين ، تــ 368 هــ . ينظر : البغية 1 / 509 ، إنباه الرواة 1 / 348 ، والمــدارس النحوية ، شوقي ضيف ، الناشر : دار المعارف ــ القاهرة ــ الطبعة السابعة ص : 145 ــ 150 .

(4) ساقط من (أ) و (ج) .

(5) مطموس في (ج) .

(6) إذا كانت الياء مسبوقة بأكثر من حرفين وجب حذفها ، ووضعُ ياء النسب بدلاً منها ، نحو بُخَاتِيّ : بُخَاتِي . ينظر : الإيضاح لابن الحاجب 1 / 595 .

قلــتُ : هــو أنَّ الياء المشدّدة في : المَرْمِيّ ، منسوبًا للنسبة ، بخلافها إذا لم يكن منســوبا ، واخــتلاف الحاليــن هما كاختلافهما في ضمةِ الفاء من " فُلْك " ، مفردًا وجمعًا ، وكذا الكلام في كل اسم حذفت من آخره ياءين للنسبة ؛ فالياءان في قولك : قرأتُ علم الشَّافِعِيِّ غيرهما إذا قلت : مررتُ برجل شَافِعِيٍّ مذهبه .

ص ـــ فصــل : ومــا فــي آخره ألفٌ ممدودة إنْ كان منصرفًا ، ككِسَاء ورِدَاء وعِلْــبَاء وحِرْبَاء ، قيل : كِسَائيّ وعِلْبَائيّ ، والقلب جائز ، كقولك : كِسَاوِيّ ، وإنْ لم ينصرف ، فالقلب ، كَحَمْرَاوِيّ ، وخُنْفُسَاوِيّ ، ومعْيُرَاوِيّ ، وزكْرِيَاوِيّ .

ش ـــ قوله : (**[فصل :]** [1] **وما في آخره ألفٌ ممدودة**)

الهمزة في آخر هذا النحو من الأسماء إما أصلية كـــ " قُرَّاء" لأنّه فُعَّال من : قرأت، وإمـــا منقلبة عن حرفٍ أصلي كـــ " كِسَاء" و"رِدَاء" ، والأصل : كسَاوٌ ورِدَايٌ، وإما منقلبة عن حرف الإلحاق كـــ " عِلْبَاء " و" حِرْبَاءِ "، والأصل : عِلْبَاي وحِرْبَاي [2]، وإمـــا زائدة كهمزة " حمراء " ؛ فإنّها مبدلة من ألف التأنيث ؛ ففي الأولى التصحيح نحو : قُرَّائيّ في قُرَّاء [3] ، وفي الرابعة القلب ، كـــ " حَمْرَاوِيّ " [4] .

وفي الثانية والثالثة جاز الأمران، غير أنّ الأحسن هو التصحيح في الثانية [5] والقلب

---

(1) ساقط من (ب) و (ج) .

(2) في (ب) وحلباي .

(3) قُرَّاء : الألف زائدة ، والهمزة أصل ، تقول : قُرَّائي ، وهذا على الأكثر ، وقد تقلب واوًا ، فتقول : قُراويّ. ينظر : شرح الشافية للرضي 2 / 54 ـــ 55 ، وابن يعيش 5 / 155 .

(4) قـــال ابـــن عصفور في حديثه عن الهمزة عندما تكون للتأنيث : وإنْ كانت للتأنيث لم يجزْ فيها إلا القلـــب ، فتقول في حمراء و بَرُوكَاء : حَمْرَاوِيّ وبرُكَاوِيّ . ينظر : المقرب 2 / 66 ، وابن يعيش 5 / 155 ـــ 156 ، والمقتضـــب 3 / 149 ، وقـــال بعـــض النحاة : إنَّ قومًا من العرب يقرونها همزة ، يقولون : الْحَمْرَائِيّ . ينظر : الأشموني 4 / 188 .

(5) قـــال صاحب الارتشاف : كساء ، ينسب إليه كُسَيِّيّ ـــ بياءين مشدّدتين ـــ ولا يجوز غيره ، وأجاز بعض النحويين : كَسَوِيّ ، والمحذوف هي الياء المنقلبة عن ألفِ كِساء ، وفي كتاب سيبويه : المحذوف هي الياء الأخيرة ، وهي لامُ الكلمة . 2 / 610 ، والكتاب : 3 / 471 .

في الثالثة [1] ، فوجه التصحيح في الثانية أنَّها قريبة من الأصل ، لانقلابها عن لامٍ ، ووجه القلب أنَّها أَشْبهت الزائدة التي في نحو : حمراء ، لأنَّها ليست بأصلٍ على الإطلاق ، فمن هذا جاز القلب ، لكنْ من حيث إنَّها جزء من الأصل حسُنَ التصحيح، أما الهمزة الثالثة فمنقلبة عن حرف الإلحاق ، وحرفُ الإلحاق ليس بأصل، بل جارٍ مجرى الأصل ، [فيكون أشبه بالهمزة [الرابعة] [2] لأنَّ كلاًّ منهما ليست بمنقلبة عن حرف هو جزء الكلمة] [3] ، والهمزة في الثانية منقلبة عن جزء الكلمة ؛ فلذا قوي من جهةِ [4] القلب ، وازداد حُسنًا ، لأنَّ القلب في الرابعة لازم ، ووجه التصحيح كونها قائمة مقام الأصل من جهة الإلحاق ، ولزم القلب في الرابعة لئلا تقع علامة التأنيث في الحشو .

قوله : **(وإنْ لم ينصرف)**

غير مُسَلَّم على الإطلاق ، بدليل أنّك لو سميت بـ " قُرَّاء " ـ امرأة ـ تمنع من الصرف ، ولا تبدل همزته واوًا ، فعُلِمَ أنّ ذلك القول مُؤوّل [5] ، والأولَى أنْ يقال : فإنْ كان ألف التأنيث قلبتها ، وإنْ كان غيرها صاغ فيه الوجهان .

والمعْيُورَاء : [6] جماعة الحمر ، وهو جمع : عِيرٌ ، كمَشْيُوخَاء : جماعة الشيوخ [7]

ص ـ فصل :وتقول في سِقَاية وعِظَايَة:سِقَائِيّ وعِظَائِيّ ،وفي شَقَاوَة : شَقَاوِيّ

---

(1) إن كانت الهمزة للإلحاق جاز فيها أنْ تسلم وأن تقلب واوًا ، تقول في علباء وحرباء : علبائيّ وعلباوِيّ ، وحربائيّ وحرباويّ . ينظر : الهمع 2 / 194 ، والأشموني 4 / 188 ، وشرح الشافية للرضي 2 / 54 ـ 55، والمقتضب 3 / 149 .

(2) ساقط من (أ) . (3) مطموس في (ب) .

(4) في (ب) وجه . (5) في (ج) ما دلّ .

(6) قال في اللسان : جمع العَيْرِ : أعْيَار وعِيَارٌ وعُيُورٌ وعُيُورَة وعِيَارَات ومَعْيُورَاء : اسم الجمع . . . وقد يقال: المعْيورَاء ـ ممدودة ـ مثل : المَعْلُوجَاء ، والمَشْيُوخَاء ، بمدّ ذلك كله ويقصر . ينظر مادة : ع ي ر .

(7) مثَّل المصنف بهذه الأسماء : خُنْفُسَاوِيّ ومُعْيُوراويّ وزَكَرِياويّ ، ليريك الفصل بين المقصور والممدود ، وإنّ الطويل من الأسماء الممدودة والقصير منها حُكمها واحدٌ وإنْ كثرت حروف خنفساء ومَعْيُورَاء ، ولا يوجب إسقاط شيء من هذه الحروف . ينظر : ابن يعيش 5 / 156 .

وفي رايَةٍ : رَايِيّ ورَائِيّ ورَاوِيّ ، وكذلك في : آية وثاية ونحوهما .

ش ــ قوله : (**[فصل :]** [1] **وتقول في سقاية)**

النسبة تَحْذِفُ تاء التأنيث ، فتبقى بعد الألف في نحو سِقَاية: يَاءٌ ، وفي نحو شَقَاوَة: وَاوٌ ، فـتهمز الياء لئلا تجتمع الياءات وكسرة ، وتبقى الواو على حالها ، لأنَّا نقلب الألف والهمزة إليها في نحو : مَلْهَوِيّ وحَمْرَاوِيّ وعَلْياوِيّ وكِسَاوِيّ ، فإذا ظفرنا بها في نفس الكلمة وقع لنا الغنية عن صنيع آخر [2] .

أما رَايَة ونحوها ممّا وقعتْ فيه الياء بعد ألفٍ ليست بزيادة ؛ ففي النسبة إليها ثلاثة أقـوال:رَايِيّ ــ بياءاتٍ ثلاث ــ ورَائِيّ ــ بهمزة وياءٍ مشدّدة ــ ورَاوِيّ ــ بالواوِ ــ فمَـنْ ذهـب إلى الأول فقد سلك مسلك " ظَبْيِيّ " إذْ في الألف اجمام للسان ليس في الساكن الصحيح ، وهناك جاز لحصول الإجمام للسان قبيل الياءات ، فيكون ما نحن فـيه أولى بالجواز ، ولم يجْرِه مجرى " طَيّ " في ردِّ العين إلى أصلها عند النسبة ، للـزوم كـثرة التغيير [3] من غير حاجةٍ ، بخلاف " طيّ " ، فإنّه لو بقي [على] [4] حاله لَلَزِمَ اجتماع ياءاتٍ أربعة .

ومَنْ مال إلى الثاني ، فالأمر ظاهرٌ ،لأنّه اجتمعت ياءات بعد صورةِ ألفٍ ، فأشبه نحو : سِقَاية ، والياء إذا استُثْقِلَتْ بعد الألف فالوجه قلبها همزة .

ومَـنْ مَلَّـحَ الثالث ؛ فقد مرَّ على طريقة : رَحَوِيّ ، لأنّه اجتمع ياءات فيما قَلَّتْ حـروفه ، فـيما قبل الياء التي هي لاَمٌ في حكم المتحرك ؛ فتقلب الياء واوًا بعدما صارت ألفًا ، كما فُعِلَ مثل ذلك في النسبة إلى : عَمٍ وشَجٍ ؛ فقيل : عَمَوِيّ وشَجَوِيّ

---

(1) ساقط من (ب) و(ج) .

(2) قـال سـيبويه : هذا باب الإضافة إلى كل شيء لامًا ياءً أو واوًا وقبلها ألفٌ ساكنة غير مهموز ، وذلك نحو سقاية وصَلاية ونفاية وشقاوة وغباوة ، تقول في الإضافة إلى سقاية : سِقائِيّ ، وفي صلاية : صَـلاَئيّ ، وإلـي نفايـة : نفائيّ ... وإذا أضفت إلى " سقاية " فكأنك أضفت إلى " سقاء " كما أنك لو أضفت إلى رجل اسمه " ذو جُمّة " قلت : ذوَوِيّ ، كأنك أضفت إلى " ذَوًا " ، ولو قلت : سَقَاوِيّ ، جاز فيه وفي جميع جنسه ما يجوز في " سقاء " . ينظر : الكتاب 3 / 348 ــ 351 ، والأصول 3 / 66 .

(3) في (ب) التقعير .

(4) ساقط من (أ) .

على طريقة : رَحَوِيّ [1] .

وثاية الإبل والغنم : مأواهما [2] .

ص ــ فصل: وما كان على حرفين ، فعلى ثلاثة أضربٍ: ما يُرَدُّ ساقطه ، وما لا يُرَدُّ ، وما يسوغُ فيه الأمران ، فالأول نحو: أبَوِيّ وأَخَوِيّ وضَعَوِيّ، ومنه ستَهِيٌّ[3] في : اسْت، والثاني نحو: عَدِيٌّ وزَنِيٌّ، وكذا الباب ، إلا ما اعتل لامُهُ ، نحو: شِيَةٍ، فــإنّك تقول فيه : وشَوِيّ ، وقال أبو الحسن: وشْيِيّ ــ على الأصل ــ وعن ناسٍ مــن العــرب:عَدَوِيّ، ومنه سَهِيّ ،في: سَهٍ ، والثالث نحو : غديّ وغَدَوِيّ ودميّ ودموِيّ ، ويَدِيّ ويَدوِيّ ، وحَرِيّ وحرْحِيّ، وأبو الحسن يُسَكِّنُ ما أصله السكون، فيقول: غَدْوِيّ ، ويَدْيِيّ، ومنه: ابْنِيّ وبَنَوِيّ ، واسْمِيّ وسَمَوِيّ ــ بتحريك الميم ــ وقياس قول الأخفش إسكانها .

ش ــ قوله : (**[فصل :]** [4] **وما كان على حرفين**)

الاسم إذا كان على حرفين والساقط منه " لامٌ " فهو على ضربين :

أحدهما : أنْ يرد للتثنية ، أو لجمع سلامة المؤنث .

الثانـــي : [5] يجـــوز فيه الردّ وتركه نحو : غديّ ، وغَدَوِيّ ، ودَمِيّ ودَمَوِيّ [6] ،

---

(1) قـــال ســـيبويه : وسألته ــ أي الخليل ــ عن الإضافة إلى راية وطاية وثاية وآية ونحو ذلك ، فقال أقـــول : رَائـــيّ وطائِيٌّ وثَائِيٌّ وآئِيٌّ ، وإنّما همزَ لاجتماع الياءات مع الألف . . . ومن قال أُمَيِيّ قال : آيـــيٌّ ورَايـــيّ ــ بغير همز ــ لأنَّ هذه لامٌ غير معتلة . . . ولو أبدلت الياء الواو فقلت : ثاوِيٌّ وآوِيٌّ وطَاوِيٌّ وراوِيٌّ ، جاز ذلك ، كما قالوا : شَادِيّ ، فجعلوا الواو مكان الهمزة . ينظر : الكتاب 3 / 35، وشرح الشافية للرضي 2 / 51 ، والأصول 3 / 66 .

(2) ينظر : الصحاح واللسان ، مادة : ث و ي .

(3) نَـــصُّ الزمخشري في : ابن يعيش"ستَهِيّ" ، 6 / 2 ، وقال الشارح :((وليس ذلك بجيد)) ينظر هذه الرسالة ، ص : 84 .

(4) ساقط من (ب) .

(5) في (ب) والثاني ، وفي (ج) والثاني عكسه .

(6) إذا نســـبت إلـــى : غَدٍ ونحوه فلك في النسبة وجهان : إنْ شئتَ تركته على لفظه المستعمل تقول : غَدِيّ ، وإنْ شئت رَددت إليه الذاهب منه ، تقول : غَدَوِيّ ، لأنّ الأصل في غَدٍ : غَدْو ، قال لبيد : =

وفـــي الأول الـــرَّدّ نحو : أبويّ وأَخَوِيّ وضَعَوِيّ في " ضَعَةٍ " ــ للنَّبت ــ لقولهم : أَبَــوَانِ ، وأَخَوَانِ ، وضَعَوَانِ [1] ، إِذِ النسبة أحوجُ بالساقط وأحقُّ بأنْ يعود هو لها من التثنية والجمع ، لأنّها بمنزلة مَقَام الضرورة ، ألا ترى أنّ المنسوب يتَجَشَّمُ [له ما لا يتجشم] [2] لغيره من الأسماء ، فإنْ شئت فأنعم فيما في هذا الباب من المسائل نظــرك يتضـــح [3] لـــك ما قلتُ ، فعُلِم أنّها بمنزلة مُقَام الضرورة ، بخلاف التثنية والجمع ، ومن المعلوم أنّ توقُّفَ الثابت بالضرورة على شيء أدخل في المناسبة من توقُّــف مـــا لا ضرورة فيه على ذلك الشيء فيما نحن فيه عَوْدُ ما كان ذهب من [4] الحجـــاب وولّى ؛ فلذا قلنا : إنّ النّسبة أحقُّ بأنْ يعودَ لها الساقطُ وأولى ، ولذا قالوا فـــي الكثير الشائع : يَدَوِيّ ، ودَمَوِيّ [5] ، ولم يقولوا على ما ذكره السيرافي : يَدَيَان

= وَمَا النَّاسِ إلا كَالدِيَارِ وأَهْلُهَا بِهَا يَوْمَ حَلُّوهَا وَغَدْوًا بِلاَقِعُ

ينظر : ابن يعيش 6 / 4 ، والمقتضب 3 / 153 .

(1) قـــال ســـيبويه : هذا باب ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الرّد ، وذلك قولك في أب : أَبَوِيّ ، وفـــي أخ : أَخَـــوِيّ ، وفي حم : حَمَوِيّ ، ولا يجوز إلا ذا . ينظر : الكتاب 3 / 359 ، والأصول 3 / 76 ، والأشموني 4 / 193 ، وشرح الشافية للرضي 2 / 64 .

(2) ساقط من (ب) .

(3) في (ب) يصحُّ .

(4) في (ب) و(ج) من نحو : أب .

(5) قـــال ســـيبويه : فمن ذلك قولهم في دمٍ : دَمِيّ ، وفي يدٍ : يَدِيّ ، وإنْ شئت قلت : دَمَوِيّ ويَدَوِيّ ، كمـــا قالـــت العرب في غدٍ : غَدَوِيّ ، كل ذلك عربيّ فإنْ قال : فهلاَّ قالوا : غَدْوِيّ ، إنّما غد ويد كل واحـــد مـــنهما " فَعْلٌ " . ينظر : الكتاب 3 / 358 ، وقال المبرد : وسيبويه يزعم أنّ " دمًا " : فَعَلٌ في الأصـــل ، وهذا خطأ ، لأنّك تقول: دَمِي يَدمَى فهو دَمٍ ، فمصدر هذا لا يكون إلا " فَعَلَ " ، كما تقول : فَـــرَقَ يَفْـــرقُ ، والمصدر : الفَرقُ ، والاسم : فُرقٌ . . . ومن الدليل أنّه " فَعَلَ " أنّ الشاعر لمّا اضطرَّ جاء به على " فَعَلَ " قال :

جَرَى الدَّمَيَانِ بِالْخَبَرِ اليَقِينِ

يـــنظر : المقتضب 3 / 153 ، وشرح الشافية للرضي 2 / 64 ، وأبو الحسن الأخفش ينسب إليه على زنته الأصلية ، فيقول : يَدْيِيّ وفي غدٍ : غَدْوِيٌّ . ينظر رأي الأخفش في : الصبان شرح الأشموني 4 / 194 ، والخزانة 7 / 478 .

ودَمَيان إلا في ضرورة الشعر[1] [2] .

قوله : (ومنه سَتَهِيٌّ في : اسْت [3])

وقع في [بعض] [4] النسخ : ومنه سَهِيّ في أسْت [5] ، وليس ذلك بجيدٍ ، إذ النسبة إلى اسْت وجهان ، أحدهما : استِيّ ، والثاني : سَتَهِيّ ـ بهاءٍ مكسورة قبلها مفتوحان ـ إذا أثبتّ الهمزة لم ترد اللام ، وإذا حذفتها رددت [وإنّما فُتحت] [4] العين في : سَتَهِيّ ، لأنّ فتحها هو الأصل ، لأنّه يُجمعُ على : أَسْتَاه ، والأصل في " أَفْعَال " أنْ يكون جمع " فَعَل " ـ بتحريك العين ـ كجمل وأجْمَال [6] ، وفرسٍ وأفْراسٍ ، وأمّا نحو : فرخ وأفراخ فشاذٌ لا يُقاس عليه [7] .

قوله : (نحو : عَدِيٌّ وزَنِيٌّ)

الاسم إذا كان على حرفين والساقط منه غير اللام كـ " عِدَة " ، و" زِنَة " ؛ فالساقط منهما الواوُ التي هي بمقابلة الفاء في : وَعَدَه ووزنه ؛ فالنسبة بدون الردّ ، إلا إذا كان معتل اللاّم كـ " شِية " ، والأصل : وشِيَة ؛ فالنسبة إذْ ذاك بالرَّدّ والفرق أنَّك إذا أسقطت التاءَ من "عِدَة " بقيَ حرفان صحيحان، والاسم المتمكّن يكون على حرفين صحيحين ، كـ " غدٍ " وبابه ، بخلاف الحرفين اللذين ثانيهما حرفُ لينٍ ،

---

(1) وممّا يدلك على أنّ الشاعر لمّا اضطر ، فأخرجه على أصله فقال :

فَلَو أنَّا علَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا جَرَى الدَّمَيَان بالْخَبَر اليَقِين

ينظر : ابن يعيش 6 / 5 .

(2) ينظر رأي السيرافي في : شرح الشافية للرضي 2 / 66 .

(3) في (ب) و(ج) الأست . (4) ساقط من (ب) .

(5) في نسخة ابن يعيش 6 / 2 : ستَهِيّ .

(6) في (ب) و(ج) كحَبَل وأحْبَال .

(7) قال سيبويه : هذا باب الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين ؛ فإذا شئت تركته في الإضافة على حاله قبل أنْ تضيف ، وإنْ شئت حذفت الزوائد وردَدْت ما كان له في الأصل وذلك : ابن واسم واسْت . . . فإن تركته على حاله قلت : اسْمِيّ استِيّ وابْنِيّ . . . وإنْ شئت حذفت الزوائد التي في الاسم ورددته إلى أصله فقلت: بَنَوِيّ وسَتَهِيٌّ ، وإنّما جئت في " اسْه " ـ بالهاء ـ لأنّ لامها هاءٌ ، ألا ترى أنّك تقول : الأَسْتَاه ، وسُتَيْهَة في التحقير . ينظر : الكتاب 3 / 361 ، وشرح الشافية للرضي 2 / 67 ، والأصول 3 / 77 ، وابن يعيش 6 / 4 ـ 5 .

فالاسم المتمكن ممتنع مجيئه عليهما ، ولا يجيء في كلامهم نحو: " فُوْ " مفردًا غير مضـــاف ، فلو حذفت التاء من : شِيَة ، للنسبة يلزم هذا الممتنع ، فيجب ردُّ التاء ، لـــئلا يلزم ثبوت ما ليس بثابت في الكلام ، بخلاف ما [إذا][1] حذفتَ التاء من نحو: عِـدَة ، لأنّـــه لا يلزم هذا الممتنع ، فلا يحقّق ضرورةً إلى ردِّ الفاء ، والداعي إلى حذفهـــا وهـــو لصوق الكسرة بالواو ، وقيل لم يقولوا : شِيِيّ ــ بشين وياءٍ مكسورة قـــبل ياء النسبة ــ لاجتماع الياءات والكسرتين ، فعدلوا إلى الأصل وهو : وَشْيَة ، وحركوا عينهُ لأنّها ألِفت [2] الحركة عند حذف الفاء ، وقلبوا لامهُ واوًا ، فصار إلى: وِشَـــوِيّ ، وقيل : ردوا لئلا يلزم ثقل وارتكاب تغييرات على خلاف قياس النسبة ، وأبو الحسن[3] يلاحظ الأصل ، فيقول : وِشْيِيٌّ [4] ــ بسكون الشين ــ لأنّهم لمّا ردّوا الـــوَاوَ رجَعَـــت الكلمـــةُ إلى أصلها، فصارت : وِشْيَة ، والنسبة إلى " وِشْيَة " عند المخـــالِف : وِشَـــيِيّ [5]، وكذا النسبة إلى : شِيَة ــ بعد الرّدّ ــ ولهذا التعليل قال أبو الحســـن : يَدْيِـــيّ وغَـــدْوِيّ ، فأســـكن الدّال فيهما ، وليس ما ذهب إليه أبو الحسن بحســـن ، لأنّ هـــذا التغيير لأجل النّسب ، وكان قياسه القلب ، وفتح ما قبل الآخر كالتغيـــير في : عَمٍ ، لأجل النسبة ، وحمله على النسبة إلى نحو : ظَبْيٍ وغَزْوٍ ليس بجـــيد ، إذْ لـــيس ذلك تغيرًا للنسب لائقًا [بل إبقاء] [6] الياء على حالها ، ألا ترى إلـــى يونـــس فإنه لمّا التزم التغيير في: ظَبْيَة ، عند النسب لزم أنْ يقول : ظَبَوِيّ ، فثبت أنّ قياس تغييرهم في النسب أنْ يقلبوا الياء واوًا ، ويفتحوا ما قبلها ، ولذا كان:

---

(1) ساقط من (أ) . (2) في (ب) ألفت .

(3) أي : الأخفش .

(4) يـــنظر رأي أبـــو الحســـن الأخفـــش في : شرح الشافية للرضي 2 / 60 ، والأصول 3 / 80 ، والصبان على الأشموني 4 / 167 ، والمقتضب 3 / 156 .

(5) تقـــول في الإضافة إلى : شِيَة ــ على قول سيبويه ــ وِشَوِيّ ــ لم تسكن الشين ــ ووِشْيِيّ في قول الأخفش، وكلا المذهبين صوابٌ ، لأنّ " وِشَوِيّ " على الطلب لصحة الاسم وتقويته على قياس : دَمَوِيّ ويَدَوِيّ،وأمّا "وِشْيِيّ " فعلى طلب صحة الاسم، إذْ لا يجوز أن يكون اسمٌ ظاهرٌ على حرفين الثاني منهما حرفُ مدٍّ ولينٍ في شيء من الكلام؛ فإنّما يقع الردُّ لضرورة الاسم فقط، حتى يصير بمنزلة : دَمٍ ، وهو على قياس من قال:دَمِيّ، لأنه لا يطلب مع صحة الاسم تقويته بالحركة.ينظر:هامش الإرتشاف2/ 619.

(6) ساقط من (ب) .

وشَوِيّ ويَدَوِيّ [أولَى] [1] من : وَشْيِيّ ويَدْيِيّ [2] .

قوله : (**وعن ناسٍ من العرب : عَدَوِيّ**)

أي : جاء [3] عن بعض العرب ، زيادةُ واوٍ بعد اللامِ في مثل : عَدِيّ ، كأنهم [4] لمّا امتنع ردّ المحذوف ، لأنّه ليس موضعَ تغييرٍ ، لأنه فاءٌ لا لامٌ نقلوه إلى موضعِ التغييرِ واوًا [5] .

قوله : (**ومنه سَهِيّ**)

إذا قلتَ : سَهٍ ، كان المحذوف هو العين ، لأنّ الأصل : سَتَه ، فالنسبة إليه : سَهِيّ، بدون الردّ ، لأنّ اللام إنّما تُرَدُّ لكونها طرفًا ، والعينُ ليسَت الطرف الذي تقع إليه النسبة ، فلذا قيل سَهِيّ ــ بدون الردّ ــ ولم يُقَلْ : سَتَهِيّ [6] ، وإن قيل في " غَدٍ " و" دَمٍ " : غَدَوِيّ ودَمَوِيّ .

قوله : (**غَدِيٌّ وغَدَوِيٌّ**)

فإن قلتَ: الأصل [في غدٍ][7]:غَدْو ــ بسكون الدّال ــ فما بالها حُرِّكَتْ في النسبة ؟

---

(1) ساقط من (أ) .

(2) قال سيبويه : هذا باب الإضافة إلى ما ذهبت فاؤه من بنات الحرفين ، وذلك : عِدَةٌ وزِنَةٌ ، فإذا أضفت قلت: عِدِيٌّ وزِنِيٌّ ، ولا ترده الإضافة إلى أصله ، لبعدها عن ياء الإضافة ، لأنّها لو ظهرت لم يلزمها ما يلزم اللام لو ظهرت من التغيير ، لوقوع الياء عليها . ينظر : الكتاب 3 / 369 ، والمقتضب 3 / 165 ، والصبان على الأشموني 4 / 167 ، والهمع 2 / 196 ، والأصول 3 / 80 ، وقال الرضي : والفراء يجعل الفاء المحذوفة في هذا الباب من الصحيح اللام كان أو من المعتلة بعد اللام ، حتى يصير في موضع التغيير ، أي : الآخر ، فيصح ردها فتقول : عِدَوِيّ ، وزِنَوِيّ ، وشِيَوِيّ في : عِدَةٍ وزِنَةٍ وشِيَةٍ . ينظر : شرح الشافية للرضي 2 / 63 ، والكتاب 3 / 369 .

(3) في (أ) جاز . (4) في (ب) كأنّه .

(5) يريد : أنّ قومًا من العرب يردون المحذوف وإنْ كان فاءً ويؤخرونه إلى موضع اللامِ ، فكأنّه ينقلب ألفًا ، فيصير : عدا وزنا ، فإذا نسبت إليه قلبت الألف واوًا على القاعدة ، فتقول : عَدَوِيّ وزَنَوِيّ ، وهذا هو رأي الفراء ــ كما ذكر صاحب التخمير ــ 3 / 27 .

(6) إنْ كان الاسم محذوف العين لم ترد إليه شيئًا ، وتنسب إليه على لفظه ، فتقول في النسب إلى سَهٍ ومُذْ : سَهِيّ ومُذِيّ . ينظر : شرح الجمل لابن عصفور 2 / 459 ، والمقتضب 3 / 157 ، وشرح الشافية للرضي 2 / 63 .

(7) ساقط من (أ) و (ج) .

[قلــتُ] [1] : لما ذكرنا أنّها ألفت الحركة عند الحذف وثبتت تلك الحركة في أكثر الأحوال ، فلم تُحذف في النسبة إجراء مالها من المألوف .

والجواب عن إسكان أبي الحسن ما ذكرنا [2] .

قوله : **(ومنه : ابْنِيّ)**

الهمــزة فــي ابن واسم تعاقب اللام المحذوفة ، فإذا جاءت الهمزة في النسبة لم تعدْ الــلامُ ، وإذا عادت اللامُ ذهبت الهمزة ، نحو : ابني وبَنَوِيّ ــ بفتح الباء والنون ــ لأنّ الأصل : بَنَوٌ ــ بفتحتين ــ بدليل قولهم في الجمع : أبْناءُ ، على : أفْعال ، وقد سبق الكلام في مثل هذا قبل [3] .

فإذا حذفت الهمزة صار : بنا، والنسبة إليه : بَنَوِيٌّ ــ بالضرورة ــ كــ "عَصَوِيّ ".

وأمــا "اسمٌ " فأصله : سِمْوٌ ــ بكسر السين ــ أو [سُمْوٌ] [4] ــ ضمُّها ــ والميم في الوجهين ساكنة ، حُذفت الواو وبقي : سِمٌ وسُمٌ [5] .

ورُوي قوله [6] : بِاسْمِ الذي فِي كُلِّ سُورَةٍ سِمه [7]

---

(1) ساقط من (أ) .

(2) إذا نســبت إلى اسمٍ على حرفين ، والمحذوف منه اللام ، والتثنية لا ترد الذاهب منه إليه ، فلك في النســبة وجهــان : إن شئت تركته على لفظه المستعمل ، وإن شئت رددت إليه الذاهب منه ، تقول في النسب إلى غَدٍ : غَدِيّ ، وإنْ شئت : غَدَوِيّ ، لأنّ الأصل في غَد : غَدْوٌ ، قال لبيد :

وَمَا النَّاسُ إلاّ كَالدِّيَارِ وَأَهْلُهَا بِهَا يَوْمَ حَلُّوهَا وَغَدْوًا بَلاَقِعُ

ينظر : ابن يعيش 6 / 4 ، والمقتضب 3 / 153 .

(3) ينظر هذه الرسالة ، ص : 61 ، 62 .

(4) ساقط من (ب) .

(5) قال صاحب الإرتشاف : ابن واسم : يجوز حذف الهمزة ، وردّ المحذوف ، فتقول : بَنَوِيّ وسَمَوِيّ ــ بضــم سينِ " سُمَوِي " وكسرها ــ ومقتضى مذهب الأخفش فيما كان ثانيه ساكنًا الردّ إلى الأصل ، فيقول : سُمْوِيّ ــ بإسكان الميم ــ ومذهب سيبويه ــ الفتح ــ ويجوز إقرار الهمزة ، ولا ترد اللام ، فتقول : ابْنِيّ واسْمِيّ . 2 / 624 .

(6) القائل كما في اللسان عن ابن بري عن أبي زيد ، أنه لرجلٍ من كلبٍ . مادة : س م ا .

(7) هذا بيت من الرجز ، وقبله :

أَرْسَلَ فِيهَا بَازِلاً يُقَرِّمهْ

ينظر : نفس المصدر السابق ، وفي اسم أربع لغات : اسْمٌ وسِمٌ وأُسْمٌ وسُمٌ ، قال الشاعر : =

ــ بكسر السين وضمها ــ ثمّ أدخل همزة الوصل ، فإذا حذفت همزة الوصل قلتَ : سمَوي أو سَمُوي ــ بتحريك الميم فيهما ــ

ص ــ فصل : وتقول في بِنْت وأُخْت : بَنَوِيّ وأَخَوِيّ ــ عند الخليل وسيبويه ــ وعند يونس : بِنْتِيّ وأُخْتِيّ ، وتقول في كِلْتَا : كِلْتِيّ وكِلْتَوِيّ ــ على المذهبين ــ

ش ــ قوله : (**[فصل :]** [1] **وتقول في بنت وأُخْت**)

التاء فيهما ليست للتأنيث ، وإنّما هي بدل من الواو في " بَنَو " ، إذْ لو كانت للتأنيث حُــرِّكَ ما قبلها ، إذْ ليس في كلامهم تاءُ تأنيث قبلها حرفٌ صحيح ساكنٌ ، وكأنّهم عدلــوا بفعلٍ إلى فعلٍ ، ولم يقولوا : بَنَت ــ بفتح الباء والنون ــ لئلا يظن أنّ التاء للتأنيــث ، حتى كأنه قيل : بنوة ، ثمّ حُذفت [2] الواوُ فبقي " بَنْةٌ " ، وكذا " أُخْت " ، أصــله : أخــوة ، ثم حذفت الواو ، وغُيِّرت الصيغة ، فصار إلى : أُخْت ، وتغيير الصيغة ليكون دليلاً على أنّ التاء بدلٌ من الواو التي هي لامٌ ، لا أنّها للتأنيث ، كما أنّ التغيــير فــي " بِنْــت " لذلك أيضا ، والخليل وسيبويه قالا في النسبة إلى بِنْت وأُخْت: [بَنَوِيّ وأَخَوِيّ] [3] ــ بحذف التاء ، وردّ الواو ــ لأنّ هذه التاء إنْ لم تكن تاء تأنيثٍ فإنّ هذا الإبدال لمَّا اختصَّ بالمؤنث جرى مجرى عَلَم التأنيث ، لأنَّ إزالة الــتاء وإعادة الكلمة إلى الزِّنة الأولى ، لتسقط علامة التأنيث[4] ــ هذا قولٌ متين ــ وإذا كانوا قد ردُّوا المحذوف في : أَخ ، وهو غير معوّض ، قيل لهم : النسب للردِّ

= وَعَامُنَا أعْجَبَنَا مُقَدَّمُهْ يُدْعَى أَبَا السَمْحِ وَقِرْضَابٌ سُِمُهْ

فمــن قــال : اسمٌ وسِم أخذه من سَمِي يَسْمى ، مثل : عَلِيَ يَعْلَى ، ومن قال : أُسْمٌ وسُمٌ أخذه من : سَمَا يَسْــمُو ، وكلاهمــا معــناه العُلُو والارتفاع . ينظر : إعراب ثلاثين سورة ، ابن خالويه ، مطابع دار ومكتبة الهلال ــ بيروت ــ بدون تاريخ ، ص : 10 .

والشاهد قوله : سِمه وسُمه ــ بضم السين وكسرها ــ كما ذكر الشارح .

(1) ساقط من (ب) .

(2) في (أ) حذف .

(3) مطموس في (ب) .

(4) ينظر قول الخليل وسيبويه في هذه الرسالة، ص: 88 ، الهامش رقم: 2، والكتاب 3/ 360، 361.

عـند حـذف العوض ألزمُ ، لأنَّ لذهاب العوض أثرًا ، ألا تراهم لمّا حذفوا العوض من " اسم " أوجبوا الردّ ، فقالوا : سَمَوِيّ ، ولمّا لم يحذفوا قالوا : اسْمِيٌّ ــ بدون ردِّ المحـذوف ــ فعُلـم أنَّ لذهاب العِوض أثرًا في ردّ المحذوف وَقْعٌ بدون العِوض ؛ فيجـب الـردّ عند النسبة إليه وإنْ لم يذهب منه عِوض ؛ فكان الردّ في النسبة إلى " أُخْت " أحقُّ لذهاب العِوض منه مع أنّ الردّ فيما لا عوض فيه هو الأخفُ .

ووجـه قـول يونس الجري على الظاهر ، فإنَّ التاء لمّا صارت بدلاً ، ولم تكن للتأنيث جرت مجرى التاء في : عِفْرِيت ؛ فقيل : بِنْتِيّ وأُخْتِيّ ، كما قيل : عِفْرِيتِيّ .

ومذهب الخليل وسيبويه أدخلُ في القياس ، بيانه : أنّ المصغَّر والمنسوب أخوان ، مـن حيـث إنّ تـاء التأنيث لا تَدْخُل [1] في صيغة كلٍ منهما ، بدليل أنّه لا يجيء مُصغَّرٌ على " فَعِيلٍ " ــ مثالاً ــ ولامُهُ تاء التأنيث ، كما لا يجيء منسوب .

وقـيل : يـاء النسب وتاء التأنيث ، ممّن جاز عنده " أُخْتِيّ " يلزم أنْ يجوز عنده " أُخَيْت " وهذا ممتنع عند الكل ، فيمتنع " أُخْتِيّ " [2] .

قوله : (**وتقول في كِلْتَا**)

الـتاءُ فـيه بدلٌ من الواوِ ، والأصل : كِلَوِيّ ، والألف للتأنيث مثلها في " حُبْلَى " ، أُبْدلـت الواوُ تاءً إشعارا للتأنيث ، ولم يكتف بالألف لانقلابها ياءً في قولك : رأيت المرأتيـن كلتـيهما ، فلمّا قَصَدُوا إلى النسب ، لم يبق لإثبات التاء وجهٌ ، فحُذِفتْ ، فبقـي : كِلَوِيّ ــ بألف قبلها واوٌ ــ ويجوز حذفها وقلبها إلى الواوِ ، كما هو الحكم فـي نحـو : حُـبْلَى ، إلا أنّ الحذف لزم لئلا يلزم اجتماع الواوين ، فحذفت الألف وحُرِّكت اللامُ على قياس ما تقدم من أنّ التّغيير لأجل النسب يوجِب فتح ما قبل

---

(1) في (أ) لا تدخل لها .

(2) النسـب إلى : بِنْت وأُخْت في مذهب سيبويه بحذف التاء وردّ المحذوف ، فتقول : أَخَوِيّ وبَنَوِيّ . يـنظر : الكتاب 3 / 360 ، وشرح الشافية للرضي 2 / 68 ــ 69 ، والأصول 3 / 77 ، وابن يعيش 6 / 5 ،ومذهـب يونـس : أنّه ينسب إليها على لفظها ؛ فتقول : أُخْتِيّ وبِنْتِيّ . ينظر رأي يونس في : الإيضـاح لابـن الحاجب 1 / 601 ، والأصول 3 / 77 ، وشرح الشافية للرضي 2 / 69 ، ومذهب الأخفـش يقـرُّ ما قبل التاء المحذوفة على سكونه وما قبله على حركته ويرد المحذوف ، فيقول أُخْوِيّ وبـنوِيّ فـي : أُخْـت وبِنْـت . يـنظر رأي الأخفـش في : شرح الجمل لابن عصفور 2 / 460 .

المعتل اللاّميّ ، فيبقى : كلويّ [وهذا مذهب سيبويه] [1] [2] وقياس مذهب يونس أنْ نقــول : كِلْتِيّ وكِلْتَوِيّ وكِلْتَاوِيّ ، كحُبْلِيّ وحُبُلَوِيّ وحُبْلاَوِيّ [3] ، ووقع في النسخ : ((كِلْتِــيّ وكِلْــتَوِيّ ــ علــى المذهبين ــ وهو غير مستقيم)) [4] لأنّهما على مذهب يونــس لا علــى المذهبين ، والمذهب الآخر : كِلَوِيّ ــ على ما بينّا ــ أما " كِلاَ " فبمنزلة : هُدًى وعصا ، والنسبة إليه : كِلَوِيّ كعَصَوِيّ .

ص ــ فصل: ويُنسب إلى الصدر من المركَّبة ؛ فتقول مَعْدِيّ وحَضَرِيّ وخَمْسِيّ في : خمْسَةَ عَشَرَ ــ اسمًا ــ وكذلك اثني أو ثَنَوِيّ في : اثْنِي عشر ــ اسمًا ــ ولا يُنسب إليه وهو عددٌ ، ومنه تأبَّطَ شَرًّا وبرق نحره ، تقول : تَأَبطِيّ وبَرَقِيّ .

قوله : (**[فصل :]** [5] **ويُنسب إلى الصدر من المُركَّبة**)

إنّما نُسب إلى الصدر لأنّ الشطر الثاني بمنزلة تاء التأنيث من حيث إنّ كلاًّ منهما زيادة ضُمَّت إلى الأول ، ولذا فُتح ما قبله وهو آخر الصدر [6]، كما فتح ما قبل تاء التأنيــث ، وتاء التأنيث تسقط عند النسبة ؛ فكذا الشطر الثاني كـــ " حضريّ " في : حضر موت، وكـــ " معدي " في : معد كرب ؛ فلمَّا حذفت:كرب، بقي : معدي [7] ، وياؤُه كياء " جائِيّ " ؛ فيجوز الحذف نحو : معديّ ، كـــ " جائيّ " وقلْبها إلى الألف

---

(1) ساقط من (أ) .

(2) ينظر : الكتاب 3 / 360 ــ 363 ، وشرح الشافية للرضي 2 / 68 ــ 69 ، والأصول 3 / 77 ، وابن يعيش 6 / 5 .

(3) يــنظر رأي يونــس في : الإيضاح لابن الحاجب 1 / 602 ، والأصول 3 / 77 ، وشرح الشافية للرضي 2/ 69 .

(4) كذا في نسخة: ابن يعيش 6 / 5 .

(5) ساقط من (ب) .

(6) في (أ) أو الصدر .

(7) قــال ســيبويه : هــذا باب الإضافة إلى الحكاية ، فإذا أضفت إلى الحكاية حذفت وتركت الصدر بمــنزلة: عــبد القــيس ، وخمسة عشر ، حيث لزمه الحذف ، كما لزمها، وذلك قولك في تَأبط شرًّا : تَأَبَّطِــيٌّ . يــنظر : الكــتاب 3 / 377 ، والأشموني 4 / 189 ، والأصول 3 / 70 ، وأجاز الجرمي النسب إلى الثاني فتقول شَرِّيّ في : تأبّط شرًّا . ينظر رأي الجرمي في : الأشموني 4 / 189 .

ثـــم تقلـــب الألف إلى الواو نحو : معدٍ ، ثم مَعْدَوِيّ كـــ " جائوِيّ " ، وخَمْسِيّ في : خمْسَةَ عَشَر ــ اسمًا ــ لمّا حُذفَت " عَشَر "، بقي : خمسة، فعُومِلت معاملة " طَلْحَة " فـــي حذف التاء ، وكـــ " اثْنَي " أو" ثَنَوِيّ " في : اثنا عشر ــ اسمًا ــ لأنَّك حذفت " عشر " فبقي : اثنا ، والألف منه بمنزلة الألف في " مسلمان " ؛ فحذفت فبقي :اثن، كـــــ " ابـــن " ؛ فلـــك أنْ تقول : اثني كـــ " ابني " ، أو ترد اللام ، وتقول: ثنا كـــ " رَجَا " ثم : ثَنَوِيّ كـــ " رَجَوِيّ " [(1)] .

قوله : **(ولا يُنسب إليه وهو عددٌ)**

إنَّمـــا لـــم يُنســـب إلـــى " اثنا عشر " وهو عدد ، لأنَّك إذا نسبت فلا يخلو من أحد الأمريـــن، إما أنْ تثبت " عشر " أو لا تثبت ؛ ففي الأول الجمع بين ما هو قائم مقام نـــون " اثـــنان " وهو : عشر ، بدليل امتناع قولك : اثنا عَشْرِيّ ، مع جواز قولك : خمسة عَشْرِيّ ــ بالإضافة ــ [ولا يجمع بين نون " اثنان "] [(2)] وبين ياء النسب ، وهمـــا متعاقبان ، إذْ لا يقال : اثنانيّ ، كما لا يجوز : مسلمانيّ ، وفي الثاني وقوع اللـــبس ، إذْ لا يُعْـــرف أنّـــه منسوب إلى " الاثنان " أو إلى " اثنا عَشَرَ " ، وكلاهما الفساد بيِّن مجحفٌ ؛ فلا يجوز النسبة إلى " اثنا عَشَر" ــ وهو عدد ــ وقيل : إنَّما لم ينسب إليه وهو عدد كراهة اللبس ، لأنَّك إذا قلت : خَمْسِيّ ، لم يُدْرَ أنه منسوب إلى " خمْسَةَ عَشَر " أو إلى " خمسة " ، ولا يَرِدُ رجلاً سُمِّيَ بـــ " خمْسَة " ، لأنَّ وقوع

---

(1) قال سيبويه: هذا باب الإضافة إلى الاسمين اللذين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر؛ فجُعِلا اسمًا واحدًا . . . فمـــن ذلـــك خمسةَ عَشَرَ ، ومعد يكْربَ ، في قول من لم يضف ؛ فإذا أضفت قلت : مَعْدِيٌّ وخَمْسِيّ . يـــنظر : الكتاب 3 / 374 ، والمقتضب 3 / 143 ، والأصول 3 / 69 ، وشرح الشافية للرضي 2 / 71 ــ 72 ، وأجاز الجرمي النسب إلى الجزء الأول أو الثاني ــ أيهما شئت ــ فتقول : بعليّ أو بكّيّ . ينظر هذا الرأي في : شرح الشافية للرضي 2 / 72 ، والصبان 4 / 190 ، وأبو حاتم لا يجيز ذلك إلا منسوبًا إليها قياسًا على : رَامِيَة هَرْمَزِية ، قال الشاعر :

تَزَوَّجْتَهَا رَامِيَّةً هَرْمَزِيَّةً بِفَضْلِ الَّذِي أَعْطَى الأَمِيرُ مِنَ الرِّزْقِ

نسبة إلى : رَامَهُرْمز ؛ فتقول : بَعْلِيّ بَكِّيّ ، أو تقتصر على الأول . ينظر رأي أبي حاتم في : الصبان على الأشموني 4 / 190 ، والهمع 2 / 193 .

(2) ساقط من (أ) و (ب) .

ذلك اللبس نادرٌ، والعدد كثيرٌ، فلا يلزم من اتساع ممّا يؤدي إلى اللبس في الغالب ، والامتناع [لا] [1] يؤدّي إلى ذلك بتقدير نادر [2] .

قوله : (**ومنه تَأَبَّطَ [شَرًّا]** [3])

إذا نسـبت إلـى الجملة المحكية نسبت إلى الصدر ـ كما ذكرنا ـ نحو : تَأَبّطيّ وبَرَقِيّ ، وحذفُ الشطر الثاني ، لما قلنا إنّ النسبة إلى الشطرين ممتنعة .

فإن قلتَ : فما تقول في الضمير المستكن في " تَأَبَّط " ؟

قلتُ : قد زال هو أيضا ، إذْ لو جاز ثبوت ذلك الضمير عند النسبة للزم أن يقال : بَرَقَ نحريّ ، واللازم منتف .

ص ـ فصل : والمضاف على ضربين :

مضـاف إلى اسمٍ معروف يتناول مُسَمّى على حياله ، كـ " ابن الزبير " و" ابن كـراع "، ومـنه الكنى كـ " أبي مسلم " و" أبي بكرٍ " ، ومضاف إلى ما لا ينفصل فـي المعـنى عن الأول كـ " امرئ القيس" و" عبد القيس " ، فالنسب إلى الضرب الأول : زُبَيْرِيّ و كَرَاعِيّ ومُسْلِمِيّ وبَكْرِيّ ، وإلى الثاني : عَبْديّ وامْرِأيّ ، قال ذو الرمة :

وَيَذْهَبُ بَيْنَهَا الْمَرْئِيّ لَغوا ... ...

وقد يصاغ منهما اسمٌ فَيُنْسب إليه كـ " عَبْدَرِيّ " و" عَبْقَسِيّ " و " عَبْشَمِيّ " .

ش ـ قوله : ([**فصل :**] [4] **والمضاف على ضربين**)

المضـاف والمضاف إليه اسمان بمنزلة : مَعِد يكرب ، والواجب أن يُحذف الشطر الثانـي ، ويُنسـب إلـى الصدر ، لأنّ الشطر الثاني شبيه بتاء التأنيث من حيث إنّ كلاًّ [5] منهما طرفان ؛ فإنْ عدل إلى حذف الصدر ونسب إلى الثاني ؛ فلعلّةٍ وهي :

---

(1) ساقط من (أ) و(ب) .

(2) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب 1 / 603 .

(3) ساقط من (أ) .

(4) ساقط من (ب) .

(5) في (ب) كلاهما .

كــون المضاف إليه أعرف من المضاف ، كــ " ابن الزبير " [1] ، ألا ترى أنَّ لفظة " الزبـــير " أخـــصُّ من "ابن" ، لأنّ "ابن" شائعٌ ، يكون لكل واحد [2] ، و" الزبير" [3] عَلَمٌ لواحدٍ ، وليس شائعًا .

فإنْ قلتَ : أما في هذا الصنيع العود إلى المهروب عنه ، وهو وقوع الالتباس بين المنسوب إلى " الزبير " ، وبين المنسوب إلى " ابن الزبير " .

قلتُ : بلى ، غير أنَّ هذا اللَّبس أهون من اللّبس في النسبة إلى " ابن " ، لأنّ ذلك لَبس في موضع عام ، وهذا في موضع خاص محتمل هذا القدر من اللّبس في قولك: الزُّبَيْرِيّ ، ويكتفي بدلالة الحال [4] .

ومـــن هـــذا الضّرب : الكُنَى كمثاليه [5] ، ولا تقول " أبويّ " ، لأنّ لفظة " الأب " شائعةٌ ، ليست تختص بواحدٍ أو اثنين أو ثلاثة .

فإن قلتَ : ما تقول في كنى الأطفال ؛ فإنّ طفلاً مكنى بـــ " أبي بكر " مثلاً ، ليس له في الحال ابن اسمه " بكر " يعرفونه به ؛ فلا يكون الأب مضافًا إلى اسم معروف يتناول مُسَمى على حياله ، وكلام المصنف في مثل هذا المضاف إليه .

قلت : في الكنى سلوك طريقة التفاؤل ؛ فإنّهم يكنُّون صغيرًا بـــ " أبي بكر " مثلاً

---

(1) ابـــن الزبـــير هو : عبد الله بن الزبير بن العوّام ، وأمهُ أسماء بنت أبي بكر ، شهد الجمل مع أبيه وخالـــته عائشـــة ، وكان شهمًا شجاعًا ، لَسِنًا فصيحًا ، قتل ــ رضي الله عنه ــ في أيام عبد الملك بن مـــروان ، بمكـــة ، سنة : 73 هــ . ينظر : الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، ابن عبد البر ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، مكتبة النهضة بمصر 3 / 905 ، والأعلام 4 / 218 .

(2) في (ب) أحد .

(3) أبو عبد الله الزبير بن العوّام : صحابي جليل من السابقين في الإسلام ، لم يتخلف عن غزوة غزاها النبيّ ــ صلى الله عليه وسلم ــ قتل يوم الجمل قريبًا من البصرة ، سنة : 36 هــ . ينظر : الاستيعاب 2 / 510 ، وحلية الأولياء ، الأصبهاني ، تحقيق محمد الخافجي ، مكتبة الخافجي ــ القاهرة ــ 1967 ف ، 1 / 89 ، والطبقات الكبرى ، ابن سعد ، دار صادر ــ بيروت ــ 1957 ف ، 3 / 100 .

(4) إذا كـــان المضـــاف كلمة " أبٌ " أو " أمّ " أو " ابن " ، نُسِبَ للمضاف إليه فقط ، فتقول في النسبة لأبـــي بكر : بَكْرِيّ ، وابن الزبير : زُبَيْرِيّ ، وأم كلثوم : كلْثُومِيّ . ينظر : الكامل في اللغة والأدب ، المبرد ، الناشر : مكتبة المعارف ــ بيروت ــ بدون تاريخ ، 2 / 220 ، والأشموني 4 / 191 .

(5) أي مثالي المصنف وهما : أبو مسلم وأبو بكر .

ليعـيش إلى أنْ يُولَدَ له ابن ، ويُسمى بـ " بكرٍ " ، والمكنّى بهذه الكيفية عندهم كأنّه عاش حتى وُلِدَ له ولد ، وسُمّي بـ " بكرٍ " [1] ؛ فكان المضاف إليه هنا من قبيل ما نحـن فـيه ، ولا بأس بكون المجموع عَلَمًا [لذلك الشخص] [2] ، ألا ترى أنَّ ابن الزبـير عَلَمٌ على عبد الله ، والسامع إذا سمعه لا يخطر بباله ابنٌ منسوبٌ إلى رجل مُسـمى بـ " الزبير " ، وليس للمضاف إليه على هذا التقدير مسمى على حياله ، ومـع ذلـك يُنسب إليه لا إلي الصدر من هذا المركّب ، بالنظر إلى أصل الوضع ، لأنّ " ابن الزبير " في الأصل ، وُضِعَ لابن منسوبٍ إلى رجل مسمى بـ " الزبير "، وكذا فيما نحن فيه من الكنى ، هذا إذا كان المضاف إليه اسمًا معروفًا يتناول مسمًّى على حياله ؛ فإنْ لم يكن المضاف إليه شيئًا غير المضاف ، كمثاليه [3] .

ألاترى أنّ " امرأ القيس "ليس بإنسان أُضيف إليه "امرئ "،وهو بمنزلة:حضر موت، يُنسب إلى الصدر منه كـ " عَبْدِيّ " و" امْرِيّ " حُذفت الهمزة من " امرئ "، ورُدَّت الكلمـة إلى أصلها ــ وهو سكون العين ــ ولكنها حُرِّكت في النسبة إيذانًا بأنّ العين كانت قد أَلِفَت الحركة في أكثر الأحوال ، وعن المصنف أنّ امرأ القيس قبيلة [4] .

قوله : (**ويذهَبُ [بينها المَرْئيُّ لَغْوًا]** [5])

كـان ذو الرُّمَّة [6] يهجو بني امرئ القيس [4] ــ وليس هو بامرإ القيس المشهور ــ بقصيدة على هذا الروي، فرآه "جرير"[7] وهو ينشد، فقال: هَل أُعينُكَ ببيت أو بيتين؟ فقال : يَعُدُّ النَّاسِبُون إِلَى تَمِيمٍ بِيُوتَ الْمَجْدِ أَرْبَعَةً كِبَارًا

---

(1) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب 1 / 604 . (2) ساقط من (أ) .

(3) أي مثالي المصنف وهما : امرؤ القيس وعبد القيس .

(4) هم بنو امرئ القيس بن زيد مناة بن تميم . ينظر : جمهرة أنساب العرب ، ص : 214 .

(5) ساقط من جميع النسخ .

(6) ذو الـرمة ، واسمه : غيلان بن عقبة العدويّ المضريّ ، وكنيته : أبو الحارث ، من فحول الطبقة الثانـية من الإسلاميين ، تـ : 117 هـ . ينظر : طبقات ابن سلام ، ص : 164 ، والشعر والشعراء 2 / 437 ، والأعلام 9 / 319 ــ 320 .

(7) جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي التميمي ، أبو حرزة ، شاعر إسلامي فحل ، كان من أشد الناس هجـاءً ، هجا ثمانين شاعرًا فغلبهم كلهم إلا الفرزدق ، تـ : 110 هـ . ينظر : الشعر والشعراء 1 / 374 ، والأعلام 2 / 111 .

يَعـــدُّونَ الرَّبَـــابَ وآلَ بَكْرٍ وَعَمْرًا ثم حَنْظَلَـــةَ الخيَـــارَا
ويَذْهبُ بَينها المَرَئيُّ [1] لَغْوًا كمَا الغيثَ فِي الدِّيَة الحُوَارَا [2]

ثـــم مـــرَّ بـــذي الرُّمَّة الفرزدقُ ، فقال : أنشدني قصيدَتَكَ ، فأنشدها ، فلما بلغ هذه الأبـــيات ، قـــال له الفرزدق : توقّف ، ثم قال : أعدها ، فأعادها ، ثم استعادها مرة أخرى ، فأعادها، ثم قال له الفرزدق : واللهِ لقد عَلَكَهُنَّ من هو أشدُّ لَحْيَين منك ![3]

والحُوَارُ : الفصيل [وهو ولد الناقة] [4] .

قوله : **(وقد يُصاغ منهما اسم فيُنسب إليه)**

وذلك لرفع اللَّبس .

عَبْدَرِيّ: منسوب إلى عبد ربّه .

وعبقَسِيّ : منسوب إلى عبد قيس .

وعبشَمِيّ : منسوب إلى عبد شمس[5] .

ص ــ فصل : وإذا نُسب إلى الجمع ردَّ إلى الواحد ، كقولك : مسْمَعيّ ومهلبيّ وفرَضيّ وصحَفيّ ، وأمَّا الأنصاريّ والأنباريّ والأعرابيّ ، فلجريها مجرى القبائل،

---

(1) فـــي جمـــيع النسخ : المرائيّ ، والتصويب من : ديوان شعر ذي الرمَّة ، عنى بتصحيحه : كارليل هنري هيس مكارتني ، مطبعة : كلية كمبريج ، 1919 ف ، ص : 196 ، وابن يعيش 6 / 8 والتخمير 3 / 32 ، وشرح أبيات المفصل 1 / 792 .

(2) الأبـــيات مـــن الوافر من قصيدة لـــ " ذي الرُمّة " يهجو هشام بن قيس المرئيّ . ينظر شرح أبيات المفصـــل 1 / 793 ، والمعـــنى : أنّ بيوت المجد إذا عُدت لم يكن بيت امرئ القيس في جملتها ، وإنّما يقع إذا ذُكِر معها لغوًا لا يُعتَد به كما لا يُعتَد بالحوار إذا كان في الدية ، لأنّه لا يُقبَل فيها إلا الكبار . والشـــاهد : في البيت الثالث وهو : "المرئي" حيث نُسب إلى الجزء الأول من المركب الإضافي (امرئ القيس) .

(3) ينظر هذه القصة في : شرح أبيات المفصل 1 / 793 ــ 794 .

(4) زيادة من : مختار الصحاح ، مادة : ح و ر .

(5) وقـــد يجعلـــون للنسب في الإضافة اسمًا بمنزلة : جعفَر . . . فمن ذلك " عبْشَمِيّ " و " عبدَرِيّ " ، ولـــيس هـــذا بالقياس ، إنّما قالوا هذا كما قالوا : علْوِيّ وربانيّ . ينظر : الكتاب 3 / 376 ــ 377 ، والمقتضب 3 / 143 ، والمخصص 13 / 245 .

كأنماريّ وضِبابيّ وكِلابيّ ، ومنه : المعافريّ والمدائنيّ .

ش ــ قوله : (**[فصل :]** [1] **وإذا نُسب إلى الجمع**)

اعلم أنّ المقصد الأصلي والغرض الكلي من النسبة فيما نحن فيه هو : الدلالة على الجنس ، فإنك إذا قلتَ : فَرَضِيٌّ ، عُلِمَ [2] أنّك تضيف هذا المنسوب إلى هذا الجنس بكثرة مُلابسته له ، وهذا الغرض حاصل بالإضافة إلى المفرد ، ألا ترى أنك لو قلت : فَرَائِضِيّ ، لم يفد شيئًا آخر زائدًا على ما أفاده قولك : فَرْضِيّ ، ولا يُتْرك الأخصر عند وقوع الكفاية به إلى الإطوال المستكره ؛ فلذا [رُدَّ إلى الواحد في النسبة إلى الجمع [3] ، وقيل : مِسْمَعِيّ ــ بكسر الميم ــ ومهلبِيّ ، وفَرَضِيّ ــ بفتح الفاء والراء ــ] [4] ، وصَحَفِيّ ــ بفتح الصاد والحاء ــ [5] في النسبة إلى : المسامعة [6] ــ وهم قومٌ نزلوا بالبصرة [7] ــ وإلى المهالبة [8] ــ وهم قوم ــ

وإلى الفرائض والصحف لأنهما جمعًا فريضة وصحيفة ، والنسبة إليهما كالنسبة

---

(1) ساقط من (ب) .

(2) في (ج) فاعلم .

(3) ينظر : المخصص 13 / 246 .

(4) مطموس في (ب) .

(5) في (أ) بفتح الفاء والصاد .

(6) المسامعة من بني ربيعة بن قيس بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر وبن وائل ، والمسْمَعِيّ : هذه النسبة إلى المسامعة ، وهي محلة بالبصرة ، نزلها المسمعيون ، فنُسبت المحلة إليهم ، وهي بفتح الميم الأولى وكسر الثانية ، والنسبة إليها : مِسْمَعِيّ ــ بكسر الميم الأولى وفتح الثانية ــ ينظر : جمهرة أنساب العرب ، ص : 319 ، والأنساب ، أبي سعد عبد الكريم التميميّ السمعانيّ ، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، طبع ونشر: دار الجنان ــ بيروت ــ ط : 1، 1988 ف ، 5 / 297 .

(7) البصرة بلد بالعراق . ينظر : معجم البلدان 1 / 430 ــ 440 .

(8) المهالبة : المهلَّبيُّ ، هذه النسبة إلى أبي سعيد المهلب ابن أبي صفرة الأزدي ، أمير خراسان ، وأولاده العشرة نسبة وولاءً منهم : منصور بن جعفر بن علي بن الحسين بن منصور بن خالد بن يزيد بن المهلب بن أبي صفرة المهلبي الأزدي ، وأحمد بن هارون بن محمد بن يزيد المهلب المهلبي ، ومحمد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة الأزدي المهلبي البصري . ينظر : الأنساب للسمعاني 5 / 418 ــ 419 .

إلى: حَنِيفَة ، و" فرائضيّ " خطأ مثبت [1] [2] .

ولــو كــان جَــرْيُ العــادة باستعمال هذا النحو جهلاً لقبحه ، للزم أنْ يصح كل ما يستعمله العوامّ من نحو اللحنة في اللغة .

وقيل : الجمع في الاسم معنى عارض ، والنسبة إلى الأصل تكون لا إلى العارض .

والوجــه الثالــث : ما ذكرنا أنّ المنسوب إليه في الحقيقة هو الوالد أو المَوْلِد [3] ، وإذا نســبت إلـــى غيره فللتشبيه ، وما هو الأصل واحدٌ ؛ فكذا ما ينخرط في سلكه بالشَّبه ، وإنَّما جاز النسبة إلى " الأنصار " لجريه مجرى العَلَم الغالب [4] .

وإلى الأنبار ، لأنَّها غلبت على قبيلة.

وإلـــى الأعــراب ، لأنّهــا تقع على أهل البدو ؛ فصار اسمًا لقوم مخصوصين في العــرب ، والعــرب تشــمل الجنس قاطبة ، والجمع إنّما يُرَدُّ إلى الفرد ، لأجل أنَّ الغــرض هو النسبة إلى الجنس ، ولا حاجة إلى لفظ الجمع ؛ فإذا كان " الأعراب " جــنسًا من عَرَبٍ ، كان أشبه بالمفرد فنُسب إليه لا إلى " عربٍ " ، إذْ في قلب الأمرِ قلبٌ للأصل [5] .

---

(1) في (ج) بحث .

(2) قــال ابــن سيدة : إذا نسبت إلى الفرائض تقول : فَرَضِيٌّ ، تردها إلى الفريضة . المخصص 13 / 246 ، وقــال الرضــي في شرح الشافية : وإنْ كان جمعًا له واحدٌ قياسي نسبت إلى ذلك الواحد ، كـ " كتَابِيّ " في "كتب " 2 / 78، وإذا نسبت إلى جمع له واحد قياسي . . . فتقول في النسب إلى فرائض وكتــب وقلانــس : فَرَضِــيّ وكِتَابِيّ وقَلَنْسِيّ ، وقول النّاس : فرائضيّ وكتبيّ وقلانسيّ خطأ . ينظر : شرح الأشموني 4 / 198 .

(3) في (أ) المولود .

(4) قال في الإرتشاف : فلو كان الجمع غالبًا على ناسٍ بأعيانهم نحو : الأنصار ، تقول : أنْصارِيّ ، 2 / 629 .

(5) قــال ســيبويه : وتقول في الأعراب : أعرابيٌّ ، لأنّه ليس له واحدٌ على هذا المعنى ، ألا ترى أنّك تقــول : العرب ، فلا يكون على هذا المعنى ، فهذا يُقوِّيه . 3 / 379 ، وقال السيرافي : إِنَّ العرب من كــان مــن هــذا القبيل من سكان الحاضرة والبادية ، والأعراب إنَّما هم الذين يسكنون البدو من قبائل العــرب ؛ فلــم يكــن معنى الأعراب معنى العرب فيكون جمعًا للعرب . ينظر : شرح السيرافي على الكتاب 2 / 89 .

قوله : (ومنه المُعَافِرِيُّ)

إذا نُقِـلَ بناء الجمع إلى العَلَمِيَّة صار بمنزلة اسم مفرد ، والنسبة إلى المفرد سائغة شائعة ؛ فلذا قيل : مُعَافِرِيُّ ، لأنَّ مُعَافر : اسم رجل [1] .

ومدائنـــيّ ، لأنَّ مدائن اسم بلد [2] ، ومن ثم شاع قولهم: أنماري وضبائي وكلابي، وإنْ كانت في الأصل جموع : نمر وضبّ وكلب .

ومعافــر بعد العلمية ليس له واحد يرد إليه للنسبة ، فهو بمنزلة : هاشم ، ومدائن بمــنزلة : مضر ، وأنمار[3]وضباب وكلاب بمنزلة: قريش[4]، فتقول : كلابِيّ ، كما تقول : قُرَيْشِيّ [5].

ص ــ فصــل : ومــنَ المعدولةِ عن القياس ، قولهم : بَدَوِيّ وبَصَرِيّ وعَلَوِيّ وطَائِيّ وسُهَلِيّ ودُهْرِيّ وأُمَوِيّ وثَقَفِيّ وبَحْرَانِيّ وصَنْعَانِي وقُرَشِيّ وهُذَلِيّ ، قال :

هُذَيْلِيّةٌ تَدْعُو إذَا هِيَ فَاخَرتْ أَبًا هُذَلِيًّا مِنْ غَطَارِفَةِ نُجْد

وفُقَمِيّ ومَلَحِيّ وزِبَانِيّ وعبْدِيّ وجُذْمِيّ في : فقيم كنانة ، ومليح خزاعة ، وزُبَيْنة

---

(1) وفــي مُعافر : مُعَافِرِيّ ، وهو فيما يزعمون : مُعافر بن مرّ ، أخو تميم بن مرّ ، وقيل هو : معافر بــن يعفــر ابن مالك بن الحارث بن مرّة بن أدد بن زيد . ينظر : جمهرة أنساب العرب ، ص: 418 ، والتخمير 3 / 35 ، والكتاب 3 / 380 ، والأصول 3 / 71 .

(2) مدائن : النسبة إليها مدائنيُّ ، وجاز النسبة إلى الجمع بصيغته ، لأنّه صار علمًا بهذه الصيغة . . . والنسبة إلى مدينة الرسول ــ صلى الله عليه وسلم ــ : مدنيّ ، وربما قيل : مَدِينيّ ، والمدائن : بلد تقع وســط مصب الفرات في دجلة ، وهي عاصمة الفرس ، فتحها سعد ابن أبي وقاص في خلافة عمر ــ رضي الله عنهما ــ ينظر : معجم البلدان 5 / 74 .

(3) الأنمـــار: وهــم بطن من لُكَيْز بن أقصى ، من العدنانية ، وهم : بنو أنمار ابن عمرو بن ديعة بن لُكَيْز بن أقصى . ينظر : معجم قبائل العرب القديمة والحديثة 1 / 47 ــ 48 .

(4) ينظر : قبيلة قريش في هذه الرسالة ، ص : 148 .

(5) إذا جــاء شيء من هذه الأبنية التي تقع الإضافة على واحدها اسمًا لشيء واحد تركته في الإضافة علــى حاله، ألا تراهم قالوا في أنمار : أَنْمَارِيّ ، لأنّ : أنمارًا اسم رجل ، وقالوا في كلاب : كِلابِيّ ، وســأل ســيبويه الخلــيل عن قولهم : مدائنيّ ؛ فقال : صار هذا البناء عندهم اسمًا لبلد . . . وقالوا في الضباب إذا كان اسم رجل : ضَبَابِيّ . ينظر : الكتاب 3 / 380 ، والمخصص 13 / 247 ــ 248 ، والأصول 3 / 71 ، وشرح الشافية للرضي 2 / 80 ، والهمع 2 / 197 .

وبنـــي عبيدة ، وجذيمة ، وخُرَاسِيّ وخرْسِيّ ، ونتاج خرفيّ ، وجَلوليّ ، وحَرُورِيّ في : جَلُولاء وحَرُوراء ، وبهرانيّ ورُوحانيّ في : بهراء وروحاء ، وخريبيّ في : خريـــبة ، وســـليميّ وعمـــيريّ في : سليمة من الأزد وفي عميرة كلب ، وسَلِيقِيّ لرجل يكون من أهل السليقة .

ش ــ قوله : (بَدَوِيّ)

والقياس في النسبة إلى بَادِيَة : بَادِيّ ، أو : بَادَوِيّ ، كما تقول في جائية : جائيّ ، أو : جـــائوي ، إلا أنّهم اقتضبوا للنسبة بناءً مخصوصًا [تجويدًا] [1] ، كما اقتضبوا فـــي النسبة إلى العالية بناء عُلْوٌ ، ثم نسبوا ؛ فالقياس : عاليّ أو عالَوِيّ ، أمّا الأول فلرعاية الموازنة ، ألا ترى إلى قولهم : حَضَرِيّ ، في مقابلة : بَدَوِيّ [2] .

وأمّا الثاني : فللزوم الخفَّة ، لأنّ " عاليًا " أخفّ من : عالَوِيّ .

والقياس في " بَصْرِيٌّ " ــ بكسر الباء [3] والفتح ــ فكان الكسر لإيقاع الفصل بين المنسوب إلى المدينة ، وبين المنسوب إلى " البِصْرَة " بمعنى : الحجارة [4] .

ونظـــير هذا : السُّهْلِيّ ــ بالضم ــ في النسبة إلى : سهل ، ضد الحزن [5] ، ليقع الفصـــل بيـــنه وبيـــن المنسوب إلى : سَهْل ــ اسم رجل ــ فإنّك تقول فيه : سَهْلِيّ ــ بالفتح ــ لا غير [6] [7] .

وهكذا تقول في : الدُّهْرِيّ ــ بالضم ــ فإنّ ذلك للفصل أيضا، فالدُّهْرِيّ ــ بالضم ــ

---

(1) ساقط من (ج) .

(2) ينظر : الكتاب 3 / 336 ، والأصول 3 / 81 .

(3) في (ب) الياء .

(4) وقـــالوا في البصرة : بِصْرِيّ ــ بكسر الباء ــ لأنّ البصرة في اللغة : حجارة بيض ، وبها سُميت البصرة ، والبِصْرُ ــ بكسر الباء ــ من غير تاء ، بمعنى البصرة ؛ فلمّا كان قبل العَلَميّة بكسر الباء مع حـــذف التاء ، ومع النسبة بحذف التاء ، وكسرت الباءُ في النسب ، وقيل : كسر الباء في النسب اتباعًا لكســـر الـــراء ، ويجوز : بَصْرِيّ ــ بفتح الباء ــ على القياس . ينظر : المقتضب 3 / 148 ، وشرح الشافية للرضي 2 / 81 ــ 82 .

(5) السَهْل : نقيض الحزن ، والنسبة إليه : سُهْلِيٌّ . ينظر : اللسان ، مادة : س هـــ ل .

(6) ينظر : هذه الرسالة ، ص :83 ، الهامش رقم : 2 .

(7) ينظر : الكتاب 3 / 336 ، والمخصص 13 / 237 .

الكبــير المسنّ ، لبقائه على وجه الدهر ، والدَّهريّ ــ بالفتح ــ من يقول بالدهر [1] .
والقــياس في أمَوِيّ ــ بفتح الهمزة ــ [2] ، وثقفيّ ، لأنّه منسوب إلى ثقيف ــ بدون التأنيث ــ فترْكُ القياس فيهما لزوم الخِفَّة ، لتحقّق مستدعيها، وهو كثرة الاستعمال .

قوله : (**وبَحْرَانِيّ**)

القــياس : بَحْرِيّ ، لأنّ ألف التثنية ونونها يزولان في النسبة ، فلعلّ عدم زوالها هنا للفصل بينه وبين المنسوب إلى بحر [3] .

قال الشيخ أبو علي ((فأمّا قولهم : بَحْرَانِيّ في الإضافة إلى " البحرين " ؛ فالألف والــنون فــيه ليســتا للتثنــية ، ولكنّه بُنِي الاسم على " فَعْلَان " فأُضيف إليه)) [4] ومراده [5] بالإضافة : النِّسْبَة .

قوله : (**وصَنْعَانِي**)

---

(1) وفــي الدهــر : دُهْرِيّ ، لمن مرّ عليه زمن طويل ، وللقائل بالدهر : دَهريّ ، بلا تغيير . ينظر : الإرتشــاف 2 / 631 ، ويــنظر : مذهب الدهرية من المشركين والفلاسفة في : تفسير القرآن العظيم ، لابن كثير ، دار المعرفة ــ بيروت ــ 1982 ف 4 / 150 .

(2) وشــذّ فتح الهمزة في : أمَوِيّ . ينظر : الإرتشاف 2 / 609 ، والمخصص 13 / 237 ، والمقرب 2 / 69.

(3) قــال الرضــي في شرح الشافية : وقالوا بَحْرَانيّ في النسبة إلى : البحرين ، المجعول نونه معتقب الإعراب ، والقياس : بَحْرَيْنِيّ ، ووجهه : أنّ نون البحرين ــ بالياء ــ تُجعل معتقب الحركات ، وقياس المثــنى المجعــول نونه معتقب الإعراب أنْ يكون في أحوال الرفع بالألف ، فإلزام البحرين الياء شاذ ، وإذا جعل نون المثنى معتقب الإعراب لم يحذف في النسب ، لا هو ولا الألف ، فقيل : بَحْرَانيّ ، على أنّــه منســوب إلى : البحران ، المجعول نونه معتقب الإعراب ، لكونه هو القياس في المثنى المجعول نونه كذلك . 2 / 82 ــ 83 .

والبحريــن : هكذا يتلفظ بها في حال الرفع والنصب والجر ، ولم يُسمع على لفظ المرفوع من أحد منهم إلا الزمخشــري ، فقد حكى بلفظ التثنية ، فيقولون : هذه البحران ، وانتهينا إلى البحرين ، والنسبة إلى البحريــن : بَحْرَانــيّ ، وكرهوا أنْ يقولوا : بَحْرِيّ ، فتشبه النسبة إلى : البحر ، وهي اسم جامع لبلاد على ساحل بحر الهند بين البصرة وعمان . ينظر : معجم البلدان 1 / 346 ــ 347 .

(4) التكملة للفارسي ، ص : 266 .

(5) في (ب) و(ج) والمراد .

صنعاء : اسم موضع [1] ، والمنسوب إليه في القياس : صَنْعَاوِيّ ، كـ " حَمْرَاوِيّ " وإنّما تُرك هذا القياس كي لا يتوهم صنعة من الصنع ، ومجيئهم بالنون هنا في موضع ألف التأنيث شاهدُ عدلٍ على تحقّق الشّبه بين الألف والنون وبين ألِف التأنيث في باب " ما لا ينصرف " .

قوله : **(وقُرَشِيّ وهُذَلِيّ)**

والقياس فيهما : قُرَيْشِيّ وهُذَيْلِيّ ، بإبقاء قريش وهذيل على حالهما [2] ، وقول المصنف:((وتقول في فَعِيل وفَعِيلَة ... فَعَلِيّ))[3] في المعتل اللام،وهما ليسا بمعتلي اللام ، وكان القياس فيهما ما ذكرنا [4] .

فلعل قولهم : قُرَشِيّ ــ بدون الياء قبل الشين ــ ليحصل الفرق ، فإنَّ قريشًا في الأصل : دابة في البحر [5] ، قال [6] :

---

(1) صنعاء: موضعان أحدهما باليمن، وهي قصبة اليمن، والأخرى في دمشق ، وصنعاء : منسوبة إلى جودة الصنعة في ذاتها، والنسبة إليها: صَنْعَانِيّ على غير قياس. ينظر: معجم البلدان 3/ 425 ــ 426.

(2) مذهب سيبويه إثبات الياء ، فتقول : قُرَيْشِيّ وهُذَيْلِيّ ، وشذَّ حذفها ومذهب المبرد جواز حذفها قياسًا على ما سُمِعَ،وهو: قُرْشِيّ وهُذْلِيّ، ووافق السيرافي المبرد. ينظر: الإرتشاف 2/ 615 ، وشرح الشافية للرضي 2 / 29 ، وقال المهابادي : إنْ كانت الياء ثالثة ولم يكن في الاسم علامة تأنيث حذفت الياء ، فقلت في قريش: قُرَشِيّ، وفي ثقيف : ثَقَفِيّ . ينظر : الهمع 2 / 195 ــ وهذا مخالف لمذهب سيبويه ــ

(3) ينظر : المتن في هذه الرسالة ، ص :111 .

(4) في هذه المسألة قولان الأول : قول سيبويه وهو : بقاء الياء ، تقول : قُرَيْشِيّ ، وإنْ حذفت الياء فهو شاذ ، الثاني مذهب المبرد والسيرافي : مخيّر بين حذف الياء وبقائها قياسًا مطردًا ؛ فيجوز أن تقول : قُرَيْشِيّ وقُرْشِيّ.

(5) قريش : دابة في البحر ، وقريش أيضًا : قبيلة الرسول ــ صلى الله عليه وسلم ــ أبوهم النضر بن كنانة ابن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر فكل من كان من ولد النضر فهو قرشي . ينظر : جمهرة النسب ، ص : 22 ، واللسان ، مادة : ق ر ش ، وقال ابن خالويه : وقريش تصغير قِرْش وهي : التجارة ، سُمّوا بذلك لأنّهم كانوا تجارًا . . . وهي دابة في البحر هي سيد الدواب ؛ فلما كانت قريشًا هامةُ العرب ورئيستها سُميت قُريشًا لذلك ، وقيل : سُمُّوا قريشًا بتَقارش الرماح ، والتَقَارُش للرماح : تداخلها في الحرب . ينظر : إعراب ثلاثين سورة ، ص : 196 .

(6) القائل هو : المُشَمْرَج بن عمرو الحميري ــ جاهلي قديم ــ ينظر : معجم الشعراء ، ص : 436 ، وقد نُسب له وإلى غيره في : المقتضب 3 / 362 .

وَقُرَيْشٌ هِيّ الّتِي تَسْكُنُ الْبَحْـــ ـــرَ بِهَا سُمِّيَتْ قُرَيْشٌ قُرَيْشَا (1)

فالنسبة [إلى هذا: قُرَشِيّ؛ فلو قيل فيما نحن فيه: قُرَيْشِيّ أيضًا لما حصل فارقٌ](2) .

وهُذَيْل : حيٌّ من مضر (3) ، وقد جمع القياسين ، وغيره من قال : (4)

هُذَيْلِيَّةٌ ... ... (5)

الغطْرِيف : السيِّد (6) .

والنُّجُدُ ــ بالضمّ ــ جمع نَجِيدٍ ، وهو الشجاع ، يُقال : نَجُدَ فهو نَجِيد .

قوله : **(وفُقَمِيّ وملَحِيّ)**

القياس : فقيميّ ومليحيّ ، كما ذكرنا في : قُريش وهُذيلُ ، وتركهم القياس فيهما لإزالة الشركة ؛ فإنهم قالوا في فقيم دارم : فَقِيمِيّ [وفي] (7) مليح سعد : مَلِيحِيّ ، وفيما نحن فيه قالوا : فقَمِيّ وملَحِيّ (8) فانزالت الشركة (9) .

---

(1) البيت من الخفيف ، وبعده :

تَأكُل الغثَّ والسَّمين وَلاَ تَتْـــ ـــرُكُ يَوْمًا لِذِي جَنَاحَين رِيشا

ينظر : إعراب ثلاثين سورة ، ص : 196 . والشاهد أنّ قُريشًا : دابة في البحر .

(2) ساقط من (أ) .

(3) هُذيل : حيٌّ من مضر ، وهو ابن مدركة بن إلياس بن مضر . ينظر : جمهرة أنساب العرب ، ص : 198 .

(4) القائل هو: ذو الرُّمة كما في : شرح أبيات المفصل 1/ 795، وليس في ديوانه ، ولم ينسبه أحد إلى قائل ــ فيما اطلعتُ عليه من المصادر ــ وورد بلا عزوٍ في الإنصاف 1 / 351 ، والتخمير 3 / 36 .

(5) البيت بتمامه : هُذليَّة تَدْعُو إذَا هِيَ فَاخَرَتْ أَبًا هُذَلِيًّا مِنْ غَطَارِفَةِ نُجْدِ

وهو من الطويل ، والمعنى أنَّ هذه المرأة إذا فاخرت انتسبت إلى أبٍ كريم من قوم عريقين في المجد معروفين بالشجاعة والإقدام . والشاهد : قد جمع القياسين في قوله : هُذَيْلِيَّةٌ وقوله : هُذليًّا .

(6) في مختار الصحاح ، مادة : غ ط ر ف : الشريف .

(7) ساقط من (ب) .

(8) وإنّما قال في فُقَيْم كنانة ، لأنّ في بني تميم فُقَيْم بن جرير بن دارم ، والنسبة إليه : فُقَيْمِيّ ، وفي مُلَيْحِ خزاعة ، لأنّ في العرب مُليح بن الهون بن خزيمة ، وفي السكون مليْح بن عمرو بن ربيعة ، وينبغي أن تكون النسبة إليهما : مَلَيْحِيّ . ينظر : المخصص 13 / 239 ، والهمع 2 / 195 ، وشرح الشافية للرضي 2 / 30، وقال سيبويه : فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم في هُذيل : هُذَلِيّ ، وفي فقيم كنانة : فُقَمِيّ ، وفي مليح خزاعة : ملحيّ . ينظر: الكتاب 3 / 39 . =

قوله : (وزِبَانِيّ)

القياس : زَبَنِيّ ، وعذر هذا الشذوذ هو : الهرب من كسرتين بينهما حاجز غير حصين ، وقيل قولهم : زبَانيّ في زَبينَة [1] لتعظيم النسبة وتفخيمها [2] .

قوله : (وعُبْدِيّ وجُذْمِيّ)

القياس : عَبْديّ ، وجَذْميّ ، كحَنَفِيّ في : حنيفة ، لكن ضمت العين للفرق بين هذا المنسوب وبين المنسوب إلى : عَبَدَة ، وهي : اسمٌ [3] من : عبد عليه ، إذا : غضب، وإلى : عَبَدَة ــ من أسماء الرجال ــ [4] وكذا ضم الجيم [5] للفرق أيضًا ، لأنّ " الجذيمة " جذيمتان ، فالنسبة إلى جَذيمة عبد قيس بالفتح على الأصل ، وإلى جُذيمة أسد ــ بالضم ــ [6] .

[قوله : (وخُرَاسِيّ وخُرْسِيّ)

القياس : خَراسَانِيّ [7] ــ بالنون ــ] [8] كما قيل : [9] في النسبة إلى نَبْهَان [10]

= (9) أما فقميّ وملحيّ فمن باب دفع المشاركة، وذلك أنهم قالوا في فُقيم الدارم: فقيميّ ، وفي فقيم كنانة : فقميّ، كما قالوا في مليح سعد : مُلَيْحِيّ ، وفي مليح خزاعة : ملحيّ . ينظر: التخمير 3 / 39 .

(1) من قبائل بني مازن : حرقوص وزبينة . ينظر : الاشتقاق 1 / 203 .

(2) ينظر : المقتضب 3 / 145 ، والمخصص 13 / 239 .

(3) في (ب) الاسم .

(4) ينظر : التخمير 3 / 40 .

(5) أي : جيم " جُذْمِيّ " .

(6) تقول في حيّ من بني عدي يقال لهم بنو عبيدة : عَبَديّ ، فضموا العين وفتحوا الباء ، فقالوا : عُبَديّ ، وحدثنا من نثق به أن بعضهم يقول في بني جذيمة : جُذَمِيّ ، فيضم الجيم ويجريه مجرى : عُبَدِيّ . ينظر : الكتاب 3 / 336 ، وشرح الشافية للرضي 2 / 28 ، والمخصص 13 / 237 ، التخمير 3 / 40 ، وفيه : ((وهذا أيضًا من باب رفع المشاركة))

(7) خراسان : بلاد واسعة أول حدودها مما يلي العراق ، وآخر حدودها الهند ، وهي الآن تعرف بإيران . ينظر : معجم البلدان 2 / 350 .

(8) ساقط من (ب) .

(9) في (أ) قال .

(10) نَبْهَان : بالفتح ثم السكون وآخره نون " فعلان " من النباهة : جبل مشرف على حي عبد الله بن عامر بن كريز ، ويتصل به جبل رنقاء إلى حائط عوف . ينظر : معجم البلدان 5 / 258 .

وأصبهان [1] : نَبْهَانِيّ وأَصْبَهَانِيّ ، تركوا هذا القياس ، فقالوا : خَراسِيّ [2] ــ بحذف الألف والنون ــ لخرط الكلمة وتثقيفها ، لأنَّ الكلمة إذا خرجت عن حد الاعتدال خروجًا فاحشًا جاز خرطها وتثقيفها ممّا لا يردُّه أحد .

أمَّا خَرْسِيّ فقد قيل : يقال في خراسان : خُرْسان ، كـــ " عثمان " حذفوا منه الألف والنون ــ أيضًا ــ للخرط والتثقيف ، [ووجه آخر : إنَّ هذه الألف والنون بمنزلة تاء التأنيث في نحو : طلحة ــ كما سبق في باب ما لا ينصرف ــ فالتاء تفارق عند النسبة ، فناسب أن تعاد هنا [3] .

قوله : (**خَرَفِيّ**)

القياس : خَرِيفِيّ ، فتركوا الياء للخرط والتثقيف [4] .

قوله : (**وجَلُولِيّ وحَرُورِيّ**)

القياس : جَلُولاوِيّ وحَرُوراوِيّ ، لأنّهما منسوبان إلى : جَلُولاء وحروراء ــ اسم موضعين ــ [5] فالألف فيهما كألف حمراء ، لكنهم تركوا القياس للخرط والتثقيف][6]

قوله : (**وبَهْرَانيّ ورُوحَانِيّ**)

الكلام فيهما كالكلام في : صنعانيّ ، لأنّ بهراء صفة مؤنثة من بهر إذا غلب [7] .

ونعامة رَوْحَاء :هي التي صدر قدميها تتباعدان ، وعقباها يتدانَيان [8] ؛ فالنسبة

(1) مدينة عظيمة ، وقيل هي اسم للإقليم بأسره . ينظر : المصدر السابق 1 / 206 .

(2) في (ب) و(ج) خرْسي .

(3) كما قالوا في خَراسان : خُرْسِيّ ، وخراسانيّ أكثر ، وخُراسيّ لغةً . ينظر : الكتاب 3 / 336 ، وشرح الشافية للرضي 2 / 83 .

(4) وقال بعضهم : خَرْفِيّ ، أضاف إلى الخريف ، وحذف الياء ، والخرفيّ في كلامهم أكثر من الخريفيّ ، إمّا إضافة إلى الخرف، وإما بُنِيَ الخريف على : فعل. ينظر: الكتاب 3 / 336 ، وشرح الشافية للرضي 2 / 82 .

(5) جلولاء : موضع بالشام . ينظر : معجم ما استعجم من البلدان 1 / 390 .

حَرَوْرَاء ــ بفتحتين وسكون الواو وراء أخرى وألف ممدودة ــ وهيّ قرية بظاهر الكوفة ، نزل بها الخوارج فنسبوا إليها . ينظر : معجم البلدان 2 / 245 .

(6) ساقط من (ج) ، ويلاحظ أن الناسخ انتقل نظره بين الكلمات المتشابهة فأسقط أكثر من سطر .

(7) ينظر : الصحاح ، مادة : ب هــ ر . (8) ينظر : المصدر السابق ، مادة : ر و ح .

إليهما بالواو ، فجيء في النسبة إلى : بهراء وروحاء ــ اسم قبيلتين ــ [1] بالنون لما ذكرنا في " صنعانيّ " من إزالة الوهم .

قوله : (**وخُرِيبيّ**)

القياس : خُربِيّ كجُهَنِيّ في : جُهينة ، تركوا [حذف] [2] الياء ، لإيضاح المنسوب إليه ، وخُريبة : موضع [3] .

قوله : (**وسُلَيْمِيّ**) . . . إلى آخره .

القياس : سلميّ وعمري وسلقيّ ، كحنفيّ في : حنيفة ، غير أنّه ترك القياس ــ كما مرَّ آنفا ــ من إيضاح المنسوب إليه [4] .

والسليقة : الطبيعة المستقيمة [5] ، قال : [6]

ولَسْتُ بِنَحْوِيٍّ يَلُوكُ لِسَانَهُ وَلَكِنْ سَلِيقِيّ أَقُولُ فَأُعْرِبُ [7]

ص ــ فصلٌ : وقد يُبْنَى على : فَعَّال وفَاعِل ، ما فيه معنى النسب ، من غير

---

(1) بهراء : وهي قبيلة من قضاعة ، والنسبة إليهم : بهرانيّ ، على غير قياس . ينظر : معجم قبائل العرب 1 / 110 ، والصحاح ، مادة : ب هــ ر .

وروحاء ــ ممدود ــ وهو بلد والنسبة إليه : روْحَاوِيّ ، وهي قرية من قرى بغداد على نهر عيسى ، قرب السندية . ينظر : معجم البلدان 3 / 76 ، والصحاح ، مادة : ر و ح .

(2) ساقط من (أ) .

(3) خُرَيْبَة ــ بلفظ التصغير ــ موضع بالبصرة . ينظر : معجم البلدان 2 / 363 .

(4) إن كان في العرب سليمة في غير الأزد ، وعميرة في غير كلب ، أو سميت الآن بسليمة أو عميرة شخصًا أو قبيلة أو غير ذلك قلت : سَلَمِيّ وعميريّ ، على القياس ، والذي شذّ هو المنسوب إلى سليمة ــ قبيلة من الأزد ــ وإلى عميرة ــ قبيلة من كلب ــ كأنّهم قصدوا الفرق بين هاتين القبيلتين وبين سليمة وعميرة من قوم آخرين . ينظر : شرح الشافية للرضي 2 / 28، والمخصص 13/ 240، والأشموني 4 / 187،والكتاب 3 / 339 .

(5) ينظر : اللسان ، مادة : س ل ق .   (6) لم ينسبه أحد إلى قائل ــ فيما اطلعت ــ رغم شهرته .

(7) البيت من الطويل ، يقول : لست بمنسوب إلى النحو ، وأفتخر بكوني لا أتتبع قواعد النحاة ، ولكني أتكلم على سجيتي ؛ ويلوك لسانه أي : لكتُ الشيء في فمي إذا علكتُه ، بمعنى : يديره في فمه ، والمراد : يتشدّقُ في كلامه ويتكلفه .

والشاهد قوله: سليقيّ ، فإنّ القياس فيه: سلقي ــ بدون الياء ــ لأنّه نسبة إلى السليقة، وهي الطبيعة .

إلحـــاق الياءيـــن ، كقولهم : بَتّات وعوّاج وثوّاب وجَمّال ، ولابن وتامر ، ودارع ونـــابل ، والفـــرق بينهما أنّ " فعّالا " لذي صنعة يزاولها ويديمها ، وعليه أسماء المحترفيـــن ، و " فَاعِل " لمن يلابس الشيء في الجملة ، وقال الخليل : إنّما قالوا عيْشَةٌ راضية ، أي : ذات رضًى ، ورجل طاعم كاسٍ على ذا .

ش ــ قوله : (**[فصل :]** [1] **وقد يُبْنَى**)

لمّـــا كـــان النســـب يُحَوِّلُ الاسم من الاسمية إلى الوصف بنوا في بعض الأشياء [أمـــثلة] [1] علـــى انفرادها من تركيب اسم الجنس المنسوب إليه فقيل في " البتّ " وهو : الكساء الغليظ [2] .

بتّات ، وهو صاحب البتوت ، وكذا البتّيّ ــ أيضا ــ وهذا دليل على أنّ " البتّات " للنسبة ، لأنّهما بمعنًى .

وفي العاج : عَوّاج .

وفي الثوب : ثَوّاب .

وفي الجمل : جمّال . [3]

فإن قلتَ : لمَ نزر هذا النوع بالإضافة إلى ما آخره ياء النسبة ؟

قلتُ : النسبة معنى عارض ؛ فلحاق زيادة كان كافٍ ومُغْنٍ عن استئناف صنيعه ، ونظير هذين القسمين قولهم : ضارب وضاربة ، وأحمر وحمراء ، ونحو : هاشميّ،

---

(1) ساقط من (ب) .

(2) البَتُّ : الطّيْلَسان من خزٍّ ونحوه ، قال الراجز في كساء الصوف :

من كان ذا بتٍّ فهذا بتّيّ

والجمع : البتوت ، والبتّيّ : الذي يعمله أو يبيعه . ينظر : الصحاح ، مادة : ب ت ت .

(3) تُحذف ياء النسب ، إذا جعلته صاحب شيء يزاوله ، أو يكون صاحب شيء يعالجه فإنّه مما يكون " فَعّال " وذلك قولك لصاحب الثياب : ثوّاب ، ولصاحب العاج : عوّاج ، ولصاحب الجمال التي ينقل عليها : جمّال ، ولصاحب الحمر التي يعمل عليها : حمّار ، وللذي يعالج الصرف : صرّاف ، وذا أكثر أنْ يُحصى ، وربما ألحقوا ياء النسب ، كما قالوا : البتّيّ ، أضافوه إلى البتوت ، فأوقعوا الإضافة على واحده ، وقالوا : البتّات . ينظر : الكتاب 3 / 381 ، وشرح الشافية للرضي 2 / 84 ــ 85 ، وشرح الجمل لابن عصفور 2 / 454 ، والهمع 2 / 198 .

أكثر من نحو : البتّات واللاّبن ، كما أنّ نحو : ضارب وضاربة ، أكثر من نحو : أحمر وحمراء .

قوله : (**لذي صنعةٍ يُزاولها**)

أي : يُعالجها ، والعلاج [هو] [1] : العمل بالجوارح ، اعتبروا هذا بنحو : ضارب وضرّاب ، وقاتل وقتّال .

[قوله] [2] : (**كاسٍ**)

أي : ذو كسوة ، قال الحُطَيْئة : [3]

دَعِ الْمَكَارِمَ لاَ تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا   واقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الكَاسِي[4]

والدليل أنّ الكاسي [في] [2] قولهم : طاعمٌ كاسٍ ، من باب " لابن " و" تامر " [5] ، أنّ الكاسي من : كسوتُ زيدًا جُبة ، يتعدى [6] مفعولين ، فلو أريد ذلك لاختلَّ

---

(1) ساقط من (أ) و(ج) .

(2) ساقط من (أ) .

(3) الحُطيئَة : هو جرول بن أوس بن مالك العبسي ، كنيته : أبو مُليكة ، شاعر مخضرم ، كان هجّاءً عنيفًا ، لم يسلم أحد منه ، حتى أمه وأباه ونفسه ، تـ : 45 هـ . ينظر : الشعر والشعراء 1 / 238 ، والأعلام 2 / 110 .

(4) البيت من البسيط ، يقول مخاطبًا الزبرقان : لا تسع إلى اكتساب المعالي ، فإنّك لست حَرِيٌّ بها ، بل حسبك أن تُطْعَم الطعام وتُكْسَى الأردية ، أي حسبك أن تأكل وتشرب . ينظر : طبقات ابن سلام ، ص : 50 ـ 51 ، وينظر : الحُطيئة في سيرته ونفسيته وشعره ، إيليا حاوي، دار الثقافة ـ بيروت ـ ط : 1970ف ، ص : 53 ، وينظر : الحطيئة البدوي المحترف ، درويش الجندي ، طبع : نهضة مصر 1، 1962 ف ، ص : 157 .

الشاهد قوله : الطاعم الكاسي ، وقد بُني على : فاعل ما فيه معنى النسب من غير إلحاق الياءين .

(5) وأما ما يكون ذا شيء وليس بصنعة يعالجها ، فإنه مما يكون " فاعلاً " ذلك قولك لذي الدرع : دارع ، ولذي النبل : نابل ، ولذي النشاب : ناشب ، ولذي التمر : تامر ، ولذي اللبن : لابن . . . وتقول لمن كان شيء من هذه الأشياء صنعته : لبّان وتمّار . ينظر : الكتاب 3 / 382 ، وشرح الشافية للرضي 2 / 84 ـ 85، والأصول 3 / 83 .

(6) في (ج) يقتضي .

المعنى[1] ، لأنّ الكاسي في : طاعم كاس ، بمقابلة : الطاعم ، وهو أكل الطعام ، وكذا كاسٍ ، وحيثما يكون معناه : ذا الكسوة ، أي : اللابس ، ليطابق الثاني الأول ، وإذا أُريد غير ذلك انتفت المطابقة ، وانتفاؤها مُنْتفٍ ، فحَمْلُ الكاسي على النسب ومعناه ذو الكسوة [2] ، كما أنّ اللابن والتّامر في قوله : [3]

وَغَرَرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّــ ــكَ لابِنٌ بِالصَّيْفِ تَامِرِ [4]

بمعنى ذو لبن وذو تمرٍ .

وممّا سمح به خاطري قولي :

تَــرَضَّ مِــنَ الدُّنْيَــا بِقُوتٍ وخِرْقَــةٍ تُوَارِيكَ ، واعْلَمْ أَنَّكَ الطَّاعِمُ الكَاسِي
فكَمْ مِنْ ذَوِي حِرْصٍ لَقُوا سَكْرَةَ الرَّدَى عِطَاشا ومَا أَبْقَوا سِوَى فَضْلَةَ الكَاسِ [5]

* * *

(1) قال الفراء معناه : الْمَكْسُوُّ ، لأنك تقول : رُضِيتْ هذه المعيشة ، ولا تقول : رَضِيتْ ، ودُفِقَ المَاء، ولا تقول : دَفَق ، وتقول : كُسِيَ العريان ، ولا تقول : كسا . ينظر : معاني القرآن ، الفراء ، ط : عالم الكتب ــ بيروت ــ 2 ، 1980 ف ، 2 / 16 .

(2) وقالوا لصاحب الفرس فارسٌ، وقال الخليل : إنما قالوا عيشة راضية ، وطاعم كاس على ذا ، أي: ذات رضا ، وذو كسوة وطعام ، وقالوا : ناعل لذي النعل . . . وقالوا : بغّال ، لصاحب البغل ، شبّهوه بالأول ، حيث كانت الإضافة ، لأنهم يشبهون الشيء بالشيء وإن خالفه ، وقالوا لذي السيف : سيّاف . ينظر : الكتاب 3 / 382 ــ 383 ، والمقرب 2 / 55 .

(3) القائل هو الحطيئة كما في : ابن يعيش 6 / 13 ، والحطيئة البدوي المحترف ، ص : 159 .

(4) البيت من مجزوء الكامل ، وقد أوصى الزبرقان أهله بالحطيئة فأساءوا إليه حتى انتقل عنهم وهجاهم ، وقال ابن قتيبة في شرح هذا البيت ، أي : تسقي الناس اللبن وتطعمهم التمر ، و غيره يقول لابن : ذو لبن ، وتامر : ذو تمر . ينظر : أدب الكاتب ، ص : 253 ، والخصائص 3 / 232 .

والشاهد قوله : لابن وتامر ، في نسبتهما إلى اللبن والتمر .

(5) البيتان نسبهما الشارح إلى نفسه ، وهما من الطويل ، وهما يدلان على أنّ الشارح ــ رحمه الله ــ من أهل التقوى والزهد ، وهما في غاية الوضوح ؛ فلا حاجة إلى شرحهما .

وقوله : الطّاعم الكاسي ، حيث بني على " فاعل " ما فيه معنى النسب من غير إلحاق الياء .

من أصناف الاسم : العدد

ومن أصناف الاسم أسماء العدد

ص ـ فصـل : هـذه الأسـماء أصولها اثنتا عشرة كلمةً وهي : الواحدُ إلى العشـرة ، والمائةُ والألفُ وما عداها من أسامي العدد فمتشعِّبٌ منها ، وعامّتها تشـفع بأسماء المعدودات لتدلّ على الأجناس ومقاديرها ، كقولك : ثلاثةُ أثوابٍ، وعشرةُ دراهم وأَحَدَ عشرَ دينارًا ، وعشرونَ رجلاً ، ومائةُ درهمٍ ، وألفُ ثوبٍ ، مـا خلا الواحد والاثنين ، فإنّك لا تقول فيهما : واحدُ رجال ، ولا : اثنا دراهم ، بـل تلفـظ باسم الجنس مفردًا وبه مثنى ، كقولك : رجلٌ ورجلان ، فتحصل لك الدلالتان معًا بلفظةٍ واحدةٍ ، وقد عمل على القياس المرفوض من قال :

... ... ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ

ش ـ قوله : **(ومن أصناف الاسم : أسماء العدد)** (1)

العـددُ مقدارُ (2) آحادِ الأجناسِ ، وليس الواحدُ ، والاثنانِ على هذا بعدد ، إذْ ليس واحـدٌ منهما بمقدار لآحاد الأجناس(3) ، وإنَّما ذكرا في العدد ، لأنَّهما يُفتقر إليهما فـيما بعـد العشرات، وهما حينئذٍ مع ما معهما من العدد ؛ فإنّ(4) العدد عبارة عن مقدار ما الشيء عليه من وحدة وغيرها، دخلا في العدد ، ولمَّا كانت الأسماء التي وضعت لمقادير(5) آحاد الأجناس لها أحكام لفظية احتاج النحويون إلى ترتيبها(6) ، وأسـماء العـدد ـ علـى ما ذكره المصنف ـ اثنتا عشرة كلمة ، و ما عداها

---

(1) العـدد هـو : العدُّ ، قال تعالى : ﴿ وَأَحْصَى كُلَّ شَيءٍ عَدَدًا ﴾ قال في اللسان : العدُّ له معنيان : يكـون أحصى كل شيء معدودًا ، فيكون نسقه على الحال ، ويكون بمعنى الإحصاء فأقام عددًا مقام الإحصاء ، لأنّه بمعناه . مادة : ع د د .

(2) في الإيضاح لابن الحاجب : مقادير . 1 / 600 .

(3) ينبغي ألاّ يكون واحدٌ واثنان من ألفاظ العدد ، لأنّ واحدًا لم يوضع لكمية آحاد الأشياء . . . ولو دخـل واحدٌ واثنانِ لدخل نحو : رجل ورجلان ، لأنَّهما وُضعا لكمية الشيء أيضا ، وإنْ كان وُضعا لمهية الشيء أيضا . ينظر : شرح الرضي على الكافية ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، ط : جامعة قاريونس ـ بنغازي ـ 1978 ف ، 3 / 281 .

(4) في (أ) و(ب) فإن قلت .

(5) في (ج) لمقدار .

(6) في الإيضاح لابن الحاجب 1 / 600 : تبويبها .

متشعِّبٌ منها [1] إمَّا بتثنية كما " اثنان " ، أو بجمع قياسي كـــ " الآلاف " ، أو غير قياسي كـــ " العشرين " [2] ، أو بعطف محقّق كـــ " أحدٍ وعشرين " أو بعطف هو في حكم محقّق كـــ " أحدَ عَشَرَ " .

قوله : (**وهي : الواحدُ**)

الواحدُ ليس بصفة ، وكذا غيره من الأعداد ؛ فإذا جرى شيء منها على موصوف فعلى تأويل معدود بهذا الضرب من العدد ، تقول: مررت برجل ثلاثة إخوته، كما تقـــول[3]: مررتُ بِقَاعٍ عَرْفَجٍ كُلُّهُ، على تأويل: خشن كُلّه[4]،وليس ذلك بالمستقيم[5]، وإنما الأجود: رفع " العرفجُ " على أنه خبر، و" كُلُّهُ " مبتدأ، وكذا فيما نحن فيه[6]، الأصل: أنْ لا يجري العدد على الموصوف جَرْيَ الصفة على موصوفها .

فـــإن قلـــتَ : لو كان " الواحد " خرج عن حدِّ الوصف لجمع على : فَوَاعِل ، كحائط وحوائط .

قلـــتُ : " الواحد " لم يفارق الوصفية رأسًا ، ألا تراهم يقولون : مررت برجلٍ واحـــدٍ[7] ـــ كثـــيرًا ـــ ويؤنثون ؛ فيقولون : بامرأةٍ واحدةٍ [8] ؛ فلمّا لمْ يفارقها [9] رأسًا ، رُوعِيَ فيه جانب الوصفية في أنْ لمْ يُجمع على : فواعل ، كـــ : أواحد .

---

(1) وذلـــك لأنَّ كـــل مرتبة من المراتب الثلاث فيها تسع درجات ، فالآحاد تسع ، والعشرات تسع ، والمئات تسع ، والآلاف مأخوذة من المراتب الثلاث ، فهي : آحاد ألوف ، وعشرات ألوف ، ومئات ألـــوف ، وألـــوف ألوف ، إلى ما لانهاية . ينظر : ابن يعيش 6 / 16 ، وقد ذكر المبرد أنّ الأعداد الأصـــلية ما بين الواحد إلى العشرة . ينظر : المقتضب 2 / 165 ، وذلك أنّ الأعداد الأخرى ترجع إلـــيها عـــن طـــريق الجمع أو التضعيف، فالاثنا عشر ، جمع : اثنين ، وعشرة ، والمائة : مضاعف العشرات ، والألف : مضاعف المئات .

(2) في (ج) كعشرين .

(3) في (أ) يقال .

(4) ينظر هذا المثال وتأويله في : ابن يعيش 6 /16 .

(5) في (أ) و(ب) بالمستمر .

(6) يعني : مررت برجل ثلاثةٌ اخوته ، وإعرابه الأجود : ثلاثةٌ : خبر ، واخوته : مبتدأ .

(7) قال تعالى : ﴿ إنَّمَا اللهُ إلهٌ واحدٌ ﴾

(8) قال تعالى : ﴿ إلاَّ كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾

(9) في (أ) يفارق الوصفية .

فـــإن قلتَ : فلما راعيت جانب الوصفية دون جانب الاسمية ، ظهر بطلان ما قلتَ ، إذْ أنَّ " الواحد " ليس بصفة .

قلــتُ : قــد رُوعيَ فيه جانب الاسمية [أيضا] [1] ، ألا تراهم جمعوه على : أُحْــدَان ، و" فُعْــلان " غالــب فــي الأسماء كــ : حاجزٍ وحُجْزان [2] ، والاثنان ــ محذوف اللام ــ مأخوذ من الثني، وهو: العطف والردّ، وسُمي معاطف الثوب: أثــناء ، والأصـــل : ثَنَيٌ ، حُذِفَتْ [3] اللّام ، وأُدْخِلَ عليه همزة الوصل ، والألف والـــنون في : اثنان ، بمنزلة : الواو والنون في " عشرون "، إذْ ليس هناك " اثنٌ" مفــردًا ؛ فيلحقه علامة التثنية ، ويقال : اثنان ، وإنّما الألف والنون جاءا لضربٍ من التوكيد ، كالواو والنون في " عشرون " : جاءا للدلالة على الجمع من غير أن يكون واحده " عشرًا " ــ مثلاً ــ فلو كان الألف والنون للتثنية، للزم أن تدلَّ اثنان علـــى أربعة ، لأنَّ " اثن " على هذا التقدير واحدة ،وليس ذلك بواحدٍ له ؛ فيقال إنّ اثنان بمنزلة :واحِدَان ــ مثلا ــ والتاء في : ثنتان ، بدل من الياء ،والإبدال علامة التأنيث كما[قد] [4] سبق له نظائر من قبل ،وهي: بنت وأخت وغيرهما [5] .

---

(1) ساقط من (أ) .

(2) نقل السَّخَّاوي أنّه يعدل أيضًا إلى: فُعلان ــ بضم الفاء ــ من الواحد إلى العشرة، كقول الشاعر:

قَوْمٌ إِذَا الشَّرُّ أَبْدَى نَاجِذَيْهِ لَهُمْ   طَارُوا إِلَيْه زَرَافَاتٍ وَوُحْدَانَا

إلا أنّـــه يـــرجّحُ أنّ ذلـــك البناء ــ وهو فُعْلان ــ ليس من العدد ، وإنّما هو جمع " الواحد " بمعنى : المـــنفرد ، وفي الحديث الشريف ــ كما ذكره في اللسان ــ ((فصلَّينا وُحْدَانا)) أي : منفردين ، جمع واحـــدٍ ، كراكـــب وركـــبان . ينظر : شرح ديوان الحماسة ، أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي ، تحقـــيق : أحمد أمين ، وعبد السلام هارون ، ط : دار الجيل ــ بيروت ــ 1، 1991 ف 1 / 27 ، واللسان ، مادة : و ح د ، والمخصص 17 / 97 ــ 98 .

(3) في (ج) رُدّت .   (4)ساقط من (أ) و (ج) .

(5) ثنيـــت الشيء ثنيا ، إذا عطفته وجعلته اثنين ، ومنه حديث أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ عن الـــثوب : كان يثنيه عليه أثناء من سعته . ينظر : اللسان ، مادة : ث ل ث ، ويقال : انثنى الشيء ، إذا انعطف وانحنى وصار اثنين ، ويقال : اثنى ــ أيضا ــ وأصله : اثتنى ، قُلبت تاء الافتعال تاءً ، ثـــم أدغمـــت في الثاء قبلها ، والمشهور : اتّنى ــ بقلب الثاء تاءً ــ لأنّ التاء أخت الثاء في الهمس . ينظر : سر صناعة الإعراب ، ابن جني ، تحقيق : مصطفى السقا وآخرين ، مطبعة : البابي الحلبي بمصر ، ط : 1، 1954 ف 1 / 190 .

قوله : (**فتحصل لك الدلالتان**)

أي : الدلالةُ على الجنس ، والدلالةُ على المقدار .

قوله : (**وعامتها تشفع**)

يعني أكثرها ، لأنّ الواحد والاثنان ليسا كذلك فهما لا يشفعان بالمعدود [1] .

قوله : (**تشفع بأسماء معدودات**)

معـــناه : [2] أنَّ أســـماء المعـــدودات تُذكَّرُ بعد هذه المعدودات [3] ، إذا قُصد بيان جنســـها ، ولم يقدَّم ما يبينه ، وإلاّ فلو قيل : رجالٌ ثلاثةٌ ، لأغنى عن ذكر المميز بعـــده [4] ، وقوله : ((ما خلا الواحد والاثنين)) غـــير مستقيم في الظاهر ، لأنّه احـــترز [5] عنهما [6] بقوله : ((عامتها)) فلا معنى لإخراج ما لم يدخل فيما قبله ، فَيُحْمَل قوله : ((ما خلا الواحد)) على الإستثناء المنقطع [7] .

قوله : ([كأنَّ خُصْيَيْه من التَّدَلْدُل][8] **ظَرْفُ عَجُوزٍ** [فيه ثِنْتَا حَنْظَلِ][8][9])

الشاهد في البيت : أنّه لم يقل : حنظلتان ، يحكي الشاعر عن امرأة تصف زوجها.

ص ــ فصـــل : وقـــد ســـلك سبيل قياس التذكير والتأنيث في الواحد والاثنين فقيل: واحدةٌ واثنتان، وخُولفَ عنه في الثلاثة إلى العشرة، فألحقت التاء بالمذكر،

---

(1) لا يضـــاف واحدٌ إلى معدود ، لا تقول : واحدُ رجل ، ولا واحدة امرأةٍ ، ولا اثنا رجل ، إلا في ضرورة الشعر . ينظر : الإرتشاف 2 / 746 .

(2) في (أ) قياسه ، وهو سهوٌ .

(3) في (ج) الأعداد .

(4) العـــدد لا يجري وصفًا على ما قبله جَرْيَ الصفة المشتقة ، وإنَّما حكمه إذا قلتَ : مررتُ برجال ثلاثـــةٍ أو أربعةٍ ونحوهما من أسماء العدد ، حكم أسماء الأجناس من نحو : مررت بقاع عَرْفَجٍ كلُّه ، أي خشـــن ، وكذلـــك مـــررت برجال ثلاثة ، أي : معدودة ، وبثوب خمسين دراعًا ، أي : طويل . ينظر: ابن يعيش 6 / 16 .

(5) في (أ) و(ب) احتراز .

(6) أي : الواحد والاثنان .

(7) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب 1 / 607 .

(8)مطموس في (أ) و(ب) ..

(9) هـــذا بيت من الرجز ، وقد اختلف في قائله فهو لخَطَام الريح المُجَاشعي ، الراجز ، أو لجندل بن المثنى . والمعنى : يشبه خصيتيه حين شاب واسترخت جلدته بظرف عجوز فيه حنظلتان . والشاهد ــ كما ذكر الشارح ــ أنّه لم يقل حنظلتان ، فقال : ثنتا حنظل ، وهو قياس مرفوض .

وطُرحـــت عن المؤنث، فقيل: ثمانيةُ رجالٍ ،وثماني نسوةٍ،وعشرةُ رجالٍ، وعشرُ نسوةٍ .

ش ــ قوله : **([فصل :]** [1] **وخُولِفَ عنه)**

أي : عُــدِلَ عــنه ، ولذا عُدِّى تعديته فوقعت " عن " صلةً لـــهُ ، وفي التنزيل : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾ [2] ، قد ذكرنا أنَّ ألفاظ العدد ليست بصفاتٍ ، لكـــنها قريبةً من الصفات [لما ذكرنا من التأويل] [3] ، وفي الصفات تجيء التاء فارقـــة بيـــن المذكر والمؤنث ، وهنا قد انقلب الأمر من حيث الظاهر ، غير أنَّ التحقيق ما ذكرنا في باب ما لا ينصرف ــ فتذكر ــ [4] .

فإنْ قلتَ : ما تقول في قوله تعالى : ﴿ مَن جَاءَ بِالحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ [5]

قلتُ : مثل الحسنةِ حسنةً ، ألا ترى إلى قول أبي الطيب :

حَاشَى[6] لمثلِكِ أَنْ تَكُونَ بَخِيلَةً ولِمِثْلِ وجْهِكِ أَنْ يَكُونَ عَبُوسًا[7]

---

(1) ساقط من (ب) . (2) النور ، من الآية : 61 . (3) ساقط من (أ) .

(4) حذفت التاء من عدد المؤنث وأثبتت في عدد المذكر من الثلاثة إلى العشرة،لأنّها أسماء جماعات، كزمـــرة وأمة وفرقة ، فالأصل أن تكون بالتاء لتوافق نظائرها ، فاستصحب الأصل مع المذكر لتقدم رتبته، وحذفت مع المؤنث فرقًا لتأخر رتبته . ينظر: شرح التصريح على التوضيح ، الأزهري ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي وشركاه ــ بدون تاريخ ــ 2 / 269 ، والمخصص 17 / 98 .

(5) الأنعام ، من الآية : 161 .

(6) فـــي جمـــيع النســـخ : حَاشا ، والتصويب من : ديوان المتنبي ، ص : 58 ، وديوان أبي الطيب بشرح العكبري 2 / 194 .

(7) البيت من الكامل ، قاله يمدح الطرسوسي ، وقبله :

إنْ كُنْت ظَـــاعنَةً فَإنّ مَدَامعي تَكْفي مَزَادَكُمْ وتَرْوِي الْعِيسَا

وبعده : ولِمِثْلِ وَصْلِكِ أن يَكُون ممنَّعًا ولِمِثْل نيْلِكِ أن يَكُونَ خَسِيسا

ينظر : نفس المصدرين السابقين ، والمعنى : حاشى من المحاشاة ، وهي المجانبة والمباعدة ، يقول: لا ينبغي لمثلكِ من النساء أن تكون بخيلة ، فتبخل على من يحبها بالوصال ، ولمثل وجهك في حسنه أن يكون عبوسًا للناظرين إليه .

الأجـــود أن يقول : حاشى لمثلك أن يكون بخيلاً لتذكير المثل ، ولكنه حمَّل المثل على المعنى ، لا على اللفظ ، لأنَّها إذا كانت مؤنثة فمثلها مؤنث ، كما يقال : ذهبت بعض أصابعه ؛ فأنَّث البعض ، لأنَّه أراد إصبعا .

فإنّه أنَّثَ المِثل الأول ، وذكَّر المِثل الثاني ، لأنَّ مثل الحبيبة مؤنث ، ومثل الوجه مذكر ؛ فكان التقدير : فله عشر حسنات [1] .

ووجه آخر : أنَّ المضاف إلى المؤنث يُؤنث ، ومنه بيت الكتاب :

[... ... ...][2] كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ[3]

ص ــ فصل:والمميز على ضربين:مجرور ومنصوب، فالمجرور على ضربين: مفــرد ومجموع ، فالمفرد : مميز المائة والألف ، والمجموع : مميز الثلاثة إلى العشرة، والمنصوب : مميز أحد عشر إلى تسعة وتسعين ، ولا يكون إلا مفردًا .

ش ــ قوله : (**[فصل :]** [4] **والمميز على ضربين**)

من المعلوم أنّ الغرض من شفع أسامي الأعداد بأسامي المعدودات ، هو الدلالة على الأجناس والمقادير ؛ ففي الواحد والاثنين قد حصلت الدلالتان بلفظة واحدة ، [نحو] [4] : رجل ورجلان ؛ فلا حاجة بنا إلى شفع اسم العدد باسم المعدود ؛ فلمّا بلغــنا إلـــى الثلاثة لم تحصل الدلالتان بقولك : رجال ، لأنّها كما تصلح للثلاثة ،

---

(1) حذف الموصوف هنا على تقدير : فله عشر حسنات أمثالها ، لأنّه لمّا أضيف عشر إلى الأمثال ، والأمثال وإنْ كان وصفًا فقد جرى مجرى الأسماء حتى يستحسن إقامته مقام الاسم ، كقوله تعالى : ﴿ ثُــمَّ لاَ يَكُونُــوا أَمْثَالَكُمْ ﴾ ، وقال : ﴿ إِنَّكُم إِذَنْ مِثْلُهُم ﴾ ينظر : إعراب القرآن ، الزجاج ، تحقيق : إبراهيم الأبياري، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر 1964 ف 3 / 905.

(2) وَتَشْرَقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذَعْتَهُ ... ...

(3) البيت من الطويل ، وهو للأعشى ميمون ، كما ورد في ديوانه من قصيدة طويلة مطلعها :

أَلاَ قُلْ لِتَيَّا قَبْلَ مِرَّتِهَا اسْلَمِي تَحِيَّةَ مُشْتَاقٍ إِلَيْها مُتَيَّمِ

ينظر : ديوان الأعشى الكبير ، ميمون بن قيس ، شرح وتعليق : محمد حسين ، نشر : مكتبة الآداب بالجامبير ، المطبعة النموذجية ــ بدون تاريخ ــ ص : 119 ــ 123 ، والكتاب 1 / 52 ، واللسان، مادة : ص د ر ، وورد بلا نسبة في : ابن يعيش 7 / 151 ، والمغني 2 /513 .

والمعــنى وتشــرق هو : من شرق بريقه إذا غصَّ وأذعته بمعنى : الإفشاء ، وصدر القناة هي : الرمح .

والشاهد قوله : شَرِقَتْ ؛ فإنّها مؤنثة وفاعلها وهو الصدر مذكر ، وكان القياس : شَرِقَ ، ولكن لمّا كان الصدر مضافًا إلى القناة وهي مؤنثة ، والمضاف بعض المضاف إليه أعطاه حكمه .

(4) ساقط من (ب) .

[كذلك] [1] تصلح لغيرها ؛ فوضعت أسامي العدد ؛ فقيل : ثلاثة رجال ، وأربعة رجـــالٍ ؛ فجيء بالمميز مجرورًا بالإضافة [لأنّ التمييز بالإضافة] [1] مقدم على التميـــيز بغيرها [2] ، لأنَّ التمييز بالإضافة يلحق الاسم وهو مفرد ، نحو : راقُود خَـــلٍّ [2] ، والتميـــيز بغيرها تلحقه حالة التركيب ، يعني : يجوز : راقُود من خلٍّ ــ بدون تنوين راقود ــ أو : راقودٌ خلاًّ ــ بالتنوين ــ وهما كلمتان .

ومرتبة الآحاد مقدمة ، فتختصُّ بما هو المقدم ، وهو التمييز بالإضافة .

وأمّـــا الإضافة إلى الجمع ، فلأنَّ الإضافة هنا بمعنى : مِنْ ؛ فلابد من الجمع ؛ فـــإنّك تقول: ثلاثة من رجالٍ ، لا : ثلاثة من رجل ، فكذلك [3] عند الإضافة [4] ، هذا هو الكلام في مميز الثلاثة إلى العشرة [5] .

وأمـــا انتصــــاب المميز من : أحد عشر درهمًا، إلى : تسعة وتسعين ؛ فلوجود المانع عن الإضافة، وهو النون في: عشرين وأخواتها،لأنّه لو أضيف فلا يخلو من أنْ تثبت نونه أو تحذف؛ ففي الأول:خَرْمُ قاعدتهم [المعلومة][6] بإثبات نون جيء بهـــا للدلالـــة على الجمع ، وكذا في الثاني[7]، إذْ فيه حذف حرف من أجزاء كلمة ليس كنون مسلمين؛ فلمّا امتنع انجرار المميز مع : عشرين وأخواتها ، امتنع من[8]

---

(1) ساقط من (أ) و(ب) .

(2) ينظر : التخمير 3 / 48 . (3) في (ج) فكذا .

(4) اسم الجنس واسم الجمع يقعان تمييزًا للعدد ، والأكثر فيهما الجر بـــ " من " ، قال تعالى : ﴿ فَخُذْ أَرْبَعَـــةً مِـــنَ الطَّيرِ ﴾ وقد يضاف العدد إليهما سماعًا على الصحيح ، قال تعالى: ﴿ وَكَانَ فِي المَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾

(5) الـــثلاثة وأخواتهـــا لا تميز إلا بجمع ، فهي قد وضعت وصفًا للجماعة ، فثلاثة رجالٍ ، أصلها : رجال ثلاثة ، فالعدد هو المقصود لا الجنس، فناسب تمييزه بالجمع ، ولهذا يقول ابن يعيش5 / 90 : كـــان القـــياس أنْ يجعل لكل مقدار من الجمع مثال يمتاز به من غيره ، كما جعلوا للواحد والاثنين ، فلمّـــا تعـــذر ذلك ، إذْ كانت الأعداد غير متناهية للكثرة ، اقتصروا على الفصل بين القليل والكثير ، فجعلـــوا للقلـــيل أبنية تغاير أبنية الكثرة لتمييز أحدهما من الآخر ، والمراد بالقليل : الثلاثة فما فوقها إلى العشرة ، وما فوق العشرة فكثير .

(6) ساقط من (ج) . (7) في (ب) الباقي .

(8) في (أ) مع .

نحو : أحدَ عشر ــ أيضا ــ إجراءً للأخوات علىَ سنن واحد [1] .

وأمّـــا كونــــه مفردًا ؛ فلأنّ الغرض هو الدلالة على الجنس فيحصل به مع أنّ التركيب يستدعي الخفة ، وهي في الإفراد [2] .

ونحو : عشرين محمول على : أحد عشر وأخواتها ، لأنَّ الكل باب واحد ، على أنّ فـــي نحـــو : عشـــرين ، صورة جمع ، وهي جهة للثقل ؛ فيطلب الخفَّة بإيراد مميزه مفردًا .

وأمّا كونه منكرًا فلكونه أخفّ من المعرفة [3] .

وأمـــا كون المميز في : مائة درهم [وألف درهم] [4] ، مجرورًا ومفردًا ؛ فلأنّ المائـــة عشـــر عشـــرات ، كما أنّ العشرة ، عشرة أفراد ، ولأنّ لكل من العشرة والمائة صيغة مستأنفة ، والمائة قريبة من التسعين ، لأنها عقيبها ؛ فأخذت انجرار المميز [من " العشرة " ، وإفراده من " التسعين " ، ولم ينعكس [5] الأخذ ، لأنَّ [6] كون اللفظ مفردًا ألزم من كونه مجرورًا] [4] ، والجهة القريبة أقوى من البعيدة ؛ فاختصاص الألزم بالأقوى أولى ، وكون المميز منكرًا قد سبق .

والكلام في " الألف " كالكلام في " المائة " ، لأنّه عشر مئات ، ولأنّه قريب من تسعمائة، ولأنّه عقب : تسعمائة وتسعة وتسعين [7] .

ص ــ فصل : ومما شذّ عن القياس قولهم : ثلاثمائة إلى تسعمائة ، اجتزءوا بلفظ الواحد عن الجمع ، كقوله :

---

(1) يـــنظر : أســـرار العربية لأبي البركات الأنباري ، تحقيق :محمد بهجة البيطار ، مطبعة الترقي ــ دمشق ــ1957 ف ، ص : 120 ــ 121 ، وإصلاح المنطق ، ابن السكيت ، تحقيق : عبد السلام هارون ، وأحمد شاكر ، الناشر : دار المعارف بمصر ، ط : 3 ــ بدون تاريخ ــ ص : 299 .

(2) في (ب) وهو الإفراد .

(3)يـــنظر : المخصص 17 / 101 ، وأسرار العربية ، ص : 222 ، وابن يعيش 6 / 20 ــ 21 ، والمقتضب 2 / 165 .

(4) ساقط من (ب) . (5) في (أ) يمكن . (6) في (أ) فإنّ .

(7) يـــنظر : ابـــن يعـــيش 6 / 19 ــ 20 ، وحاشية الصبان 4 / 66 ، والمخصص 17 / 105 ، وشرح الكافية للرضي 3 / 305 .

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعِفُّوا فَإِنَّ زَمَانَكُم زَمَنٌ خَمِيصُ

ش ــ قوله : (**[فصل :]** [1] **. . . اجتزءوا بلفظ الواحد عن الجمع**)

والسر في ذلك [2] كثرة الاستعمال ، فهي مستدعية للخفة ، وهي للاجتزاء ، فسكتوا عن جميع القياس لهذا .

فإن قلتَ : فما بالهم لم يصنعوا هذا في : الألف ، بل قالوا : ثلاثة آلاف ؟

قلتُ : لأنّ " الألف " قُصوى مراتب العدد ومنتهاها ، كما أنّ الآحاد مرتبتها أُولَى المراتب ، فصارتا طرفين ، وارتضعتا أفاويق المضارعة من هذا الوجه ؛ فكما لزم في الطرف الأول الإضافة إلى الجمع كذلك لزم في الطرف الثاني .

وقيل : إنّ المائة في نفسها جمع كثير مؤنث ، فطلبت الخفة بإيراد مميزها مفردًا لاستثقالهم الكثرة والتأنيث ، ولا يرد نحو : ثلاثةُ رجال ، لعدم الكثرة والتأنيث ، ولا نحو : ثلاثُ نساء ، لعدم الكثرة ، ولا نحو : ثلاثةُ آلاف ، لعدم التأنيث [3] .

قوله : (**كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ ... ...**[4]) [5]

[يقال : أكل في بعض بطنه] [6] إذا أكل دون الشبع ، وأكل في بطنه : إذا امتلأ

---

(1) ساقط من (ب) .

(2) في (ب) والسر فيه .

(3) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب 1 / 610 .

(4) بقية البيت : ... ... تَعِفُّوا فَإِنَّ زَمَانَكُم زَمَنٌ خَمِيصُ

(5) البيت من الطويل وهو من الشواهد التي لم يعرفوا لها قائلا ؛ فقد ورد في المصادر الآتية بدون عزو : الكتاب 1 / 210 ، والمقتضب 2 / 172 ، والتخمير 3 / 49 ، وابن يعيش 6 / 22 ، والإيضاح لابن الحاجب 1 / 611 .

والمعنى: كلوا قليلاً، ولا تأكلوا ملأ بطونكم ، اقتنعوا بالقليل تكونوا أعفاء ، لا يصدر عنكم فعل قبيح كالإغارة والتلصص ، أو تعيشوا ولا تموتوا ؛ فإن زمانكم زمن قحط ، أهله جائعون محتاجون .

الشاهد : وضع المفرد في قوله : بطنكم ، موضع الجمع، وهو: بطونكم، لأنّه يريد بطن كل واحد منهم .

(6) ساقط من (أ) و(ب) .

وشبع ــ كذا ذكره المصنف ــ[1] كانوا يتغاورون[2] ويتلصصون ، لأنّهم كانوا في قحط [فقال :] [3] لهم ذلك .

وقوله[4] : زمن خميص ، أي : ذو جذب ، وصف الزمان بالخميص على طريقة قوله : نهاره صائم وليله قائم .

ص ــ وقد رجع إلى القياس من قال :

ثَلاثُ مِئِينَ للمُلُوكِ وفَى بِهَا رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الأَهَاتِمِ

وقد قالوا ثلاثةُ أثوابًا ، وأنشد صاحب الكتاب :

إِذَا عَاشَ الفَتَى مِائتَيْنِ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ اللّذَاذَةُ والفَتَاءُ

وقوله عز من قائل : ﴿ ثَلاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾ [5] على البدل ، وكذلك ، قوله : ﴿ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾ [6] قال أبو إسحاق : ولو انتصب "سنين " على التمييز لوجب أن يكونوا قد لبثوا تسع مائة سنة .

ش ــ قوله : (ثَلاثُ مِئِينَ ... ...) [7]

---

(1) ينظر: الكشاف، أبو القاسم محمود الزمخشري ، دار المعرفة ــ بيروت ــ بدون تاريخ ــ عند تفسير الآية ، 10 ، من سورة النساء ﴿ إنَّما يَأكُلُونَ فِي بُطُونِهِم نَارًا ﴾ وذكر البيت 250/1.

(2) في التخمير : يتعاورون ، 3 / 49 ، وهو تصحيف ، ففي الصحاح : تغاور القوم : أغار بعضهم على بعض . مادة : غ و ر .

(3) ساقط من (أ) . (4) أي قول الشاعر في البيت السابق .

(5) الكهف ، من الآية : 25 .

(6) الأعراف ، من الآية : 160 .

(7) البيت من الطويل من قصيدة للفرزدق يمدح سليمان بن عبد الملك ويهجو قيسًا وجريرًا ، وهو في ديوانه، والرواية فيه لصدره : فدي لسيوفٍ من تميم وفى بها ... ...

فلا شاهد فيه حينئذ . ينظر: ديوان الفرزدق ، طبع دار صادر ــ بيروت ــ 1966 ف ، 2 / 310 .

والمعنى : أنّ الشاعر يفتخر بأنه رهن رداءه بالديات الثلاث ، وأصل ذلك أنّ ثلاثة من الملوك قتلوا في المعركة ، وكانت دياتهم ثلاثمائة بعير ، فرهن رداءه بالديات الثلاث ؛ وأراد بالأهاتم : سنان بن سنان ، وبذلك كشف الهم ، وجلت الحروب عن وجوه الأهاتم ، أي : أعيان وكبراء بني الأهتم . ينظر : شرح أبيات المفصل 1 / 799 ــ 800 ، والخزانة 4 / 480 .

والشاهد : ثلاث مئين ، وهو قياس متروك .

يريد : أنّه رهن رداءه بدياتهم .

وتمامه : ... ... وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الأَهَاتِمِ

أي : وجلّت العار .

وبنو الأهتم : قومٌ [1] .

والأهتم [في الأصل] [2] : الذي تكسرت أسنانه المتقدمة [3] .

ولمَّا ذكر المميز الخارج عن القياس ، وهو : ثلاثمائة ، والخارج عن الاستعمال ، وهو : ثلاث مئين ، أتبعه ذكر المميز الخارج عن القياس والاستعمال ، وهو : ثلاثة أثوابًا ، والقياس والاستعمال في [مثله] [2] الإضافةُ إلى الجمع ، وكذا قوله:

[إِذَا عَاشَ الفَتَى] [4] مائتَينِ عَامًا ... ... [5]

وخروجه [عن الاستعمال] [6] بترك الإضافة إلى المفرد[7].

---

(1) الأهــتم : بطن من تميم من العدنانية ، كان فيهم رجال معروفون وخطباء . ينظر : معجم قبائل العرب 1 / 48 ، ومن رجالهم : سنان بن خالد الأشد ، ومنهم : سمي بن خالد ، وهو أبو الأهتم ، واســم الأهتم : سنان ، وسُمي الأهتم ، لأنّ قيس بن عاصم ضربه بقوس على فيه فهتم أسنانه ، أي : كسرها . ينظر : الاشتقاق 1 / 251 ، واللسان ، مادة : هـ ت م .

(2) ساقط من (أ) و(ب) .

(3) وفــي الحديث : أنّ أبا عبيدة كان أهتم الثنايا ، انقلعت ثناياه يوم أُحد ، وفي الحديث أيضا : نهى أن يُضحى بهتماء، وهي التي تكسرت ثناياها من أصلها وانقلعت . ينظر: اللسان ، مادة : هـ ت م .

(4) مطموس في (أ) و(ج) .

(5) هذا صدر بيت من الوافر ، وتمامه :

... ... فقد ذهبَ اللَّذَاذَةُ وَالفَتَاءُ

وهــو لربــيع بــن ضــبع الفزاري . ينظر : الخزانة 3 / 306 ، والمقتضب 2 / 168 – 169 ، والمخصص 17 / 105 – 106 ، وشرح أبيات المفصل 1 / 800 .

والشاهد فيه قوله : مائتين عامًا ، فقد نصب مميز المائة ، وهذا خروج عن الاستعمال ، والقياس : ترك الإضافة إلى المفرد .

(6) ساقط من (أ) .

(7) قــد يُنصــب ويُرفع مجرور هذه الأعداد ، فيقال : ثلاثةُ أثوابٍ ، وثلاثةُ أثوابًا ، وثلاثة أثوابٌ ، على الإضافة أو التمييز أو البدلية . ينظر : مجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحي ثعلب ، شرح وتحقيق : عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، ط : 4 ، 1980 ف ، 2 / 584 .

قوله : (**قال أبو إسحاق** [1])

وجه الاحتجاج بقوله[2]: أنّك إذا قلت : لي [3] أحد عشر درهمًا ؛ فالمعنى : [جملة مـــن الدراهم] [4] بالغة هذا المبلغ [من العدد] [4] ، وكل واحد منها درهم واحدٌ ، ولـــو قلتَ : في هذه صورة دراهم ؛ فالمعنى : بالغةً هذا المبلغ ، وكل واحد منها دراهم، وأدنى الجمع ثلاثة ؛ فيكون : ثلاثة وثلاثين درهمًا ؛ فكذا فيما نحن فيه[5] ، وهـــذا يطّـــرد في : ﴿ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾ [6] ، لأنّه لو كان تمييزًا لكانوا ستةً وثلاثين ، لأنّ مميز " اثنتي عشرة "، واحد من " اثنتي عشرة "، والأسباط : جمعٌ، وأقله : ثلاثة ، فيجب أن [يكون كل][7] واحد من : اثنتي عشرة ، ثلاثة ، فيكون المجموع : ستة وثلاثين ، وقيل: "سنين " عطف بيان ، وصوّبه بعضهم محتجًا بأنّ التمييز وعطف البيان كلاهما للتفسير؛ فإذا تعذر أحدهما أقيم الآخر مقامه .

فإن قلتَ : فما تمييز : ثلاثمائة ، في الآية ؟ [8]

قلتُ : هو مقدرٌ ، والتقدير: ثلاثمائة مدَّة ، وسنين: بدل منه ، وكذا في : ﴿ اثْنَتَيْ عَشْـــرَةَ أَسْـــبَاطًا ﴾ [6] ، والـــتقدير : اثنتا عشرة فرقة ، وأسباطًا : بدل منه ، كما تقول: كم مالك ؟ أي : كم درهمًا مالك ؟

قال بعض المحققين[9]: ما ذكره الزجاج[1] ليس بلازم ، لأنَّ كون مميز: أحد عشر،

---

(1) أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج ، كان يشتغل بخرط الزجاج ، ثم مال إلى دراسة الـــنحو ، فلزم المبرد وأخذ عنه النحو ، وعن ثعلب أيضا ، وتتلمذ عليه : أبو علي الفارسي ، وله من المؤلفـــات : معاني القرآن وإعرابه ، والاشتقاق ، وخلق الإنسان ، وشرح أبيات سيبويه ، تـــ : 311 هـــ . ينظر : بغية الوعاة 1 / 411 ـــ 412 ، وانباه الرواة 1 / 159 ، ومعجم الأدباء 1 / 130 .

(2) أي : قول أبي إسحاق في الآية : ﴿ وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَمِائَةٍ سِنِينَ ﴾ وهو: ((لو انتصب "سنين " على التمييز لوجب أن يكونوا قد لبثوا تسعمائة سنة)) الإيضاح لابن الحاجب 1 / 612 .

(3) في (أ) إلى .　　　　(4) ساقط من (أ) .

(5) ينظر قول أبي إسحاق في : الإيضاح لابن الحاجب 1 / 612 ، وابن يعيش 6 / 24 .

(6) الأعراف ، من الآية : 160 .

(7) ساقط من (ب) .

(8) أي : آية الكهف : 25 .

(9) المقصود هو : ابن الحاجب في الإيضاح 1 / 612 .

واحدًا من:أحد عشر، وكون مميز: مائة ، واحدًا منها مخصوص بأن يكون المميز مفـــردًا، أما إذا كان المميز جمعًا، فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعًا، في نحو : ثلاثةِ أثوابٍ،لأنَّ الأصل في الجميع: الجمع،وإنما عُدل [في البعض][1] إلى المفرد لغرضٍ،فإذا استعمل الجمع استعمل الأصل ، وإنما كان الجمع هو الأصل ، لأنَّ: ثلاثة، كأحد عشر من حيث إنّ الأول معناه : ثلاثةٌ من رجال ، كما أن الثاني معناه : أحد عشر من رجال ، فعُلِمَ أنّ ما ذكره الزجاج من الألزم غير لازم [2] .

ص ــ فصـــل : وحـــقُّ مميز العشرة فما دونها ، أن يكون جمع قلَّة ، ليطابق عـــدد القلَّـــة ، تقـــول : ثلاثةُ أفلسٍ ، وخمسةُ أثوابٍ ، وثمانيةُ أجربةٍ ، وعشرةُ غلمـــةٍ ، إلا عند إعواز جمع القلّة ، كقولهم : ثلاثةُ شُسوعٍ ، لفقد السماع في : أشْسُـــعْ وأشْسَاعٍ ، وقد رُوِيَ عن الأخفش أنه أثبت : أشسعًا ، وقد يستعار جمع الكثرة لموضع جمع القلّة ، كقوله تعالى : ﴿ ثَلاَثَةَ قُرُوءٍ ﴾ [3] .

ش ــ قوله : (**[فصل :]** [4] **. . . تقول : ثلاثةُ أفلسٍ)**

ذكر هنا أمثلة جموع القلّة ، ولا يجوز : ثلاثةُ فُلوسٍ ، لوجود : أفلسٍ [5] .

---

(1) ساقط من : الإيضاح لابن الحاجب 1 / 612 .

(2) ينظر المصدر السابق ، وقال أبو حيان : والجمهور على قراءة النصب ، بتنوين : مائة ، وجعل ســـنين : بـــدلا مـــن ثلاثمائة لا تمييزًا ، لئلا يجتمع عليه جمع التمييز ونصبه . ينظر : تفسير البحر المحـــيط ، أبـــو حـــيان ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، ط : 2 ، 1978 ف ، 6 / 117 ، أما الآية : ﴿ اثْنَتَـــي عَشْـــرَةَ أَسْبَاطًا ﴾ إن أسباطًا وقع تمييزًا ــ على الصحيح ــ وليس هناك حذف أو تأويل ، والمعنى : جعلناهم اثنتي عشرة قبيلة ، كل قبيلة أسباط ، وجعلنا منهم أممًا وفرقًا ، ليخف الأمر على موســـى فـــي تتبع أحوالهم ومعرفة أخبارهم . . . وأممًا تعرب : بدلا من التمييز : أسباطًا . ينظر : التفســـير الكبـــير ، الفخر الرازي ، الناشر : دار الكتب العلمية ــ طهران ــ ط : 2 ، بدون تاريخ ، 15 / 33 ، وحاشية الصبان 4 / 69 ، والمخصص 17 / 105 ، وابن يعيش 6 / 21 .

(3) البقرة ، الآية : 226 ، وتمامها : ﴿ . . . ولاَ يَحِلُ لَهُنَّ أنْ يَكْتُمْن ما خَلَقَ اللهُ فِي أرْحَامِهِنَّ ﴾ .

(4) ساقط من (ب) .

(5) ((فـــإذا كـــان فـــي الشـــيء ما يقع لأدنى العدد أضفت هذه الأسماء إليه ، فقلت : ثلاثةُ أغلمةٍ ، وأربعةُ أحمرةٍ، وثلاثة أفلسٍ ، وخمسةُ أعداد)) المقتضب 2 / 158 .

قوله : **(وقد يستعار)**

كما [1] استعير القلة للكثرة في نحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَو كَانَ البَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي ﴾ [2] ، وقول حسان [3] :

لَنَا الجَفَنَاتُ الغرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحَى ... ... [4]

ص ــ فصــل : وأحدَ عشر ، إلى تسعة عشر ، مبنيٌّ ، إلا اثني عشر ، وحكمُ آخــر شطريه حكمُ نون التثنية ، ولذلك لا يضاف إضافة أخواته ، فلا يقال : هذه اثنا عشرك ، كما قيل : هذه أحد عشرك .

ش ــ قوله **([فصل :][5] وأحدَ عشر)**

لم يقولوا : واحِدَ عشر ــ بالألف وكسر الحاء ــ لأنَّ هذا بابُ تركيبٍ ، فاختاروا الأخف .

قوله : **(إلا اثني [6] عشر)**

اختاروا الإعراب في الشطر الأول من : اثني [6] عشر للدلالة على أنّ الباب كلّه

---

(1) في (ب) و(ج) كما أنَّ .

(2) الكهف ، من الآية : 104.

(3) حســان بــن ثابــت بن المنذر الخزرجي الأنصاري ، شاعر الرسول ــ صلى الله عليه وسلم ــ عــاش ســتين ســنة فــي الجاهلــية ، ومثلها في الإسلام ، مدح الرسول ــ صلى الله عليه وسلم ــ والغساســنة ، وملــوك الحــيرة ، توفي في المدينة سنة : 54 هــ . ينظر : طبقات الشعراء ، ص : 87 ــ 88 ، والشعر والشعراء 1 / 223، والأعلام 2 / 188 .

(4) هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

... ... وأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِن نَجْدَةٍ دمًا

ينظر: شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ، وضعه وصححه : عبد الرحمن البرقوقي ، الناشر : دار الكتاب العربي ــ بيروت ــ 1981 ف ، ص: 424 ، والخزانة 3 / 430 .

والمعــنى : يصــف حسان قومه بالكرم والبأس ؛ فيقول : جفاننا معدة للأضياف وسيوفنا تقطر دمًا لكثرة ممارستنا الحروب .

الشاهد فيه قوله : الجفنات ؛ فإنّ المراد به التكثير ، والقياس : الجفان ، حيث استعير القلّة للكثرة .

(5) ساقط من (ب) و (ج) .

(6) في (ب) اثنا .

كـــان معربًا ، كما تُركَ [1] الإعلال في : القَوَدِ ، للدلالة على [أنّ] [2] الأصل في نحـــو: باب[3] هو التصحيح ، أما تخصيص: اثني[4] عشر، فلا نسمع فيه سؤالاً[5]؛ فلو طُلبنا زيادة الحكمة لقلنا : إنّ اثنان ، اسم وُضع في أول أحواله هكذا مع الألف والنون ــ كما ذكرنا قبل ــ وليس هو تثنية : اثن ؛ فلو ثنينا لقلنا: اثن عشر ، أو: اثنان عشر ، فالأول باطل ، لأنَّ " اثن " لم توضع لاثنين ، وكذا الثاني، لإفضائه[6] إلى الجمع بين الإعراب والبناء ، فوجب الإعراب .

والوجه الثاني : في إعراب الشطر الأول من : اثني عشر ، أنه جعل كالمضاف إلـــى[7] : عشـــر ، بدليل حذفهم نونه ، فلا يقدر فيه حرف العطف بالنظر إلى هذا الوجه ، لأنّ مقدره [8] يناقض الإضافة ، فكان إعرابه هو الوجه [9] .

قوله : **(حكم نون التثنية)**

أي : جعلـــوا " عشر " بمنزلة نون التثنية ، عوضًا [10] عنه ، أعني : أنهم حذفوا نونه لطوله عند التركيب مع "عشر "، وجعلوا " عشر" عوضًا ، بدليل أنَّه لا يجوز الجمع بينهما نحو: اثنان عشر ، ولذا امتنع: اثنا عشرك ، امتناع : اثنانك ، والسر

---

(1) في (أ) و(ب) ترى .

(2) ساقط من (أ) و(ج) .

(3) في (ب) و(ج) : بابه .

(4) في (ب) اثنا .

(5) فـــي جميع النسخ زيادة وهي : إذْ لو أعربوا خمسة عشر مثلاً ، فالسؤال وارد ، وكل سؤال هذا شأنه فهو ساقط ، وهذا جواب لنا كافٍ . (أسقطتُ ذلك ، إذ لا فائدة فيه) المحقق .

(6) في (ب) و(ج) لإفاضته .

(7) في (أ) و(ب) إليه .

(8) في (أ) أحدهما وفي (ب) تقديره .

(9) لا يجـــوز إضافة اثنا عشر ، ولا اثنتي عشر ، لقيام عشر مقام النون فيهما ، فهما مثل : زيدان ومســـلمان ، ولـــذا لا يضافان لئلا يلتبسا بالعدد المفرد ، فإذا كان اثنا عشر علمًا جاز إضافته بحذف عشر، لرفع اللبس حينئذ . ينظر: المقرب 1/ 309 ، وحاشية الصبان 4 / 70 ، وابن يعيش 6/ 20.

(10) في (أ) وعوِّض .

فـــي امتناع إضافة " اثني عشر " أنهم لو أضافوه وحذفوا " عشر " لخلُّوا [1] ، ولو أبقوه كانوا قد جمعوا بين الإضافة وبين ما هو عوض عن النون .

فـــإن قلتَ : الشطر الثاني في " أحد عشر " أيضا قد نزل منزلة التنوين ، فكان ينبغي أنْ يمتنع : هذه أحد عشرك ، لأنَّ التنوين يمنع الإضافة منع النون إيَّاها .

قلـــتُ : بـــل الشطر الثاني قام مقام إعراب الشطر الأول ، بدليل دوران زوال إعـــرابه معـــه وجودًا أو عدمًا ، أما وجودًا ففي نحو : جاءني أحد عشر رجلاً ، وهذه ثلاثة [عشر][2] درهمًا ، وأمّا عدمًا فظاهرٌ [فلما كان كذلك صار المركب بمنزلة المفرد ، وهو مما لا يضاف] [3] [4] .

ص ــ فصل : وتقول في تأنيث هذه المركبات : إحدى عشرة ، واثنتا عشرة، أو : ثنـــتا عشرة ، وثلاث عشرة ، وثماني عشرة ، تثبت علامة التأنيث في أحد الشـــطرين ، لتـــنزلهما منزلة شيء واحد ، وتعرب الثنتين كما أعربت الاثنين ، وشين العشرة يسكِّنها أهل الحجاز ، ويكسرها بنو تميم ، وأكثر العرب على فتح الياء في : ثمانيْ عشرة ، ومنهم من يسكِّنها .

ش ــ قوله : **([فصل :]** [5] **. . . إحدى عشرة)**

تؤنـــث " إحدى " ولا تسقط التاء [التي][6] سقوطها علامة للتأنيث من "العشرة " لـــئلا تجتمع علامتا تأنيث : الألف في : " إحدى " ، وسقوط التاء من " عشرة " ، ولئلا تجتمع علامتا تذكير في اسم واحد، لأنّ ذلك ممتنع كامتناع علامتي التأنيث ،

---

(1) في (أ) و(ب) لحملوا .

(2) ساقط من (ج) .

(3) ساقط من (أ) و(ب) .

(4) قال سيبويه : ((وأمَّا اثنا عشر ، فزعم الخليل أنّه لا يغير عن حاله قبل التسمية ، وليس بمنزلة: خمسة عشر ، وذلك أنّ الإعراب يقع على الصدر فيصير : اثنا في الرفع ، واثني في النصب والجر، وعشر بمنزلة النون ، ولا يجوز فيها الإضافة كما لا يجوز في مسلمين)) الكتاب 3 / 307 .

(5) ساقط من (ب) .

(6) مطموس في (أ) .

وكـــذا الكـــلام في: اثنا عشر رجلاً ، وثنتا عشرة امرأةً، وثلاث عشرة إلى تسعة عشر، وتسع عشرة تثبت التاء في الأول مع المذكر وتسقطها من الثاني ، والمؤنث بالعكس منه، لأنّ ثبوت التاء في الشطر الأول للتذكير وسقوطها [للتأنيث، وفي][1] الشـــطر الثانـــي علـــى العكس ؛ فلو قلت : ثلاثة عشرة رجلاً ، اجتمع [2] التذكير والتأنيـــث ، ولـــو قلـــت : ثلاث عشر امرأة ، يلزم الجمع بين التذكير والتأنيث ، وكلاهما ممتنع، ولا إشكال في هذه المسائل، إلا أنّ علامة التأنيث وقعت في وسط الكلمة في: إحدى عشرة ، واثنتا عشرة ، ولكن لمَّا جُعل سقوط التاء من " عشرة " علامـــة للمذكر [3] لم يمكن [4] إثبات العلامة فيها فمسَّت الضرورة إلى إثباتها في آخـــر الشطر الأول ، وكم من محظور صاحبه[5] لِمَسِّ الضرورة الإطلاق ، وعقد الحظر الرحلة [حبك] [6] النِّطاق .

طريقة ثانية : إنَّ حكم أحد واثنين حكم أنفسهما في التذكير والتأنيث ، وكذا حكم الثلاثة إلى التسعة ، ولذا قيل : أحد عشر ، وإحدى عشرة ، وثلاثة عشر ، وثلاث عشرة.

أمّـــا " عشر " فكان حكمه أيضا أن يكون مؤنثاً مع المذكر كالثلاثة وأخواتها ، إلا أنّهم لمّا أنثوا الأول عند التركيب مع ثلاثة إلى تسعة ، كرهوا تأنيث الثاني مع وقوع الغُنْية عن ذلك ، لأنّهما كالشيء الواحد ، وجَرْيُ " عشر " مع : أحد واثنان في : أحد عشر ، واثنا عشر ، مجراه في بقية أخواته [7]،لأنّه بابٌ واحدٌ ، فكرهوا المخالفة ، وكان قياس " عشرة " أنْ يكون مع الثلاثة إلى التسع ، بغير تاء التأنيث، غير أنّ إلحاق التاء لمَّا كان لا يخل بالفهم بإيقاع اللبس بينه وبين ما هو للمذكر ، أُدخلت التاء في آخر الشطرين ؛ فقيل : ثلاث عشرة ، وتسع عشرة ، وأُجري هذا

---

(1) مطموس في (أ) . (2) في (ج) يجتمع .
(3) في (أ) للمؤنث .
(4) في (ج) يكن .
(5) في (ب) و(ج) صاحفه .
(6) مطموس في (أ) ، وفي (ج) حبل .
(7) في (أ) أحواله .

الحكم في : إحدى عشرة ، واثنتي عشرة ، لأنّه باب واحد فكرهت المخالفة فيه .

قوله : **(وشين العشرة)**

مذهب بني تميم أنّهم يقولون في نحو فَخِذ وعضُد ورُسُل : فخْذ وعضْد ورُسْل ــ بالإسكان ــ ويقولون في الأفعال : طرْق وعلْم ــ بالإسكان أيضا ــ

ومذهب أهل الحجاز التحريك ، ثم إنهما [1] تركا في هذه المسألة مذهبهما ، وقفا كل واحد منهما أثر صاحبه ، فأخذ هذا مذهب ذلك ، وذاك مذهب هذا [2] .

والنكتة فيه : أنَّ هذا موضع يحدث فيه ترك الأصول ، لأنَّ الأصل أنْ يكون لكل عدد اسم ، وأن لا يكون مركبًا مضمومًا بعضه إلى بعض ، فلمّا داره موضع تغيير غيَّر كل منهما مذهبه ، وهذا أصل ما نوصي به ، معتمد عليه ، ألا ترى أنهم قالوا في حنيفة : حنفي ، وفي حنيف : حنيفيٍّ [3] ، وذلك [أنهم] [4] لمّا رأوا التاء ساقطة علموا أنّ هذا موضع تغيير ؛ فأسقطوا الياء ، ولم تسقط الياء في النسبة إلى : حنيف ، لعدم التغيير فيه .

وأما شين[5] : أحد عشر إلى تسعة عشر ؛ فمفتوحة لا غير[6] ، وأكثر العرب على فتح العين ، ومنهم من يسكنها ؛ فيقول : أحد عْشر ، وتسعة عْشر [7] .

قوله : **(وأكثر العرب)**

---

(1) في (ب) إنهم .

(2) وإلى هذا ذهب ابن يعيش فقال : والشين في عشرة مكسورة على لغة بني تميم ، وساكنة على لغة أهل الحجاز ، وهذا عكس ما عليه لغة البلدين لأنّ أهل الحجاز في غير العدد يكسرون الثاني وبني تميم يسكنون ، فيقول الحجازيون : نبِقَة ، ويقول التميميون : نبْقة ــ بالسكون ــ فلمّا ركّب الاسمان في العدد استحال الوضع. ينظر : ابن يعيش 6 / 27 ، وبعض العرب يفتح الشين ، ومنه قراءة الأعمش : ﴿ اثنَتَا عَشَرَ ﴾ ينظر : الكشاف 2 / 98 /99.

(3) في (أ) و(ب) حنفي .

(4) ساقط من (ب) .

(5) في (أ) و(ب) شأنه .

(6) ينظر هذه الرسالة ، ص : 83، الهامش رقم : 2.

(7) ينظر: الإيضاح لابن الحاجب 1/ 615، والبحر المحيط 5/ 38 ، والارتشاف 2/ 758 ــ 759.

الأصـــل : ثمانـــية ، فلمـــا سقطت التاء بقيت الياء مفتوحة على حالها ، لأنّ الياء وقعـــت آخـــر الاســـم الأول ، وهو مبني على الفتح والياء قابلة للفتح كالياء في : رأيت القاضيَ .

قوله : **(ومنهم من يُسكِّنها)**

قـــال المصنف : من يُسكِّنها تجري مجرى الألف لاستثقال الحركة عليها، فلا تُفتح كما يفتحون ياء : معد يَكْرُب [1] [2] .

ص ــ فصل : وما لحق بآخره الواو والنون نحو : العشرين والثلاثين يستوي فيه المذكر والمؤنث ، وذلك على سبيل التغليب ، كقوله :

دَعَتْنِي أَخَاهَا بَعْدَمَا كَانَ بَيْنَنَا مِنَ الأَمْرِ مَا لاَ يَفْعَلُ الأَخَوَانِ

ش ــ قوله : **(على سبيل التغليب)**

المعـــدود شائعٌ يصلح أن يكون مذكرًا ويصلح أن يكون مؤنثًا ، فغُلِّبَ المذكر على المؤنث ، فقيل [3] : عشرون رجلاً ، وعشرون امرأةً ، على صيغة جمع المذكر ، وليست من البدع سلوك هذه الطريقة ، ألا ترى إلى قوله[4] :

[... ... ...][5] مَا لاَ يَفْعَلُ الأَخَوَانِ[6]

---

(1) في (ب) معديَ كرب .

(2) وأكثر العرب يقولون : ثمانيَ عشرةَ ، كثلاثَ عشرةَ . . . وإنما سكّن الياء كما أسكن في:معديْ كرب ، وقاليْ قلا ، وأياديْ سبأ . ينظر : المخصص 17 / 101 ــ 102 .

(3) في (أ) و(ج) وقيل .

(4) القـــائل هو : عبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاص بن أمية ، كما ورد في : العقد الفريد ، ابن عـــبد ربـــه ، تحقيق : محمد سعيد العريان ، دار الفكر ــ بدون تاريخ ــ 5 / 80 ، والأغاني 13 / 259 ، ومعجم شواهد العربية ، عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ــ مصر ــ ط: 1 ، 1972 ف، 1 / 391 ، ونســـبه الشـــيخ : عـــبد الغني الدقر إليه أيضا في : شرح شذور الذهب ، ص : 482 ، الشاهد رقم : 195 ، ولم ينسبه صاحب التخمير 3 / 55 ــ 56 .

(5) ينظر الساقط من البيت في المتن .

(6) البيت من الطويل ، والمعنى : دعتني هذه المرأة أخاها بعد أن وقع مني ومنها ما لا يقع =

وما قبل البيت [2] :

دَعَتْنِي أَخَاهَا أُمَّ عَمْرٍو وَلَمْ أَكُنْ أَخَاهَا وَلَمْ أَرْضَعْ لَهَا بِلِبَانِ

أي : بِلِبَانٍ لَها ، وهو لبن أمها .

ودعتني من : دعاه زيدًا [3] .

ص ــ فصــل : والعدد موضوع على الوقف ، تقول : واحدْ ، اثنانْ ، ثلاثهْ ، لأنّ المعانــي الموجــبة للإعراب مفقودة ، وكذلك أسماء حروف التهجي ، وما شاكل ذلك ، إذا عدَّدْتَ تَعْديدًا ، فإذا قلتَ : هذا واحدٌ ، ورأيت ثلاثةً ، فالإعراب ، كما تقول : هذه كافٌ ، وكتبت جيمًا .

ش ــ قوله : (**[فصل :]** [4] . . . **على الوقف**)

لأنَّ الإعــراب لإظهــار المعاني الحادثة عند التركيب ، فإذا انتفى التركيب انتفى الإعراب [5] .

قوله : (**كما تقول : هذه كافٌ**)

كقوله : [6]

= من الأخوين يريد ما يكون بين المحبين .

والشاهد فيه : أنَّه غلَّب فيه المذكر على المؤنث ، فقال : أخوان ، ولم يقل : أختان .

(1) وكــأنهم غلَّبوا جانب المذكر تحقيقًا للقاعدة العامة : إذا اجتمع مذكر ومؤنث غُلِّب المذكر ، لأنّه الأصل . ينظر : ابن يعيش 6 / 27 .

(2) كذا ورد في : شرح أبيات المفصل 1 / 802 ، وابن يعيش 6 /27 .

(3) في شرح أبيات المفصل 1 / 802 : أي : سماه .

(4) ساقط من (ب) و(ج) .

(5) قــال في الارتشاف :2/ 741 ((إذا سردت أسماء العدد من غير عامل ، قلت : واحدْ ، اثنانْ ، ثلاثهْ ، أربعهْ ــ بالسكون ــ وأجاز سيبويه أن تشم دال واحد الضم ، ومنع ذلك الأخفش))

(6) القائل هو : يزيد بن الحكم يهجو النحويين كما ورد في : ابن يعيش 6 / 29 ، والخزانة الشاهد التاسع 1 / 54 .

إِذَا اجْتَمَعُوا عَلَى أَلِفٍ وَيَاءٍ وَوَاوٍ هَاجَ بَيْنَهُم جِدَالُ (1)

ص ــ فصــل : والهمزة في : أحد وإحدى ، منقلبة عن واوٍ ، ولا يستعمل : أحد وإحدى ، في الأعداد إلا في المنيَّفة .

ش ــ (**فصل : والهمزة في : أحد وإحدى**)

[أصــل أحدٌ : وَحَد](2) ، قلبت واوه همزة ، كهمزة : أناة في : وناة ، و" وحد " أُستُعْمِلَ ، كقول : [النابغة الذُبياني (3)

كَأَنَّ رَحْلِي وَقَدْ زَالَ النَّهار بِنَا يَوْمَ الجَلِيل] (4) عَلَى مُسْتَأْنِس وَحدِ (5)

وتأنيــث أحــد : إحــدى ، والأصل : وحْدَى ، لكن استعمال هذا الأصل مهجور

---

(1) البيــت من الوافر ، والمعنى : إذا اجتمعوا للبحث عن إعلال حروف العلة ، ثار بينهم الجدال ، والجــدال : مصدر جادل ، إذا خاصم بما يشغل عن ظهور الحق ووضوح الصواب ، والشاهد قوله : ألف وياء وواو، فإنّ حروف المعجم تعرب إذا رُكِّبت ، وإنْ كان بناؤها أصليًا .

(2) ساقط من (أ) و(ب) .

(3)القــائل هــو : الــنابغة الذُبياني ، اسمه : زياد بن معاوية بن ضباب بن جابر بن جربوع ، أحد شعراء السياسة القبلية في العصر الجاهلي ؛ فقد عنى بسياسة قبيلته في حربها وسلمها وتحالفها ، وقد اشتهر بفن من الشعر عُرِفَ بالاعتذاريات ، وقد عدَّه ابن سلام من الطبقة الأولى من الجاهليين ، تــ: 18 ق هـــ . ينظر : طبقات ابن سلام، ص: 41 ، والشعر والشعراء 1 / 92 ، والأعلام 3 / 92 ، وديوان النابغة الدبياني ، جمع وشرح الشيخ : محمد الطاهر بن عاشور ، الشركة التونسية للتوزيع ، ط :2 ، 1986 ف ، ص: 79، وديــوان الــنابغة الذُبيانـــي، تقديم :علي بو ملحم ، نشر:دار ومكتبة الهلال ــ بيروت ــ ط : 1، 1991 ف، ص : 29 .

(4) ساقط (أ) و(ج) .

(5) البيت من البسيط ، وقبله :

مَقْذُوفَة بِدَخِيْــس النَّحض ، بَازِلُها لَــهُ صَرِيفٌ صَرِيفَة القَعْــوِ بِالمَســدَ

وبعده : مِن وَحْشِ وَجْرة ، مُوشِيٍّ أَكَارِعهُ طَاوِي المَصِير ، كَسَيْفِ الصَيْقَلِ الفَرَدِ

قاله مادحًا الملك النعمان ، ومعتذرًا له . ينظر : نفس المصدرين السابقين .

وهــذا البيت في وصف الصيد ،ومعناه : يوم نزولي بهذا الموضع " الجليل " على مستأنس وحدٍ ، أي: ثور وحشي أحسَّ بإنسان يطلب أن يصيده ؛ فهو يمعن الهروب .

الشاهد قوله : وحِدِ ، أصلها : أحد ؛ فقلبت الهمزة واوًا ، واستعملت .

مرفوض ، والفرق أنَّ القلب إلى الهمزة في الواو المكسورة كثير قريب من القلب في الواو المضمومة من جهة الاستمرار .

قوله : (**إلا المنيَّفة**)

أي : لا يستعملان [إلا] [1] فيما زاد على العشرة والعشرين [2] وغيرهما [نحو][3] : أحد عشر ، وإحدى عشرة ، وأحد وعشرون ، وإحدى وعشرون ، واختيار " الأحد " في المركب لطلب الخفَّة ، وكذا الكلام في : إحدى ، لأنّ الكسرة [في الهمزة] [4] أخفُّ منها في الواو [5] .

ص ـ فصل : وتقول في تعريف الأعداد : ثلاثةُ الأثواب ، وعشرةُ الغلمة ، وأربع الأدؤر ، وعشر الجواري ، والأحد عشر درهمًا ، والتسعة عشر دينارًا ، والإحدى عشرة ، والأحد والعشرون ، ومائة الدرهم ، ومائتا الدينار ، وثلاثمائة الدرهم ، وألف الرجل ، وروى الكسائي : الخمسة الأثواب ، وعن أبي زيد : أن قومًا من العرب يقولونه غير فصحاء .

ش ـ قوله : (**فصل : وتقول في تعريف الأعداد**)

تعريف الأول [6] بإدخال اللام على الثاني ، نحو : ثلاثة الأثواب ، إذْ لو عُرِّفَ الأول لصار معرفة ، والمعرف لا يضاف إضافة محضة ، وهذه مسألةٌ يحتاج فيها إلى زيادة كشف وبيان :

اعلم أنَّ المضاف إليه في قولك : ثلاثة الأثواب ، ليس كالمضاف إليه في : غُلام زيدٍ ، لأنّ زيدًا متضمن تعريفًا قد استقرَّ له، فالغلام بإضافته إليه يكتسي منه تعريفًا ، بخلاف : الثلاثة في : ثلاثة الأثواب ؛ فالقصد فيه أنْ تعرَّف الثلاثة فقط ، إذْ ليس غرضك أن تجعل الأثواب معهودة دالة على أثواب مخصوصة ، ثم تعرف

(1) ساقط من (ب) .
(2) في (ب) وعشرين .
(3) ساقط من (ب) وفيها : كأحد . (4) ساقط من (أ) .
(5) ينظر : شرح الرضي على الكافية 3 / 284 .
(6) في (أ) و(ج) التعريف في العقد الأول .

بها الثلاثة ، بدليل أنك إذا قلت : ثلاثة الأثواب ، لم يتصور منه الإضافة إلى أثواب معينة ، على نحو: الثلاثة من الأثواب التي عرَّفت ؛ وإنما مرادك : الثلاثة من هذا الجنس ؛ فلمَّا قصد تعريف المضاف ، امتنع إدخال اللام عليه أدخلوها على الثاني لشـدَّة الاتصال [1] بالأول ، ومثل هذا ليس ببدع ، ألا تراهم قالوا : حبُّ رماني ، فأضـافوا الثانـي إلى الياء ، والقصد إضافة الأول ، ووجه إضافتهم الثاني ــ ما ذكـرنا ــ مـن شدَّة اتصاله بالأول ، وامتناع إضافة الأول لما بها من الإلباس ؛ فجـاز أن يعـرَّف الثاني ، فيما نحن بصدده ، والمراد تعريف الأول ؛ فإذا قلت : حـبَّ رمانـي ؛ فالمعـنى : حبِّي ، ألا ترى إلى صحة قول القائل [2] : [حبّ رماني ، ولا رمان له ، ومثل هذا قولك : ثلاثة أثوابي ؛ فالمراد هنا أيضا إضافة الـثلاثة] [3] بدليل صحة قول القائل : ثلاثة أثوابي ، وليس له من هذا الجنس إلا ثلاثـة ، فكذلـك إذا قيل : ثلاثة الأثواب ، كان تعريف الثاني تعريفًا للأول ، لأنَّ الأول لمَّـا عُـرِّف فقيل : الثلاثة ، امتنع إضافته إلى الجنس كما أنَّ " حبًّا " لو أضـيف فقـيل : حبّي [4] امتنع إضافته إلى الرمان ؛ فوضح ــ مما ذكرنا ــ أن المضـاف فـي قولك : ثلاثة الأثواب ، قد أخذ من المضاف إليه تعريف نفسه لا تعريف المضاف إليه،بخلاف المضاف في نحو : غلام زيدٍ ؛ فإنّه أخذ تعريفًا هو للمضاف إليه في الحقيقة [5] .

وإنمـا عُـرِّف الشطر [الأول] [6] في : الأحد عشر درهمًا ، لأنّهما بالتركيب

---

(1) في (ب) و(ج) اتصاله .

(2) في (أ) و (ج) قول من قال .

(3) ساقط من (ب) ومطموس في (ج) . (4) في (أ) أحبي ، وهو تحريف .

(5) تقـول في تعريف ثلاثة أثواب : ثلاثة الأثواب ، هذا ما ذهب إليه البصريون ، وأجاز الكوفيون إدخـال الألـف والـلام على الأول والثاني ، وشبَّهوا ذلك بالحسن الوجه ؛ فقالوا : الثلاثة الأثواب . يـنظر : المخصـص 17 / 125 ، هذه المسألة محل خلاف بين البصريين والكوفيين ، لأنّ الكوفيين يجعلون الإضافة لفظية وليست محضة ، إذ الأصل : الأثواب الثلاثة ، أو لأنّهم يجيزون في الإضافة المحضـة دخـول " أل " على المضاف بشرط أن يكون اسم عدد ، وأن يكون العددُ مقترنًا بـ " أل " أيضا . ينظر : الإنصاف 1 / 312 ــ 322 ، مسألة رقم : 43 .

(6) ساقط من (ب) و(ج) .

صارا بمنزلة اسم واحدٍ ، وحرف التعريف لا يدخل في وسط الاسم [1] .
وعرّف الشطران في: الأحد والعشرين، لأنَّ المعطوف والمعطوف عليه غيران[2]؛ فاحتاج كل منهما إلى التعريف [3] .
ومائة الدرهم [4] على طريقة : ثلاثة الأثواب [5] .

قوله : (**غير فصحاء**)

امتـــنع اطراد هذا القبيل المروي ، وهو : الخمسة الأثواب ، إذْ لم يقولوا : الثلاثة الدرهم ، ولا : النصف الدرهم ، وهذا الامتناع دليل على أنَّ هذا النحو ممتنع .
ووجه رواية الكسائي[6] أنَّ العدد في الحقيقة وصفٌ للمضاف إليه ، تقول : أثواب خمسة، ودراهم عشرة؛ فتوضع الخمسة:وصفًا للأثواب، والعشرة: وصفًا للدراهم[7]

---

(1) إذا كان العدد مركبًا ففي تعريفه ثلاثة مذاهب :
مذهـــب البصريين : دخول " أل " على الشطر الأول من العدد المركب ــ كما ذكر الشارح ــ نحو : الأحد عشر درهمًا ، لأنَّ الجزأين جعلا اسمًا واحدًا .
مذهب الكوفيين والأخفش : تعريف الاسمين معًا نحو : الأحد العشر درهمًا .
مذهـــب بعض الكتاب ــ كما يقول ابن يعيش ــ يدخلون الألف واللام على العدد المركب في جزأيه وعلـــى التمييز . ينظر : ابن يعيش 6 / 33 ، وهذا خطأ فاحش كما يقول المبرد في : المقتضب 2 / 175 ــ 176 ، والـــراجح مذهـــب البصريين لأنّ : العدد المركب في قولنا : الخمسة عشر درهمًا ، معلومٌ ، والغرض من التمييز بيان المعدود ، وذلك يحصل بالنكرة لأنّها أخفُّ .
(2) أي : مختلفان .
(3) الأعـــداد المضـــاعفة والأعـــداد المتعاطفة ، تعرَّف بإدخال الألف واللام على العدد كله ، نحو : الثلاثة والثلاثون دينارًا .
(4) في (ج) الدراهم .
(5) المائـــة والألـــف حكمهما حكـــم الثلاثة ، والعشرة ، وما بينهما ، لأنّ التنوين ليس لازمًا للمائة والألف، كما لم يكن لازمًا للثلاثة والأربعة . ينظر : ابن يعيش 6 / 34 .
(6) الكســـائي هو : أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الكسائي ، إمام الكوفيين في النحو واللغة ، وأحـــد القراء السبعة ، وهو من الكوفة ، واستوطن بغداد ، وتعلم النحو على كبر ، وأخذ من : معاذ الهـــراء ، وجلـــس فـــي حلقة الخليل ، وكتب كثيرًا عن العرب غير ما حفظ ، ومن مؤلفاته : معاني القـــرآن ، ومختصر في النحو والقراءات والنوادر والمصادر ، تـــ : 189 هـــ . ينظر : البغية 2 / 162 ــ 163 ، والأعلام 4 / 93 ، والمدارس النحوية ، ص : 172 .
(7) في (ب) فتوضع الخمسة للأثواب وصفًا ، والعشرة للدراهم وصفًا .

وكـــان كـــ " الضارب " و" الحسن " ؛ فيجوز : الخمسة الأثواب ، كما يجوز : الضارب الرجل .

ص ــ فصـــل : وتقـــول : الأول والثاني والثالث ، والأولى والثانية والثالثة ، إلى العاشر والعاشرة ، والحاديْ عشر ، والثانيْ عشر ــ بفتح الياء وسكونها ــ والحاديـــة عشرة ، والثانية عشرة ، والحادي قلب الواحد ، والثالثَ عشرَ ، إلى التاسعَ عشرَ ، تبني الاسمين على الفتح ، كما بنيتهما في : أحَدَ عشرَ .

ش ــ قوله : (**[فصل :]** [1] **وتقول : الأول والثاني**)

[فـــي] [2] هـــذا الفصـــل لتعريف الأسماء الموضوعة للواحد من المعدودات ، باعتـــبار ذلك العدد المشتق ذلك الاسم منه ؛ فقولك : الثالث ، اسم لواحد باعتبار الثلاثة ، إمَّا لكونه أحدها أو يصيرها ثلاثة ، وكذلك إلى العشرة [3] .

وقال : الأول ، ولم يقل : الواحد ، لأنَّه لو قال : الواحد لكان " الواحد " لفظ اسم العـــدد [فغـــيَّروه إلى لفظ الأول] [4] ، وكذا فيما زاد [5] على العشرة ، كقولك : الحـــاديْ عشـــر والثانيْ عشر ، وللمؤنث : الحادية عشرة والثانية عشرة ، بإثبات التاء في : الحادية والعشرة ــ معًا ــ كذا قال الأزهري [6] [7] .

---

(1) ساقط من (ب) و(ج) . (2) ساقط من (ج) .

(3) نقل هذا الشرح بتصرف من : الإيضاح لابن الحاجب 1 / 617 ــ 618 .

(4) مطموس في (ج) . (5) في (ب) يزاد .

(6) الأزهـــري هـــو : أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري ، اللغوي ، الأديب ، أخذ عن نفطويه ، وابـــن الســـراج ، وغيرهما ، وصنَّف : التهذيب في اللغة ، والتقريب في التفسير ، وعلل القراءات ، وغـــيرها ، ولد نحو : 280 هـــ ، وتـــ : 370 هـــ . ينظر : البغية 1 / 19 ــ 20 ، ومعجم الأدباء 17 / 164 ــ 165 ، والأعلام 6 / 202 .

(7) قـــال الأزهري : ((قال ابن السكيت يقال : هذا الحاديَ عَشَرَ ، وهذا الثاني عشر ، وكذلك الثالثَ عشـــرَ إلى العشرين ــ مفتوح كله ــ وفي المؤنث : هذه الحاديةَ عَشَرَةَ والثانيةَ عشرةَ إلى العشرين ، تدخـــل الهـــاء فيها جميعًا)) تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ، تحقيق : عبد الله درويش ، مراجعة : محمد النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مطابع سجل العرب ــ بدون تاريخ ــ 5 / 196 .

وقـيل تثبـت تاء التأنيث في الاسم الأول دون الثاني ، والصحيح هو الأول وهو المذكور في المتن ، ووجهه أنَّ سقوط التاء من الشطر الثاني علامة للتأنيث ، فلو لم يثبت يلزم الجمع بين علامتي التأنيث وهو ممتنع ، والحكم في : الثالث عشر ، منعكس لانعكاس العلة .

ص ـ فصـل : وإذا أضـفت اسم الفاعل المشتق من العدد ، لم يخل من أن تضـيفه إلى ما هو منه ، كقوله تعالى : ﴿ ثَانِيَ اثْنَيْنِ ﴾ [1] وثالث ثلاثة ، أو إلى ما دون ، كقوله تعالى : ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَى ثَلاثَةٍ إلاَّ هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾ [2] وقوله : خامِسُـهُم وسَادِسُـهُم ؛ فهو في الأول بمعنى : واحد من الجماعة المضاف هو إلـيها ، وفي الثاني بمعنى : جاعلها على العدد الذي هو منه ، وهو من قولهم : ربَّعتهم وخمَّستهم .

ش ـ قوله : (**فهو في الأول**)

أي : إذا كان المضاف إليه من جنس المضاف ، فالإضافة حقيقية ، فإذا قلت : هذا ثاني اثنين ، فالمعنى : ثانٍ من اثنين ، وكذا [3] الكلام في : هذا ثالث ثلاثة ، إلى : عاشـر عشرة ، وكذا في المؤنث ، [نحو] [4] ثانية اثنتين ، وثالثة ثلاثة ، إلى : عاشرة عشرة [5] .

وإن كـان المضـاف إليه من غير جنس المضاف ، نحو : ثالث اثنين ، ورابع ثلاثـة، وخـامس أربعـة ، وسادس خمسة ، وسابع[6] . . . إلى : عاشر تسعة ؛ فالإضـافة غير حقيقية ، لأنَّ اسم الفاعل المشتق من العدد في هذا القسم ، بمنزلة

---

(1) التوبة ، من الآية : 40 . (2) المجادلة ، من الآية : 7 .

(3) في (أ) وكذا في . (4) ساقط من (ب) .

(5) قـال تعـالى : ﴿ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ ﴾ وقال : ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلاَثَـةٍ ﴾ والإضـافة هـنا محضـة ، بمعنى بعض ، أي أن اسم الفاعل بعض أو واحد من الجماعة المضـاف هو إليها ، وهذا النوع لا يجوز فيه التنوين ، ولا يجوز فيه النصب أيضا ـ في قول أكثر النحاة ـ لأنه ليس مأخوذاً من فعل عامل . ينظر : ابن يعيش 6 / 36 .

(6) في (أ) و (ج) وسابع ستة ، وثامن سبعة ، وتاسع ثمانية ، وعاشر تسعة .

الفعل كـ "ضارب " في:هذا ضارب زيدًا ، فإذا قلت: ثالث اثنين ، فالتقدير: ثالثٌ اثنين، بمنزلة قولك : ثلاث اثنين ، إلا أنّ التنوين سقط لفظًا للإضافة ، ولو تركت الإضافة ونَوَّنْتَ جاز في هذا الوجه [1] بخلاف الوجه الأول [2] ، فإنّه ممتنع هنالك،لأنّ قولك : ثالثٌ ثلاثةً [فلأنَّه] [3] ــ بالتنوين ــ بمنزلة : ثلاث ثلاثة ، وفيه إثبات الثابت ، وهو محال ، فيلزم [4] أن تكون الإضافة بمعنى : أحد ثلاثة ، فلو جاز : ثالثٌ ثلاثةً ــ بالتنوين ــ لجاز [5] : واحدٌ ثلاثةً ، وهو أيضا محال ، فلما امتنع هنا تقدير الإضافة غير الحقيقية ، كذلك امتنع في نحو : رابع ثلاثة ، تقدير الإضافة الحقيقية ، لأنك لو قلت : رابع من ثلاثة ، وخامس من أربعة ، كان محالاً ، ولن تجد إلى تصحيحه مجالاً .

ص ــ فإذا جاوزت العشرة لم يكن إلا الوجه الأول تقول : هو حادي أحد عشر ، وثاني اثني عشر ، وثالث ثلاثة عشر ، إلى : تاسع تسعة عشر ، ومنهم من يقول : حادي عشر أحد عشر ، وثالث عشر ثلاثة عشر .

ش ــ قوله : (**فإذا جاوزت العشرة لم يكن إلا الوجه الأول**)

أي إذا قلت : حادي أحد عشر ، وثاني اثنيْ عشر ، كان بمنزلة [قولك :] [3] واحدٌ من أحد عشر ، وواحدٌ من اثني عشر ، كقولك : ثاني اثنين ، وثالث ثلاثة ،

---

(1) قال تعالى : ﴿ ما يَكُونُ من نَّجْوَى ثَلاَثَةٍ إلا هو رَابِعُهُم ولا خَمْسَةٍ إلاّ هُوَ سَادِسُهُم ﴾ وقال : ﴿سَيَقُولُونَ ثَلاَثَةٌ رابِعُهُم كَلْبُهُم ويقولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُم كَلْبهُم رَجْمًا بالغَيب ويَقُولُونَ سَبْعَةٌ وثَامِنهُم كَلْبهم ﴾ يجوز في هذا الوجه التنوين والنصب ، لأن معناه الفعل ، فهو مأخوذ من ثَلَثْهم ، ورَبَعَهم ، وخَمَسَهم ؛ فكان بمنزلة : هذا ضارب زيدًا ــ كما ذكر الشارح ــ ويجوز فيه الإضافة ؛ فتكون الإضافة غير محضة ، بمعنى: جاعل ، ولابد من إرادة به الحال أو الاستقبال ويعتمد على نفي أو استفهام ؛ فإن أريد به الماضي لم يجز فيه إلا الإضافة ، نحو : هذا ضارب زيدٍ أمسِ ، إلا إذا دخلت عليه الألف واللام نحو : هذا الرابع ثلاثة أمس . ينظر : المقرب 1 / 316 .

(2) الوجه الأول هو : المضاف إليه من جنس المضاف .

(3) ساقط من (ب) .

(4) في (ب) و(ج) فمعلوم .

(5) في (أ) و(ب) فجاز .

ولا يجوز الوجه الثاني نحو : ثالث اثني عشر، ورابع ثلاثة عشر ، بمعنى : ثالث اثني عشر ، ورابع ثلاثة عشر ، كما قلتَ : ثالث اثنين ، لأنَّ ثالث مشتق من لفظ ثلاثة وحدها ، وثلاثة عشر ثلاثة مع اسم آخر ، واشتقاق الاسم للفاعل من الاسمية ممتـنع ، لأنّ اسـم الفاعل فرع على الفعل ، ولا فعل من اسمين ، لا يأتي نحو : ثلَّث من : ثلاثة عشر ؛ فما ظنك في امتناع ما هو فرع عليه .

ولو جاز الوجه الثاني فيما نحن فيه لكان الثالث في قولك : ثالث اثني [عشر][1] بمعنى:جاعل ذلك العدد ثلاثة عشر[2]،وقد بينا أنّه ممتنع،فيمتنع هنا الوجه الثاني[3].

قوله : **(ومنهم من يقول)**

في هذه المسألة أوجه ثلاثة :

الوجـه الأول : أن تذكـر الاسمين جميعًا في الأول والثاني نحو : ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ ، بفتح كل واحد من : ثالثَ عَشَرَ ، تجعل [4] الاسمين اسمًا واحدًا ، ثم تضـيفه إلـى ثلاثة عشر ، كأنه واحد ثلاثةَ عشرَ ، غير أن الواحد عامٌّ ، والمراد بثالـث عشـر : ثلاثة عشر هو الواحد الذي إليه انتهى [5] عددك ، فلذا أُوثر ثالث عشر ثلاثة عشر على : واحد ثلاثة عشر ، ونبني الجميع من : ثالث عشر وثلاثة [عشر] [6] على الفتح لوجود علة البناء .

والوجـه الثانـي : أن تحذف الثاني من شطري الأول ، استغناءً بالشطر الثاني المذكـور آخرًا عن أن تذكره أولاً ، لأنَّه معلوم ، وذلك نحو : ثالثُ ثلاثة عشر ، بـرفع " الثالـث " ، وإنما لم يفتح لئلا يلزم جعل ثلاثة أسماء [اسمًا واحدًا] [6] ، وهكذا تقول في المؤنث ، نحو : حاديةُ إحدى عشرة ـــ برفع حادية ـــ وفي الوجه الأول الفتح نحو : حاديةَ عشرة ـــ بفتح الحادية ـــ

والوجـه الثالث : أن تحذف الشطر الثاني من الأول ، والأول من الثاني ، فيبقى لفظـه كلفظ الأولين في الصورة ، نحو : ثالث عشر ، بالشطر الأول من الأول ،

---

(1) ساقط من (ب) .

(2) في (أ) زيادة وهي : ولا ذلك لايكون الثالث مشتقًا من ثلَّث بمعنى : جعلت ثلاثة عشر .

(3) نحو : ثالث اثني عشر ، ورابع ثلاثة عشر ، أي أن المضاف إليه ليس من جنس المضاف .

(4) في (أ) و (ب) فجعل . (5) في (أ) انتهى إليه . (6) ساقط من (أ) .

وبالشـــطر الثانـــي من الثاني ، وهما مبنيان على الفتح لقيام الآخر من الثاني مقام الثانـــي من الأول ، وحذف الشطر الأول من : ثلاثة عشر ، لدلالة الحال ، ووجه صـــحة هـــذا الوجه : أنّك لمّا قلت : ثالث عشر ، عُلم أنك لا تريد ثالثًا وعشرةً ، لفســـاد هذا التقدير ، لأنَّ المراد هو الذي انتهى إليه العدد في : ثلاثة عشر ، وقد أحـــاط بـــه علم مخاطبك بدلالة الحال ، وبناء "الثالث" على الفتح ــ كما مرَّ ــ مع زوال المـــانع المذكـــور فـــي الوجه الثاني ، إذْ لم يبق إلا : ثالث وعشرة ، وهما اسمان لا ثلاثة أسماء ، والوجهان الأولان هما المشهوران دون الوجه الثالث[1] .

فإن قلت : ما تقول في " ياء " حادي ، في : هذا حاديْ أحد عشرَ ؟

قلتُ : لا يجوز فيها إلا الإسكان ، لأنه معرب ، بدلالة قولهم : ثالثُ ثلاثةَ عشرَ ــ بالـــرفع ــ وفـــي : رأيـــت حاديَ أحدَ عشر ــ بالنصب ــ ولو [2] أسكن في النصب نحو: أخذت حاديْ أحد عشر ــ بالياء الساكنة ــ فعلى الشذوذ ، كالإسكان في قوله [3] :



* * *

(1) ينظر هذه الوجوه في : الإيضاح لابن الحاجب 1 / 620 .

(2) في (أ) و (ب) ولذا .

(3) القـــائل هو : رؤبة بن العجاج . ينظر : مجموع أشعار العرب ، وهو مشتمل على ديوان رؤبة ابن العجاج، وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه ، اعتنى بتصحيحه وترتيبه : وليم بن الورد البروسيّ، منشورات: دار الآفاق الجديدة ــ بيروت ــ ط : 2 ، 1980 ف ، ص : 179 .

(4) هذا البيت من الرجز ، وبعده :

أيدي جَوَارٍ يَتَعَاطَيْن الوَرَق

ينظر نفس المصدر السابق .

والضمير في : أيديهن للإبل ، والقاع هو : المكان المستوي ، والقَرِق ــ بفتح القاف الأولى وكسر الـــراء ــ الأملـــس ، وجَـــوار ــ بفتح الجيم ــ جمع جارية ، يتعاطين أي : يناولن بعضهن بعضًا ، والورق : الدراهم . ينظر: الخزانة 3 / 529 ، وشبه حذف مناسمهن له بحذف جوارٍ يلعبن بدراهم .

والشاهد قوله : أيديْهن ، على أنَّ تسكين الياء من : أيديهن ضرورة ، والقياس فتحها .